الأمم المتحدة

A/AC.257/12

الجمعية العامة

Distr.: General
18 December 2000
Arabic
Original: English

**اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي**
**رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية**
**الدورة الموضوعية الثانية**
١٢-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١

# تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية*

* استفاد هذا التقرير من الإسهامات العديدة من الأفراد والوكالات - داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها - ومن تعاونها الوثيق ومساهمات هؤلاء الأفراد والوكالات جديرة بكل امتنان. وعلى وجه التحديد، وإلى جانب الإدارات والكيانات التابعة للأمم المتحدة بالذات، بُذلت جهود خاصة لمراعاة الأفكار، والآراء ووجهات النظر التي أعرب عنها كل من أمانات وموظفي "المؤسسات الرئيسية ذات المصلحة" الثلاث التي حددتها الجمعية العامة واللجنة التحضيرية كجهات معنية بوجه خاص بمبادرة تمويل التنمية وهي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. غير أن المسؤولية عن التوصيات وغيرها من محتويات هذا التقرير تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها.

260101 250101 00-80258 (A)
*0080258*

# المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | ١-١٨ | ٣ |
| الفصل الأول - تعبئة الموارد المادية المحلية من أجل التنمية | ١٩-٤٥ | ٩ |
| الفصل الثاني - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة | ٤٦-٦٦ | ٢٤ |
| الفصل الثالث - التجارة | ٦٧-٨١ | ٣٦ |
| الفصل الرابع - زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، عن طريق سبل منها المساعدة الإنمائية الرسمية | ٨٢-١١٣ | ٤٤ |
| الفصل الخامس - الديون | ١١٤-١٢٦ | ٥٩ |
| الفصل السادس - معالجة المسائل الشاملة: زيادة التواؤم والتساوق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية | ١٢٧-١٧٧ | ٦٥ |

## مقدمة

١ - مع بزوغ القرن الجديد، ليس للأمم المتحدة مهمة أعجل من المهمة التي حددتها قمة الألفية، في إنقاذ ما يزيد على بليون من الرجال، والنساء والأطفال من ''الفقر المدقع الذي يمس بكرامة الإنسان''. ففي تلك القمة، اتفقت الحكومات أيضا على أن مزايا العولمة - من نمو أسرع وأكثر استمرارية، ونمط عيش أرقى، وفرص عمل أكثر ومكاسب أكبر يجنيها الإنسان من تطور التكنولوجيا - تستلزم العمل سوية، على الصعيدين الوطني والدولي، ولا يمكن تركها عُرضة لتأثير قوى السوق وحدها. على الأصح، يجب توجيه العولمة وما يرافقها من طاقات على مستوى الأسواق وتسخيرها لتصبح قوى شاملة تعمل من أجل تنمية مستدامة جوهرها خدمة السكان. وفي بذل هذا الجهد، للحكومات، والمنظمات الدولية، والكيانات الخاصة، وهيئات المجتمع المدني جميعها دور تقوم به، في بيئة تسودها روح الشراكة الحقيقية.

٢ - إن فرصة إجراء مناقشة مفصلة بشأن تمويل التنمية في الأمم المتحدة فرصة تاريخية. فقد طرأت تحولات بنيوية على عالم المال في التسعينيات تؤثر حاليا في التنمية على صعيد العالم بأسره تأثيرا كبيرا. تغيرت بارامترات عديدة و لم تعد الفرضيات القديمة مناسبة كما كانت من قبل. وبينما كانت البيئة العالمية الجديدة مفيدة لعدد كبير من البلدان وهيأت الفرص لنمو أسرع ونمط عيش أفضل، تركز الآراء العامة بصورة متزايدة على الأثر السلبي للعولمة. فالتعاون الدولي من أجل التنمية بطيء كل البطء في تكيفه مع شكل عالمنا المتغير. وتتمثل الأهداف المشتركة للمجتمع العالمي في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي، وإدماج الجهات التي لم تستفد من العولمة وفي اغتنام فرص العولمة أقصى ما يمكن، وتيسير مهمة القضاء على الفقر. وفي هذا المجال ومجالات أخرى مثل المساعدة الإنسانية الطارئة وتقديم ''المنافع العامة العالمية''، يشكل توفير الأموال للأغراض العامة والخاصة أمرا حاسما.

٣ - وترتبط التنمية بالعديد من العوامل، وقد قدمت سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة إطارا من الغايات والأهداف، ونماذج للسياسات القطاعية، والتزاما ببناء القدرة على التنمية وتشجيع نقل التكنولوجيا والتمويل الجديد والإضافي للتنمية. كل ذلك يشكل إطارا برنامجيا متفقا عليه أُوجز أيضا في خطة من أجل التنمية التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ (القرار ٥١/٢٤٠، المرفق). وقريبا، اعتمدت أعلى مستوى في قمة الألفية مجموعة من الغايات الإنمائية والبيئية الرئيسية المنبثقة من هذه المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). إن أول مورد للتنمية هو الخزان الكبير الذي لا ينضب من الإبداع والموهبة على المستوى الإنساني لسكان البلدان النامية نفسها؛ وإطلاق هذه الطاقة

البشرية يستلزم استثمارا في التعليم، وفي الهياكل الأساسية، وقطاع الصحة العامة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية، بالإضافة إلى الاستثمار في الإنتاج للأسواق. وليس القصد من الحدث الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الرجوع ثانية إلى تناول غايات التنمية ومضمونها – إذ ينبغي أن يتمثل هدفه الأولي في تناول مسألة الحاجة إلى التمويل من أجل تلبية هذه الاحتياجات الإنمائية.

٤ – تقوم العلاقة بين عالم المال وعالم التنمية في المقام الأول عبر آلية المدخرات – الاستثمار. ففي عام ٢٠٠٠، يتوقع أن يكون العالم قد ادخر واستثمر حوالي ٧,٥ تريليونات دولار، وهذا مبلغ كبير تحقق بواسطة الأسواق المالية المحلية. وبلغ صافي الموارد التي انتقلت من البلدان ذات فائض في رأس المال إلى البلدان المستوردة لرؤوس الأموال ٤٥٠ بليون دولار، استوعبت الولايات المتحدة منها ثلاثة أرباعها تقريبا، رغم أن التدفق الإجمالي عبر الحدود الوطنية أعلى بكثير. فعلى سبيل المثال، يقدر حجم الأعمال التجارية المتداولة في أسواق الصرف الأجنبية حاليا بما يزيد على ١,٥ تريليون دولار.

٥ – وبلغت حصة البلدان النامية من الاستثمار العالمي في عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٣ في المائة، أو ١,٧ تريليون دولار في مجموعها. ويموَّل جزء صغير من هذا الاستثمار عادة بتدفقات صافية من الخارج – في شكل كل من تدفقات رسمية تساهلية وتدفقات خاصة غير تساهلية – رغم أن عام ٢٠٠٠ شهد نقلا صافيا للموارد المالية من البلدان النامية، وذلك راجع جزئيا إلى استمرار البلدان التي تعيش أزمات في تخفيض نفقاتها وانخفاض احتياجات البلدان المصدرة للنفط في مجال الاقتراض. غير أن الاتجاه الرئيسي الذي ساد التسعينيات في هذا المجال تمثل في ازدياد أهمية تدفقات القطاع الخاص – وإن كانت موجهة بالأساس إلى مجموعة صغيرة من البلدان النامية – وفي ركود المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى وقت قريب. ومن السمات الحاسمة الرئيسية الأخرى التي طبعت هذه الفترة هشاشة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تلقت مبالغ كبيرة من تدفقات القطاع الخاص وضعفها أمام أزمات الثقة والتقلبات المفاجئة لتدفقات الموارد. ولعل أزمة البيزو في المكسيك في ١٩٩٤ – ١٩٩٥ وسلسلة الأزمات المالية التي أضرت بآسيا وأمريكا اللاتينية والاتحاد الروسي في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أمثلة على ذلك.

٦ – وكانت الاتجاهات السائدة في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال التسعينيات مزعجة بشكل خاص. فقد جاءت هذه الاتجاهات في وقت كان ينبغي فيه للمساعدة الإنمائية الرسمية أن ترتفع بقدر كبير للأسباب التالية: (أ) وُضِع أساس برنامجي واضح للتعاون في مجال التنمية في سلسلة من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، و (ب) أجرى المزيد من البلدان

النامية إصلاحات رئيسية في مجال الإدارة الاقتصادية والحكم السياسي، و (ج) تحسنت الحالة المالية في البلدان المانحة بقدر كبير وخفضت الضغوط في مجال التضخم.

٧ - وبالإمكان اعتبار الحدث الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية أيضا كجزء من عملية تنفيذ نتائج قمة الألفية، حيث اعتمد قادة العالم مجموعة من الأهداف الإنمائية الهامة والتزموا ببذل كل جهد لضمان نجاح حدث تمويل التنمية. فبينما ألزم هؤلاء القادة أنفسهم بدعم قِيَم المساواة، والتضامن والعدالة الاجتماعية، ذكروا ''أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم''، وسلّموا بأن ''البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع'' (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٥).

٨ - وربما يشكل مستوى الاستثمار وتوزيعه على مختلف الاستعمالات أهم عاملين حاسمين لوتيرة النمو الاقتصادي ونمطه. فالتقلبات الحاصلة في هذا المستوى مصدر هام لعدم الاستقرار في عملية التنمية. ويمثل الحجم المتاح كمورد عام أمرا حاسما لبلوغ بعض الأهداف الإنمائية المقبولة على نطاق واسع. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للسياسة العامة بشأن تمويل التنمية يجب أن يتمثل في دعم النمو العادل والمستمر في البلدان النامية، وتقليل مخاطر نشوب أزمات منتظمة وإتاحة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية.

٩ - ورغم أن المدخرات المحلية وتدفقات الموارد إلى البلدان النامية عامل حاسم بالنسبة إلى قدرتها على الاستثمار وإقامة قاعدة متينة للنمو، يظل الوصول إلى الموارد الخارجية عنصرا تكميليا حاسما مع ذلك. وتشكل مصادر القطاع الخاص جزءا متزايد الأهمية من مجموع الأموال الخارجية وبالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط بشكل خاص، يتسم استقرار تدفقات رؤوس الأموال التابعة للقطاع الخاص بالأهمية الحاسمة في استدامة توسع مطرد للاقتصاد. وسيساعد التقدم المحرز في هذا المجال البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من التوسع الذي قد يكون سريعا ومستمرا في تدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص، وسيشجع المزيد من البلدان على تنفيذ السياسات التي من شأنها أن تكسب ثقة الأسواق المالية الدولية وأن تسخر موارد القطاع الخاص المالية والإدارية والتكنولوجية لدعم التنمية.

١٠ - يستدعي تقلب الاقتصادات وضع تخطيط مالي متوسط الأجل سريع الاستجابة في أوقات الازدهار والكساد. وتشكل الميزانيات متوسطة الأجل وسيلة لمعالجة دورات الازدهار

على مستوى السياسة العامة. ومن العاجل جدا أيضا التركيز على الإيرادات والضمان على مستوى الأسر المعيشية وداخلها. فالمجاميع الاقتصادية على المستوى الكلي لا تأخذ في الاعتبار معاناة الأطفال، والنساء والرجال في الأسر المعيشية التي تصارع هذه التقلبات. وعملية تمويل التنمية تأخذ بعين الاعتبار إجراء حوار موضوعي بشأن تحسين مستوى الضمان للأسر المعيشية من أجل حمايتها من الأزمات الخارجة عن سيطرتها.

١١ - وبالنسبة إلى أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض، تشكل المصادر الرسمية الجزء الأعظم من أموالها الخارجية، وبالنسبة إلى العديد من البلدان تظل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي - والوحيد تقريبا - للتمويل الخارجي للاستثمار. وبينما قد توسع تدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص نطاقها بصورة متزايدة، لا يزال للمساعدة الإنمائية الرسمية دور حاسم تقوم به في مساعدة عدد كبير من البلدان التي يعيش معظم سكانها في فقر. ثم إن الازدهار السائد في البلدان الصناعية والجهود التي تبذلها البلدان النامية لإصلاح سياساتها العامة تجعل هذه الفرصة لحظة فريدة لا يمكن فيها تحقيق زيادات كبيرة في حجم المساعدات وتحسين فعالية هذه المساعدات فحسب بل قد يؤدي ذلك إلى إحداث أثر شامل من حيث الحد من الفقر وعلى مستوى التنمية. والفرصة مواتية كي تعقد الأمم المانحة التزاما كبيرا لقلب التدهور الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ارتفاع، عاملة على أن تجدد تعهدها ببلوغ هدف ٠,٧ من الناتج القومي الإجمالي. ويلزم لذلك تنظيم حملة عالمية لبلوغ هذا الهدف في وقت محدد.

١٢ - لقد أصبحت أعباء الديون الملقاة على العديد من البلدان النامية والبلدان التي توجد في مرحلة انتقالية قيودا تثقل كاهلها وتعرقل قدرتها على الحد من الفقر وتعوق بلوغ أهداف إنمائية أخرى. وإذا كان التخفيف من عبء الديون مجرد وسيلة من وسائل المساعدة المالية المختلفة، من المهم التسليم بأن أعباء الديون في بعض الحالات تمثل عقبات لا تذلل في وجه التنمية وينبغي التصدي لها عاجلا.

١٣ - ومعظم الموارد المتاحة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية موارد محلية. فبدون تعبئة موارد محلية كافية، لا يتسنى تحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة. لذا تؤدي السياسات الوطنية وتعبئة الموارد بشكل فعال دورا حاسما ومهما في كل من الحصول على الموارد المحلية وفي استخدامها بصورة كافية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد السياسات السليمة التي تدعم جهود التنمية حاسمة أيضا بالنسبة إلى قدرة بلد على تعبئة موارد خارجية ثابتة - وبالتالي بإمكان الموارد الخارجية أن تكمل الموارد المحلية بأفضل طريقة فعالة وتنموية. وينبغي

أن تضاف إلى هذا العنصر الحاجة إلى نقل التكنولوجيا الكافية وغير ذلك من تدفق للمعارف وللمساعدة التقنية التكميلية وبناء القدرات.

١٤ - وتقوم السياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من السياسات المحلية المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي، وبخاصة في البلدان المصنعة، بدور رئيسي أيضا في التأثير على الآفاق الإنمائية للبلدان الأخرى. والسياسة التجارية هي إحدى أهم السياسات. ففي سياق أسواق عالمية تنمو بسرعة، فإن الأثر المحتمل على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من جراء توسيع نطاق الأسواق المفتوحة في وجه صادرات هذه البلدان قد يكون أكبر مرات عديدة من تقديم المساعدة المالية المباشرة - شريطة أن يقترن ذلك بالنجاح في الجهود الرامية إلى زيادة قدرة هذه البلدان على الإنتاج وتنويعها. لذا ينبغي منح هذه المبادرة المزدوجة والمتماسكة والمتسقة أولوية قصوى.

١٥ - وبقدر ما يزداد الاندماج الاقتصادي، تزداد أهمية المؤسسات الدولية. فالمؤسسات الحالية تتلقى المزيد من الولايات وتُنشأ مؤسسات ومحافل جديدة للنقاش. وفي هذا السياق، من بين الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف تمويل التنمية تطوير ممارسات الحكم على المستوى الدولي بطريقة تدعم التنمية. وبصورة خاصة، من الأهمية الحاسمة العمل على أن يكون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية صوت مسموع في كل محفل تُتَّخذ فيه قرارات وتوضع فيه سياسات سيكون لها أثر على آفاقها الإنمائية.

١٦ - وكما سلَّم القادة في قمة الألفية بوجوب أن تشمل ''هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان . . .، عزمنا أن نهيئ - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر . . . والنجاح في تحقيق هذه الأهداف رهين، في جملة أمور، بوجود الحكم الرشيد في كل بلد. ويتوقف أيضا على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية . . .'' (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرات ٥ و ١٢ و ١٣).

١٧ - وجاء إعداد هذا التقرير ليكون مساهمة في نظر حكومات الدول في القضايا المذكورة أعلاه وفي النقاش بشأنها. ويسترشد هذا التقرير في ذلك بالفقرة ٣ من القرار ٥٤/١٩٦، التي نصت على ''أن يعالج الحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى قضايا وطنية ودولية وعلى صعيد المنظومة تتعلق بتمويل التنمية على نحو شامل في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. ومن خلال ذلك، سيعالج الحدث أيضا موضوع التنمية من منظور التمويل. وفي نطاق هذا السياق العام، ينبغي للحدث أن يعالج أيضا موضوع تعبئة الموارد المالية لتنفيذ

نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينات وخطة التنمية، وبخاصة القضاء على الفقر تنفيذا كاملا''.

١٨ - إن العوامل التي ينبغي تناولها في مناقشة بشأن تمويل التنمية عوامل مترابطة بصورة وثيقة، وتتداخل حتما فيما بينها، وبالتالي يجب مراعاة العديد من الترابطات باستمرار. وقد قدمت اللجنة التحضيرية إطار لإجراء مناقشة منتظمة للقضايا الواردة في جدول الأعمال الأولي الذي اعتمدته في مقررها ١/١ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠[1]، في ستة عناوين رئيسية؛ وتقابل فصول هذا التقرير من الأول إلى السادس كل عنوان من هذه العناوين. وقد وردت التوصيات التي ستنظر فيها اللجنة التحضيرية داخل مربعات وبخط عريض.

# الفصل الأول

## تعبئة الموارد المادية المحلية من أجل التنمية

### تهيئة البيئة المحلية المواتية: المسائل المتصلة بشؤون الحكم وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، بما فيها السياسات الضريبية وسياسات المدخرات الخاصة، والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية، وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتواجه خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية.

### تهيئة البيئة المواتية

١٩ - تعبئة الموارد المحلية أساس التنمية المستدامة. فهي تؤدي دورا أساسيا في تمويل مجمل الاستثمارات المحلية والبرامج الاجتماعية. وهي موارد لا بد منها لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة القدرات البشرية والاقتراب على نحو مطرد من القضاء على الفقر. ولذا، تنطوي عملية حشدها على رهانين أولهما إيجاد معين لا ينفك تتزايد تدفقاته بهذه الموارد، وثانيهما توجيهها توجيها فعالا نحو الأهداف الإنمائية وزيادة القدرات الإنتاجية. ويتطلب ذلك إيجاد بيئة، تشجع الادخار وتعزز المالية العامة، وآليات تتسم بالكفاءة والفعالية في توزيع اعتمادات الميزانية العامة وتترك متسعا للمبادرة الخاصة، أي، بعبارة أوجز بيئة تنتهج فيها سياسات اقتصاد كلي سليمة. كما أن سيادة القانون، ووجود نظام قانوني سليم، وتقديم الضمانات المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص، وشفافية الأجهزة الحكومية، وتوافر الأسواق والشركات، وتأسيس الأمور العامة على مبدأ المشاركة ، عناصر لها أهميتها هي أيضا في إيجاد هذه البيئة.

٢٠ - وتؤدي سياسات الاقتصاد الكلي دورا رئيسيا في التشجيع على تعبئة الموارد وتنميتها. وتختلف السياسات المناسبة كثيرا في هذا الصدد باختلاف الظروف والأولويات القائمة منذ البداية في هذا البلد أو ذاك. ولذلك، يفضل أن تتخذ فرادى البلدان بنفسها القرارات المتعلقة بترتيب أولوية أهدافها وباختيار أدوات تحقيقها، وإن كان ثمة مبدأ عام مفاده أن السياسة السليمة تتطلب التأسيس على أهداف متوسطة المدى تشكل إطارا لاتخاذ القرارات العليا على المدى القصير. وهذا ما من شأنه أن يقي سياسات الاقتصاد الكلي من أي تأثيرات تنتج عن تغير المشهد السياسي فجأة من حال إلى حال.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يؤكد ضرورة أن ترمي سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية إلى وضع إطار متوسط المدى يعادل من جانب بين هدفي النمو الاقتصادي المستدام الرئيسيين المتمثلين في زيادة فرص العمل وتخفيف حدة الفقر، ويراعي من جانب آخر ضرورة تخفيض معدلات التضخم والمحافظة على الميزانية وميزان المدفوعات في مستويات يمكن احتمالها. وينبغي للسلطات الاقتصادية الوطنية أن تهتم بشكل خاص بمواعيد التنفيذ المحتملة واتساق الأهداف مع أدوات تحقيقها، كلما دعيت إلى تحديد مجموعة التدابير اللازم اتخاذها في سياسات الاقتصاد الكلي.**

٢١- وتشجع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة تدفق رؤوس الأموال، التي قد تفضي إلى زيادة الاستثمارات الإنتاجية، وهي لا تشجع هجرتها ( أو هروبها ). ذلك أنه بالرغم من أن عولمة حركة رؤوس الأموال، تزيد من الفرص، فإنها تزيد أيضا من المخاطر. وينبغي عادة ألا يفتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية قبل إعداد العدة اللازمة لتحرير حساب رأس المال على مراحل مناسبة بحيث يتم التوفيق بين ما ينشأ عن ذلك من تدفقات وافدة وأخرى خارجة.

**ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ بالفكرة الداعية إلى التريث بصورة خاصة قبل الشروع في تحرير حساب رأس المال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يسلم بضرورة أن تحتفظ هذه البلدان باستقلاليتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع سياساتها الوطنية إذ أن سياساتها هذه قد تقتضي منها أن تفرض في بعض الأحوال قيودا أو ضوابط على رؤوس الأموال القصيرة الأجل كلما زادت التدفقات الوافدة عن الحجم المطلوب. بيد أنه لا يوصى باستخدام القيود والضوابط بديلا عن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والمناسبة.**

٢٢- وعلى نحو ما ستجري مناقشته في الفصل السادس، تؤثر سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان الصناعية الكبرى تأثيرا كبيرا في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية إذ تتحمل هذه البلدان مسؤولية خاصة في دعم معدل قوي للنمو الاقتصادي العالمي وتوسيع نطاق التجارة الدولية وامتصاص الصدمات الناشئة عن أي تغير مفاجئ في أسعار الفائدة وفي أسوق رؤوس الأموال الدولية. ويجب في الوقت نفسه، على البلدان النامية أن تعمد، بغية

مجابهة الظروف المستجدة، إلى إيجاد أدوات جديدة للحد من المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة وتقلبات سعر الصرف.

**ينبغي للمجتمع الدولي تهيئة وتعزيز بيئة اقتصادية دولية تسند سياسات اقتصاد كلي سليمة وتعبئة الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي للبلدان الصناعية الكبرى أن تبذل قصاراها لوضع وتنفيذ سياسات تساعد على تحقيق معدل قوي للنمو الاقتصادي العالمي وتتسق مع وجود بيئة اقتصادية دولية سمتها الاستقرار، وذلك ببذل جهود استثنائية للتقليل إلى أقصى حد من أثر التقلبات في سعر الصرف وفي سعر عملات الاحتياطي من العملة الصعبة.**

٢٣- ومن التدابير الأساسية لتأمين الاستقرار طويل الأجل، إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في فترة الطفرة على نحو لا تتواتر بعدها فترات طويلة من عدم الاستقرار. ويتطلب ذلك المحافظة على الميزانية وميزان المدفوعات في مستويات يمكن احتمالها وتخفيض معدل التضخم أو كبح سرعة ارتفاعه، ويتطلب كذلك الأخذ بنظام لسعر الصرف يتسق اتساقا كاملا مع العناصر الأخرى في مجموعة التدابير المتخذة في إطار سياسات الاقتصاد الكلي.

**بالرغم من أن أدوات الاقتصاد الكلي التقليدية تظل في غاية الأهمية، ينبغي للدول الأعضاء أن تستحدث أدوات تكميلية لمعالجة التقلبات في الميزانية واحتياطي العملة الأجنبية وزيادة المخاطر الناشئة عن عدم استقرار الأوضاع المتزايد بحكم تسارع وتيرة العولمة. ويمكن لهذه الأدوات أن تشمل إنشاء صندوق لسد العجز في الميزانية يحتفظ فيه بأي زيادة عارضة في الإيرادات أو في حصيلة النقد الأجنبي لاستخدامها فيما بعد وأن تشمل تشديد الرقابة والقيود على المعاملات الدولية للقطاع الصناعي والمالي.**

٢٤- وتواجه مختلف فئات البلدان النامية تحديات مختلفة في مجال إدارة الاقتصاد الكلي. ومن العوامل التي تختلف من بلد لآخر، القدرة على إدارة الاقتصاد الكلي ويشمل ذلك مستوى المهارات والأدوات والمؤسسات اللازمة لاتخاذ وتنفيذ القرارات العليا. ويجب على البلدان أن تتجنب الدخول أثناء تطويرها لتلك المهارات والأدوات والمؤسسات، في أي عمليات قد لا تكون مستعدة لها استعدادا كاملا (كأن تعرض نفسها لمخاطر جديدة بتحرير حساب رأس مالها قبل الأوان).

**ينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن تعطي الأولوية العليا إلى تعزيز مؤسسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما البنك المركزي ووزارة المالية وتعزيز أو إنشاء أجهزة المراقبة. ويشمل ذلك بناء القدرات كأن تقدم برامج تدريبية لفائدة موظفي الدولة، وسيتطلب زيادة التعاون التقني، ولا سيما لفائدة البلدان النامية. وينبغي التشديد في جميع البلدان على تعزيز الترتيبات المؤسسية التي تجعل العناصر الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي شأنا معلوما يهم الجميع لتتسنى مناقشة جميع آثار تلك السياسات، بما في ذلك أبعادها الاجتماعية، على نحو يساعد على المعادلة بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من تأييد سياسات الاقتصاد الكلي التي يقع عليها الاختيار، ويسهل تنفيذها.**

٢٥ - ومما يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي، توخي نهج إنمائي قوامه المشاركة. ذلك أن تعزيز حقوق جميع الأفراد، إلى جانب تطوير المجتمع المدني وإشراكه، عناصر ينظر إليه باطراد على أنها لا يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بدونها. ومن المسلم به على نطاق واسع أن ضرورة أن تتوفر في الإدارة الشفافية والخضوع للمساءلة، فضلا عن زيادة الالتزام بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣)) والعهدين والاتفاقات والإعلانات ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان المتعلق بالحق في التنمية ( قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق).

**ينبغي للدول الأعضاء أن تعجل الوفاء بالتزامها الذي أعيد تأكيده في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، القاضي بأن تأخذ فعلا بحكم قوامه المشاركة والشفافية والمساءلة ومؤسسات تستجيب لاحتياجات الناس، وتكشف الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، وتؤمن تكافؤ فرص وصول المرأة والرجل إلى الموارد والتصرف فيها، وتنفذ العقود والقوانين المحلية المتعلقة بالملكية الخاصة، وتصلح القطاع المالي.**

٢٦- وتؤكد الدروس المستخلصة في السنوات الخمسين الماضية، الصلة بين احترام القوانين والنظم المالية المحلية وتعبئة الموارد المحلية. ذلك أن المؤسسات العامة الخالية من الفساد وإدارة الشركات القائمة على المساءلة عنصران لا بد منهما لإيجاد بيئة تساعد على تعبئة الموارد المحلية وتوزيعها على نحو فعال.

**ينبغي للدول الأعضاء بأن تعزز تدابير مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدول، بما في ذلك، من خلال تعزيز التعاون الدولي. وينبغي لها في هذا الصدد أن تدعو إلى المسارعة بإتمام الأعمال التحضيرية للقيام تحت رعاية الأمم المتحدة بوضع صك قانوني دولي لمكافحة الفساد مستقل عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأن تدعو إلى مؤتمر للتفاوض على هذا الصك القانوني يعقد في أقرب موعد ممكن.**

٢٧- الوفاء بحاجة المؤسسات إلى نظام قوي يحكمها، أمر شائك يصعب تحقيقه، وإنشاء مؤسسة قوية عملية طويلة المدى تتطلب بذل جهود دؤوبة ودعما دوليا. وقد أكدت الخبرات المكتسبة في العقود الأخيرة كيف أن الهزات الخارجية الشديدة وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي المحلي قد تنشأ عنها انتكاسات خطيرة تنال من تطوير المؤسسات والقدرة على حكمها.

**ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم على الأجل الطويل ما تبذله البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من جهود وطنية لوضع نظم حكم فعالة، ولا سيما بتزويدها بالمزيد من الموارد من أجل المساعدة التقنية لبناء المؤسسات.**

**تعزيز المالية العامة**

٢٨ - تمثل تعبئة الإيرادات العامة الملائمة، دون خنق المبادرة الخاصة في الوقت ذاته، عاملا رئيسيا في تحقيق النمو المطرد وغير التضخمي. وقد أدت العولمة وتخفيف القيود والاتفاقات التجارية الدولية والجهود الرامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي إلى تشجيع العديد من البلدان على خفض بعض معدلات الضرائب والتعريفات، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة، وفي كثير من الأحيان تفضيل العامل المتحرك على الصعيد الدولي - الرأسمال المالي - على حساب العمالة، وتأكيد الحاجة إلى إنشاء أو تعزيز نظام تدرجي للضرائب.

٢٩ - إن الإطار الاعتيادي لإدارة المالية العامة هو الميزانية السنوية. ويمكن أن تتغير موارد الإنفاق المتاحة للحكومة تغيرا ملموسا من سنة لأخرى بسبب التقلبات الاقتصادية أو التغيرات في أسعار الفائدة الدولية أو معدلات التبادل التجاري الخارجة عن سيطرتها، أو

حالات الطوارئ. وكثيرا ما يؤدي هذا التغير في الموارد إلى تغير مماثل في النفقات العامة. وفي حالات كثيرة يقع عبء التكيف على الإنفاق على التنمية، وبخاصة النفقات المخصصة للغايات الاجتماعية. وباختصار، فإن إدارة المالية العامة تتأثر بصورة متزايدة بالتقلبات الحاصلة في الساحة الدولية.

٣٠ - ويمكن جعل إدارة النفقات والإيرادات العامة معا أكثر قابلية للتوقع من خلال وضع إطار متوسط الأجل للميزانية يشمل خمس سنوات على سبيل المثال. وسيوفر مثل هذا الإطار معايير إرشادية للتخطيط البرنامجي داخل الحكومة. ويمكن أن يتناول الإطار متوسط الأجل الحساب الجاري وحساب رأس المال في الميزانية على السواء ويساعد في إدارة مستوى الدَين العام وشروطه.

**ينبغي للبلدان أن تنظر في وضع إطار مالي متوسط الأجل يكفل قابلية التنبؤ فيما يتعلق ببرامج الإنفاق العام وتضع أهدافا واضحة لتعبئة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وملامح الأصول والخصوم العامة، بما في ذلك خصوم حسابات الطوارئ. وينبغي أن تكون المؤسسات الدولية مستعدة لتقديم المساعدة إلى البلدان في وضع مثل ذلك الإطار وينبغي لجميع الجهات المانحة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار في تقديم المساعدة لتلك البلدان.**

٣١ - وتدل التجارب الماضية على الحاجة إلى تعزيز أو إنشاء نظام ضريبي عادل ومنصف؛ يقلص مثبطات الكفاية الاقتصادية؛ ويكون سهلا على الفهم والإدارة؛ ويقضي على التهرب من دفع الضرائب وتجنبها؛ ويتسم بما يكفي من المرونة لضمان إيرادات ضريبية كافية من الدخل المتأتي من الأدوات المالية الجديدة والمبتكرة؛ ويسمح بتوسيع القاعدة الضريبية تدريجيا وإدماج القطاع غير الرسمي في المسار الرئيسي للاقتصاد. وقد تؤدي الجهود الرامية إلى التوسيع التدريجي للقاعدة الضريبية للقطاع غير الرسمي إلى ازدياد اجتناب الضرائب ما لم تتخذ إجراءات موازية لزيادة توفير الخدمات العامة للعاملين في القطاع غير الرسمي وتحسين ظروف عيشهم وإنتاجيتهم.

**ينبغي للبلدان أن تعمل من أجل وضع نظم ضريبية تدرجية وأن تسعى إلى كفالة أن تكون عملية وضع الضرائب منصفة وتشاركية من خلال عدد من الأمور من بينها السياسات والتدابير التالية:**

- **اتخاذ تدابير لكفالة المساواة في أثر الضرائب على مختلف شرائح الدخل ومختلف فئات الدخل، مثل الأجور والفوائد والإيجارات؛**
- **توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الدخول الناجمة من الأنشطة التي لا تخضع حاليا للضرائب؛**
- **توسيع الضرائب غير المباشرة وجعلها أكثر إنصافا من خلال استهداف قطاع الخدمات الحديث النامي والأنشطة غير المستصوبة اجتماعيا وبيئيا.**

٣٢ - ويتطلب اختيار الضرائب والرسوم كفالة أن تكون عملية من الناحية الإدارية وأن تؤدي إلى الجمع الفعال للإيرادات. إن الشفافية في عملية وضع الميزانية وفعالية المؤسسات العامة يعززان روح المسؤولية ويضفيان الشرعية على جمع الإيرادات. وتشمل الجهود الضرورية لتحسين شفافية عملية الميزانية العمل بمعايير محددة كالمعايير الواردة في مدونة الشفافية المالية لصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال. كما أن النظام الفعال لإدارة الضرائب، المجرد من الفساد، يمثل عنصرا أساسيا للجمع الفعال للإيرادات.

**ينبغي لجميع البلدان أن تعمل من أجل تبسيط القوانين الضريبية وتحسين كفاية إدارة الضرائب، وفعاليتها وتعزيز عملية الإنفاذ عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والتكنولوجية، بما في ذلك وضع نظام شفاف ومسؤول وخال من الفساد. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية أن توفر مزيدا من الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد المخصصة للمساعدة التقنية في مجال بناء القدرة، لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تضطلع بهذه التغييرات.**

٣٣ - وقد يكون من الصعب تنفيذ نظام موحد لتقييم الضرائب وجمعها في البلدان التي يوجد فيها قطاع غير رسمي كبير والذي يظل خارج النظم الرسمية للتسجيل والإبلاغ. ومن حلول هذه المشكلة اللجوء إلى بدائل من قبيل فرض ضرائب ''افتراضية'' على دخل فئات محددة جيدا من المؤسسات التجارية على أساس بعض التفويض. ومن بين الطرق الأخرى لتوسيع هذه الشبكة الضريبية إجراء دراسات استقصائية منتظمة للمؤسسات التجارية وربط الفوائد بتقديم أدلة تثبت الامتثال للضرائب. وهذا ميدان يتيح فيه تشابه الظروف فيما بين البلدان النامية قاعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

**ينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اتخاذ تدابير إدارية وتشريعية مناسبة لمكافحة التهرب الضريبي ودرء تجنب الضرائب. وينبغي للمؤسسات الدولية توفير المساعدة لهذه الغاية، وخاصة تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب.**

٣٤ - وتتمثل المشكلات الحاسمة لتخطيط النفقات العامة في كفالة تحديد الأولويات بطريقة تعكس الرغبات والاحتياجات والمتطلبات العامة المعبّر عنها على نحو ديمقراطي وفي قابلية التنبؤ بالموارد المتاحة للبرامج العامة بما يكفي لتيسير التخطيط البرنامجي متوسط الأجل، وهو بُعد تم تناوله أعلاه في المناقشة المتعلقة بالإطار متوسط الأجل للميزانية (انظر الفقرة ٣٠).

٣٥ - وتقوم النفقات العامة بدور أساسي في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية كما تؤدي وظائف متعددة. فهي تشكل قاعدة لتوفير خدمات الشرطة والعدل والأمن والنظام والسلام وكلها وظائف أساسية للحكم. كما تكتسي النفقات العامة أهمية حاسمة لتوفير السلع الأساسية العامة والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية بصورة ملائمة. وهي تشكل أيضا أداة هامة للتخفيف من حدة تقلبات الاقتصاد الكلي وتتيح منفذا في أوقات الأزمات. إن المدى الذي يمكن أن تبلغه الحكومات في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات الرئيسية لجميع قطاعات السكان - بما في ذلك على الأخص النساء والقطاعات المحرومة - يُعد مقياسا لشرعيتها إلى حد ما.

**ينبغي للسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية وضع إجراءات شفافة للميزانية وتيسير مشاركة المجتمع المدني في استعراض النفقات العامة بهدف تعزيز توفير الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وخدمات الهياكل الأساسية وشبكات الأمان بطريقة كفؤة ومنصفة. كما أن من شأن هذه الإجراءات الشفافة وذلك الاستعراض أن يساعدا الحكومات في حماية نفقات الصيانة الأساسية والنفقات الإنمائية في فترات التكيف، وفي تعزيز فعالية تكلفة البرامج العامة وتصحيح البرامج غير المستهدفة بما فيه الكفاية وتقييم أثرها على الفئات الضعيفة، ولا سيما المرأة، وعلى البيئة.**

٣٦ - وبالنسبة إلى العديد من البلدان، يتمثل التحدي الأساسي في تعزيز توفير ''السلع الأساسية العامة'' والمنافع الاجتماعية والخدمات الأساسية في بيئة تتميز بشُح الموارد الداخلية ومحدودية القدرة الإدارية. وتتطلب زيادة تمويل الوظائف والخدمات الإدارية العامة وجود إجراءات واضحة لتيسير التخصيص المناسب للنفقات ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير الخدمات. وسيتواصل تقديم العديد من الخدمات ذات المنفعة العامة من جانب القطاع العام بصورة غالبة وذلك لضمان توفيرها على نحو شامل ومنصف، مثل إقامة العدل والخدمات الصحية والتعليمية الرئيسية وحماية المستهلك والبيئة. ومع ذلك، يمكن أيضا أن يوفر القطاع الخاص بطريقة كفؤة خدمات مهمة أخرى كثيرا ما ترتبط بالمجال العام، كالهياكل الأساسية وعدد متنوع من الخدمات التعليمية والصحية، ولكن يجب أن تظل خاضعة للتنظيم والمراقبة المناسبتين.

**ينبغي للسلطات الوطنية، بدعم المجتمع الدولي، استكشاف إمكانيات تسخير موارد المجتمع المدني والقطاع الخاص، الإدارية والمالية على السواء، للمساهمة في توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية على نحو يعزز نوعية الخدمات المقدمة ويوسع من استفادة أضعف القطاعات، ولا سيما المرأة، ويزيد في الوقت نفسه إلى أقصى حد من مستويات الموارد العامة المخصصة لتوفير خدمات أخرى غير تجارية، بما في ذلك شبكات الأمان، مما يلزم من أجل إقامة مجتمعات تتسم بمزيد من العدل والإنصاف.**

**تعزيز القطاع المالي المحلي**

٣٧ - يتمثل الهدف المركزي للقطاع المالي في تعزيز الادخار ونقل الموارد الممكن استثمارها إلى القنوات الإنتاجية. ويُعد النظام المالي الذي ييسر التخصيص الكفؤ للأموال للأغراض الإنتاجية ويتيح تسهيلات واسعة للادخار والوصول إلى الائتمان - بما في ذلك لصالح المرأة والفئات الفقيرة - أمرا أساسيا لتعبئة الموارد الداخلية والتنمية المنصفة. وعندما تؤدي الأنظمة المالية مهامها بصورة جيدة، فهي تحشد الموارد والمدخرات وترصدها لاستعمالاتها الأكثر إنتاجية بتكلفة منخفضة. كما أن الأسواق المالية التي تؤدي مهامها جيدا تيسر الاتجار والتحوط والتنويع وتقاسم الأخطار ونقل الموارد المالية الخارجية. وبالنظر للدور المهيمن للأعمال المصرفية التجارية في تقديم الخدمات المالية فإن تعزيز النظام المصرفي وإصلاحه، بما في ذلك الإشراف من جانب السلطات المستقلة، يستحق الأولوية.

**ينبغي لجميع البلدان أن تدعم إنشاء أسواق مالية تؤدي مهامها جيدا وذلك عن طريق ما يلي:**

- **إنشاء إطار قانوني عام وإدارة يتسمان بالشفافية والكفاية ويتم تعزيزهما بمؤسسات فعالة للتنظيم والمراقبة للحد من المجازفة المفرطة و "الخطر المعنوي"، من بين أشياء أخرى؛**
- **إقامة نظام فعال للإعسار يوازن بين حقوق المدينين والدائنين وواجباتهم بصورة ملائمة ومنصفة؛**
- **تعزيز حُسن إدارة الشركات والمحاسبة وممارسات مراجعة الحسابات داخل الكيانات الخاصة والعامة؛**
- **تشجيع خلق بيئة تنافسية لتيسير الكفاية والابتكار في مجال الخدمات المالية، بما في ذلك النظر، حيثما لزم، في تشغيل المؤسسات المالية الأجنبية من داخل البلد.**

٣٨ - وتضطلع الدولة بدور هام في دعم خلق أسواق مالية تؤدي مهامها بصورة جيدة من خلال إتاحة مؤسسات تنظيمية ورقابية سليمة وكفالة الإنفاذ. وقد ظلت الأسواق المالية تمثل

القطاعات الأكثر حيوية في الاقتصاد العالمي، ويجب أن تكون الأطر التنظيمية والممارسات الرقابية قادرة على الاستجابة للتغير المطرد دون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة الابتكار المالي النافع. وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة في عدد كبير من البلدان إلى مزيد من التدخل الفعلي للدولة لمواصلة سد الثغرات كتوفير رأس مال الاستثمار طويل الأجل عن طريق مصارف التنمية والإدارة الشفافة للإعانات التي ترغب الدولة في نقلها عبر تلك المصارف.

**ينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلى وضع نظام مالي متنوع متسق مع التقاليد القانونية والثقافية وتطوير القدرة على التنظيم الملائم المستجيب للحاجة المتعددة الأوجه إلى الخدمات المالية، وبخاصة تعزيز الادخار الأُسري وتيسير الاستثمار طويل الأجل. ويشمل ذلك: أسواق السندات والأسهم العامة والخاصة؛ ومؤسسات من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين على الحياة والصناديق المشتركة والادخار البريدي ومؤسسات الرهن؛ ومصارف التنمية والمؤسسات المالية غير المصرفية. وينبغي لمجموعات البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والمفتقرة للعمق المالي أن تنظر في طرائق تعزيز الأسواق الإقليمية للخدمات المالية.**

٣٩ - وبإمكان المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، بما فيها المؤسسات العديدة التي تديرها النساء، أن تقوم بدور حيوي في عملية التنمية، إذ تساعد على نشر النمو على نطاق أوسع داخل البلد وعلى تشجيع نمو أكثف عمالة. وتتطلب الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات بذل جهد خاص على مستوى السياسة العامة.

**ينبغي لجميع البلدان أن تيسر للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة عملية الحصول على التمويل، من خلال تقديم الائتمانات - وبخاصة الائتمانات الصغيرة وبرامج الضمان الملائمة وكذلك عبر طرح سندات تتداول في أسواق الأسهم المالية وتكيف حسب احتياجات المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة وتطبق فيها قوانين أكثر مرونة. وينبغي أن يكون التأكيد على شفافية المؤسسات، وعلى آليات تمويل تتسم بالابتكار والارتباط بالأسواق وعلى طرائق ملائمة لجميع المؤسسات الصغيرة، مثل الرأسمال الاستثماري، وشركات الإيجار ومنتجات التأمين.**

٤٠ - وفي معظم البلدان النامية، يتسم تقديم القروض إلى قطاع الزراعة والقطاعات المتصلة به بأهمية خاصة. وتشكل هذه القطاعات عماد قطاع التشغيل وتمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي. وعموما يستفيد قطاع الزراعة الكبيرة والسوقية، التي غالبا ما تكون في مزارع مخصصة للتصدير، من السوق المنظمة للقروض. بيد أنه يلزم بذل جهد مركز على مستوى السياسة العامة لإتاحة فرصة الحصول على الائتمانات لعدد كبير من المزارعين الصغار، وبخاصة النساء منهم، المنتشرين في جميع أنحاء الريف، حيث كثيرا ما يوجدون على مسافة بعيدة من فروع قطاع الخدمات المالية. وقد قامت تعاونيات الائتمان بدور هام بشكل خاص في هذا المجال في العديد من البلدان.

**ينبغي للبلدان أن تضع خططا ريفية لمنح القروض تمكن المزارعين والصيادين وغيرهم من صغار المنتجين في الأرياف من الحصول على فرصة متكافئة للاستفادة من الائتمانات طويلة ومتوسطة الأجل، ومن التأمين على المحاصيل وغير ذلك من الخدمات المالية. ومن شأن وضع إطار قانوني وتدابير تشجيعية تيسر إنشاء تعاونيات الائتمان أن يكون له دور هام في هذا الشأن.**

٤١ - وتشكل النظم المالية الجيدة والمتنوعة عاملا حاسما أيضا في إتاحة فرصة الحصول على الائتمانات وغيرها من الخدمات للفئات الفقيرة والضعيفة من المجتمع دعما للتنمية وتخفيفا من حدة الفقر. أما فئات الفقراء، في كل من المناطق الريفية والحضرية، وكذلك المؤسسات التجارية الصغيرة جدا، التي تترع المؤسسات المالية الرسمية إلى تجاهلها بسبب ما تراه من تكلفة عالية لخدمة هذه الفئات، فتعتمد على إيجاد وسطاء ماليين بديلين وعلى طائفة واسعة من الوسائل المالية من أجل الحصول على الخدمات المالية. وثمة دور هام للحكومة يتمثل في السماح بإيجاد هؤلاء الوسطاء والوسائل ودعمهم وتزويدهم، في الحالات الملائمة، بالخدمات المالية بشكل مباشر عن طريق المؤسسات العامة.

**ينبغي لجميع البلدان أن تيسر عملية الحصول على الخدمات المالية للفقراء والضعفاء من خلال تشجيع طائفة واسعة من الوسطاء الماليين الذين يستهدفون صغار المدخرين وصغار المقترضين، والمؤسسات التجارية الصغيرة، بما فيها المؤسسات المالية الصغيرة، والتعاونيات، واتحادات الائتمان وحسابات التوفير البريدية. ولهذا الغرض، ينبغي للبلدان أن تسعى جاهدة إلى إزالة العقبات المؤسسية**

**والتنظيمية، مثل القيود المفروضة على استرداد التكاليف، وعدم وجود قوانين تضمن المعاملات وضعف سجلات الممتلكات. وينبغي للبلدان أيضا أن تسعى إلى تحسين فرص المرأة للحصول على المصادر العامة للتمويل، بما في ذلك من خلال تعزيز حقها في رهن الضمان الإضافي. وينبغي للحكومات والمانحين تقديم الموارد واستكشاف السبل الكفيلة بالوصول إلى الفقراء، بما في ذلك من خلال إنشاء صناديق دولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع البحث والطلبات المتعلقة بالوسائل المالية الابتكارية.**

٤٢ - ونظرا لجوهر المعاملات المالية، فإن عدم وجود الإشراف أو الضمانات الضمنية أو الصريحة الممنوحة للمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص قد يحدث ''خطرا أخلاقيا''. فقد يشجع ذلك المؤسسات المالية على الإفراط في المجازفة، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع أزمات مالية تترتب عليها تكاليف باهظة ومستمرة من خسائر في المنتجات، وتفشي البطالة وتقشف مالي، لا تنحصر آثارها داخل البلد ذاته فحسب بل تتعداها لتشمل بلدانا أخرى أيضا. وحتى عندما لا يتعلق الأمر بأزمات منتظمة، فإن من حق الجهات المشاركة في الأسواق المالية أن تكون في مأمن من المضاربين عديمي الضمير.

**ينبغي للبلـــدان أن تواصل تقييم أسس الأسواق المالية التي تؤدي مهامها بشكل جيد - التي ينبغي أيضا أن تساعد على الحد من تأثر الأنظمة المالية الدولية والمحلية بالأزمات والعدوى - من خلال التقييمات الذاتية أو التقييمات التي تتم بمساعدة من الخارج، كما يتجلى ذلك على سبيل المثال في "برامج تقييم القطاعات المالية" و"تقارير الامتثال للمقاييس والقوانين" المشتركة بين الوكالات. وفي العديد من البلدان، قد تقدم هذه المبادئ التوجيهية مساعدة كبيرة في تحديد أولويات الإصلاحات المالية وفي ترتيب الإصلاح وتدابير تحرير الاقتصاد ترتيبا ملائما.**

٤٣ - وكما أشير إلى ذلك أعلاه، تبين الدروس المستخلصة من الماضي القريب أن تحرير القطاع المالي المحلي ينبغي أن يكون على أساس إدارة مدروسة وحكيمة وعلى التروي في ترتيب تدابير التحرير وإصلاح المؤسسات المالية حتى يضمن تعزيز القدرة على الإدارة المالية، بالإضافة إلى نظام الإشراف والتنظيم بقدر كاف بهدف التكيف بسرعة لمواجهة التغيرات المفاجئة الطارئة في الاقتصاد المحلي وتقلبات التدفقات المالية الدولية. ويستلزم ذلك تعزيز التعاون والدعم على الصعيد الدولي.

**ينبغي حث الوكالات والمؤسسات العاملة في مجال التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف ومجال التنمية على أن تواصل ما تقدمه إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من دعم على الأجل الطويل وزيادة للموارد المخصصة للمساعدة التقنية فيما تبذله من جهود وطنية في مجال بناء القدرات المتصلة بتعزيز القطاع المالي.**

**الضمان الاجتماعي وتعبئة المدخرات**

٤٤ - الحماية الاجتماعية تعبير عن التضامن الاجتماعي ومساعدة للأفراد عندما تكون قدرتهم على العمل محدودة أو يفقدون هذه القدرة وبالتالي يفقدون معها مصدر دخلهم. وعادة ما تقدم الاقتصادات التقليدية الكثير من هذه المساعدة من خلال تجميع الموارد داخل وحدة الأسرة. وفي الاقتصادات المتقدمة أكثر، أحدثت بصورة منتظمة آليات أكثر رسمية للضمان الاجتماعي، تشمل التمويل وتقديم الخدمات على المستوى العام بدرجات متفاوتة، من أجل تيسير إدارة المخاطر وتلبية الأفراد والأسر لاحتياجاتهم الأساسية. وتشمل هذه الآليات، التي عادة ما تعبئ موارد كبيرة جدا، المعاشات التقاعدية، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد المرض والعجز، والتأمين الخاص والخدمات الصحية وبرامج الإسكان. وعادة ما تكون البلدان ذات الدخل المنخفض غير قادرة على تمويل وإدارة نظام شامل للحماية الاجتماعية غير أن الفقراء والضعفاء من سكانها - وبخاصة النساء منهم - أشد حاجة إلى هذه الحماية وأحق بها، لاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية. فقد سلطت الأزمة الآسيوية في التسعينيات الضوء على أهمية وضع سياسات للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من السياسات الإنمائية للبلدان، قبل أن تحدث الأزمة بوقت طويل.

**ينبغي للسلطات الوطنية أن تدعم وضع نهج شامل بهدف إعداد نظم مستدامة للحماية الاجتماعية عن طريق ما يلي: إعداد هذه النظم بطريقة تيسر إدارة المخاطر على المستوى الفردي ومستوى الأسرة، وبخاصة النساء؛ زيادة الموارد الوطنية المخصصة للحماية الاجتماعية؛ دعم مبدأ التغطية الشاملة إلى أقصى حد ممكن؛ تقييم النظم من حيث فعاليتها كآليات دعم وأيضا من حيث أثرها على الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل والقدرة على المنافسة؛ وضع آليات مؤسسية لجعل**

**نفقات الحماية الاجتماعية متماسكة بصورة أفضل على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وضع الطرائق وتعبئة الموارد لتقديم الحماية الاجتماعية إلى العاملين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي وإلى الذين يعملون بدون أجر – واحتمال كونهم من النساء كبير بشكل غير متكافئ –؛ وإحداث شبكات الأمان الاجتماعي لتقديم الحماية الخاصة إلى الفقراء والضعفاء في أوقات الأزمات الاقتصادية.**

٤٥ – وفي العديد من البلدان المتقدمة والبلدان ذات الدخل المتوسط، أصبحت صناديق المعاشات التقاعدية التشاركية عنصرا من نظام المعاشات التقاعدية. وبما أن هذه الصناديق تمثل عقودا مالية طويلة الأجل، فإنها تعبئ المدخرات على المدى الطويل، متيحة إياها للاستخدام في الاستثمار المحلي طويل الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع صناديق المعاشات التقاعدية بصفتها مؤسسات استثمارية أن تساهم في تنمية الأسواق المالية المحلية. ورغم دور هذه الصناديق في تعبئة الموارد المحلية، ينبغي أن يكون دورها الأولي متمثلا في تنسيق هذه الأهداف. بيد أن معرفة القنوات التي تسلكها هذه المدخرات وأثرها على نمو القطاع المالي مرتبط بحجم الصناديق في تعبئة الموارد المحلية، ينبغي أن يكون دورها الأولي متمثلا في تنسيق هذه الأهداف. بيد أن معرفة القنوات التي تسلكها هذه المدخرات وأثرها على نمو القطاع المالي مرتبط بحجم هذه الصناديق وسلوكها في مجال الاستثمار بالإضافة إلى وجود الوسائل المالية، وبالتنظيم والإشراف في المجال المالي وبنمو القطاع المالي بصورة عامة.

**ينبغي للسلطات الوطنية أن تستكشف مسألة تطوير صناديق المعاشات التقاعدية، بما يتناسب مع الظروف المحلية، كآلية لتحسين مستوى ضمان الدخل وكجزء لا يتجزأ من نظام وطني للمعاشات التقاعدية. وينبغي أن يرمي وضع هذا البرنامج الخاص إلى ضمان استمراريته وتحقيقه لهدفه الأول المتمثل في منح مصدر موثوق للدخل مع إيلاء الاعتبار المناسب لتعزيز أثره المحتمل على تعبئة المدخرات وتنمية القطاع المالي من خلال تنظيمه بصورة فعالة وشفافة وقابلة للتكيف وإدارته إدارة تخضع للمساءلة. وينبغي دعم عملية تبادل التجارب في هذا المجال بتقديم المجتمع الدولي لموارد تخصص للمساعدة التقنية.**

# الفصل الثاني

## تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة

### زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من أجل تمويل التنمية: تيسير التدفقات الخاصة، ولا سيما التدفقات طويلة الأجل؛ وتوسيع نطاق الاستثمار المباشر الأجنبي ليشمل عددا أكبر كثيرا من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن القطاعات؛ وزيادة الأثر الإنمائي لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية؛ وتحسين التدابير في بلدان المقصد والمنشأ للتخفيف من مخاطر التقلبات المالية الدولية المفرطة؛ وبناء القدرات؛ والمساعدة الفنية

٤٦ - يمكن لرؤوس الأموال الخاصة الخارجية أن تؤدي دورا هاما في سد النقص في الموارد الداخلية. فقد انخفضت نسبة التدفقات الرسمية الموجهة نحو مجموعة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، من ٥٦ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الخارجية في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٩؛ في حين تمثل التدفقات الخاصة النسبة المتبقية. إلا أن هذه التدفقات تتركز في عدد صغير نسبيا من البلدان المتوسطة الدخل، أما البلدان المنخفضة الدخل فما زالت تعتمد إلى حد بعيد على التدفقات الرسمية في الحصول على التمويل الخارجي. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية، بالنسبة لأقل البلدان نموا بصفة خاصة: ففي عام ١٩٩٨، كانت هذه المساعدة تشكل ٨٤ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الموجهة نحو ٤٨ من أقل البلدان نموا، بينما كانت التدفقات الخاصة تمثل معظم النسبة المتبقية. وتشمل التدفقات الخاصة طويلة الأجل الاستثمار المباشر الأجنبي، واستثمارات محافظ الأوراق المالية الأجنبية متوسطة وطويلة الأجل (إصدارات الأسهم وإصدارات السندات طويلة الأجل) والقروض المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل.

٤٧ - وتترتب على هذه الاتجاهات آثار هامة فيما يتعلق بالسياسات وبالأطراف الرئيسية الثلاثة ذات المصلحة في التدفقات الخاصة، وهي: البلدان المضيفة، وبلدان المنشأ، والمستثمرون الدوليون. ويلزم أن تراعي السياسات أيضا أن البلدان النامية لا تلتمس المزيد من التدفقات الخاصة في حد ذاتها؛ بل إنها تسعى لاجتذاب الاستثمار للنهوض بجهودها الإنمائية، من أجل بناء القدرة الإنتاجية المحلية في الاقتصاد الحقيقي. ومن الضروري في هذا السياق أيضا التسليم بالآثار المتباينة التي قد تنجم عن الأنواع المختلفة من التدفقات الخاصة، بما فيها الاستثمار المباشر الأجنبي بأنواعه، فيما يتعلق بالاقتصادات المتلقية لها. ومن المهم التسليم بهذه الاختلافات من أجل كفالة الاستجابات المناسبة على صعيد السياسات من

جانب كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، ولتصميم برامج مناسبة تحظى بدعم المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي على نفس الغرار ألا تغيب عن البال بعض التجارب السلبية، مثل التجارب الخاصة بتشغيل ''مناطق تجهيز الصادرات''، وخاصة فيما يتعلق بالامتثال للقواعد والأنظمة المتعلقة بالعمالة وحماية البيئة في البلد المضيف.

**تيسير التدفقات الخاصة طويلة الأجل**

٤٨ - تشمل العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي التي يتلقاها البلد المضيف المستوى الذي بلغه هذا البلد من التنمية الاقتصادية، وأطر سياساته العامة وأطره التنظيمية، والخدمات التي يوفرها لتيسير الأعمال التجارية. وتمثل العوامل الاقتصادية أهم هذه العوامل. أما الإطار التنظيمي فتعزى أهميته إلى أنه يمكن أن يهيئ الظروف اللازمة لإيجاد التدفقات الخاصة. ومع أن هذا الإطار ليس هو القيد المعوق الأساسي بصفة عامة، فإنه يشكل مجموعة من العوامل المؤثرة التي يمكن اتخاذ إجراءات فورية بشأنها فيما يتعلق بالسياسات العامة. بل أن هذا المجال قد شهد في السنوات العشر الماضية قدرا كبيرا من التحرر. فعلى سبيل المثال، كانت معظم التغييرات المسجلة التي طرأت على القوانين الوطنية المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي على نطاق العالم خلال عقد التسعينات مواتية في جوهرها لهذا الاستثمار. وفي حين كان من المتوخى أن تؤدي هذه التغيرات التي أجريت على السياسات العامة إلى المساعدة في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، فإن اتخاذ سياسات وتدابير إضافية يمكن أن تساعد على زيادة الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار، مع تقليص آثاره السلبية إلى أقصى حد. كذلك يتسع مجال خدمات تيسير الأعمال التجارية لاتخاذ إجراءات فورية متعلقة بالسياسات. والواقع أن كثيرا من البلدان قد أنشأت وكالات لتشجيع الاستثمار من أجل توفير هذه الخدمات. وفي مبادرة مشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومجموعة البنك الدولي، تم إنشاء رابطة عالمية لوكالات تشجيع الاستثمار بغية التشجيع على تعزيز تبادل الخبرات وتيسيره في هذا المجال.

**ينبغي للبلدان المضيفة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تسعى إلى اجتذاب تدفقات الاستثمار الدولي طويل الأجل، أن تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع إطار للاستثمار الخاص يتسم بالشفافية والاستقرار والقابلية للتنبؤ به، والهياكل الأساسية المؤسسية التي تتيح تنفيذه على نحو فعال ولا يقتصر تشجيع هذا الإطار وما يتصل به من هياكل أساسية على الاستثمار الدولي، بل يشمل أيضا وبالدرجة نفسها من الأهمية الاستثمار المحلي.**

٤٩ - ويمكن أيضا تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (والتكنولوجيات المقترنة بها) إلى البلدان النامية عن طريق الإجراءات المتخذة في بلدان المنشأ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو. فلدى هذه البلدان عدد من التدابير المطبقة تحقيقا لهذا الغرض، من قبيل توفير المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية، وتقديم الدعم المالي والدعم المتعلق بالضرائب للمستثمرين في الخارج، وبرامج التأمين، والأحكام المتعلقة بسبل الوصول إلى الأسواق (التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي الذي يركز على التصدير)، إلا أن البلدان المتقدمة النمو لم تبلغ جميعها ذات الدرجة من التقدم في هذا الصدد.

**ينبغي تحديد قائمة بالتدابير التي تتخذ من جانب بلدان المنشأ تعزيزا لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي منها إلى البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقتدي بأفضل الممارسات فيما يتعلق بهذه التدابير، وأن تستحدث تدابير إضافية لتشجيع وتيسير تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل.**

٥٠ - وقد اتخذت الحكومات أيضا إجراءات مشتركة لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار. وجدير بالذكر أن عدد معاهدات الاستثمار الثنائية قد بلغ ١ ٨٥٦ معاهدة بحلول نهاية عام ١٩٩٩، بينما بلغ عدد معاهدات الازدواج الضريبي ١ ٩٨٢ معاهدة. والغرض من هذين النوعين من المعاهدات هو إيجاد مناخ استثماري أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به أكثر. وقد أخذ عدد هذه المعاهدات المبرمة فيما بين البلدان النامية في التزايد. ووضعت كذلك أطر تمكينية على الصعيد الإقليمي.

٥١ - أما على الصعيد المتعدد الأطراف، فتوفر وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف تأمينا ضد المخاطر غير التجارية. وإلى جانب ذلك، تجري مناقشات في نطاق منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٦ بشأن العلاقة بين التجارة والاستثمار. واقترح عدد من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة المذكورة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الشروع في مفاوضات حول إطار متعدد الأطراف لقواعد الاستثمار الأجنبي، وهو اقتراح عارضه عدد من الأعضاء الآخرين في المنظمة. وتتسم المسائل موضع النظر بالتعقيد، وما زالت المناقشات المتعلقة بها جارية ضمن الفريق العامل التابع للمنظمة المعني بالعلاقة بين التجارة والتنمية استنادا إلى الولاية المسندة إليه في عام ١٩٩٦. ويمكن أن يكمل من هذه المناقشات عرض أوسع للآراء بشأن المزايا والعيوب المتوخاة لجميع أشكال اتفاقات الاستثمار الدولية، وبشأن ما يمكن أن تسهم به في تعزيز التنمية على وجه

الخصوص. وينبغي أن يتمثل الهدف من هذه العملية في استكشاف الحقائق والتماس طائفة عريضة من الآراء دون التوصل بالضرورة إلى استنتاجات وتوصيات في المرحلة الأولية.

**ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في عقد جلسة استماع عالمية مخصصة لمناقشة المسائل التي تكتنف اتفاقات الاستثمار الدولية، ولا سيما مدى إمكانية دفع هذه الاتفاقات لعجلة التنمية في البلدان النامية. وينبغي أن تشترك في هذا الحوار الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.**

٥٢ - وبالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن استثمار محافظ الأوراق المالية الأجنبية في سبيله إلى أن يصبح من مصادر التمويل الخارجي ذات الأهمية المتزايدة لكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن أن يؤدي هذا الاستثمار دورا إيجابيا في تمويل المشاريع المحلية والاحتياجات المالية للحكومات. ويمكن تيسير سبل وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك شركاتها، إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية وحصولها على ائتمانات التصدير، عن طريق تحسين البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات الأخرى ذات الصلة، من أجل بناء ثقة المستثمرين. ومن الأمور التي تهم فئة أوسع من أصحاب المصلحة أيضا الإدارة المؤسسية السليمة، والمسائلة المؤسسية، والشفافية، وتوفير درجة كافية من الإفصاح. ومن الجهات التي تؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد منظمات من قبيل اللجنة المعنية بالمعايير الدولية للمحاسبة واتحاد المحاسبين الدولي، فضلا عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

**ينبغي أن يشجع الحدث رفيع المستوى المنظمات الدولية ذات الصلة على إجراء دراسة أعمق للمسائل المرتبطة بالإدارة المؤسسية، ولا سيما من حيث صلتها بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على أن يؤخذ في الاعتبار المناخ القانوني والاجتماعي والثقافي لكل منها على وجه التحديد. وينبغي تقديم الدعم بصفة خاصة للجهود المبذولة في تطوير وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات، مع النظر بعين الاعتبار لاحتياجات هذه البلدان.**

**توسيع مدى انتشار الاستثمار المباشر الأجنبي**

٥٣ - تتسم تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بدرجة عالية من التركيز. فقد انحصرت نسبة تتجاوز ٧٠ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في ٢٠ بلدا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨. وقد تجاهل التمويل الخاص المقدم من الخارج غالبية البلدان المنخفضة الدخل إلى حد بعيد - فلم تتلق مجموعة أقل البلدان نموا سوى ٠,٥ في المائة من التدفقات العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي في عام ١٩٩٩. ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر إسهاما كبيرا في التنويع الاقتصادي، وإدرار العملات الأجنبية، والارتقاء بالمهارات التقنية والإدارية للاقتصادات المتلقية في الصناعات التي تتجه نحو التصدير، وفي الصناعات التي تشتد فيها إمكانية نقل التكنولوجيا، وفي الصناعات التي تسمح بإدماج الإنتاج الأجنبي في الاقتصاد المحلي، وبالتالي يمكن له أن يؤدي إلى آثار إيجابية غير مباشرة. وبالنظر إلى عدم التوازن الجغرافي الذي تتسم به تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، فإن التحدي القائم في هذا المجال يتمثل في كفالة اتجاهها إلى مزيد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا.

**ينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة وللبلدان المانحة، بالتعاون مع البلدان التي يمكن أن تنضم إلى البلدان المتلقية ومع الشركات ورابطات القطاع الخاص، أن توسع من تدفقات المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، وأن تيسر من أمرها. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمؤسسات الدولية المشتركة في دعم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي أن تضطلع بتقييم آثار تدفقات الاستثمار على التنمية في البلدان المتلقية، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.**

٥٤ - وفي سبيل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتشجيع الاستثمار بصفة عامة، يلزم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تعزز من الأصول الكائنة لديها، وهو ما يعني الاستثمار في الصحة، والتعليم، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية، والطاقة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية. فهذه الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية لازمة لنمو الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة. وفي حين يمكن للقطاع الخاص أن يوفر بعضا من هذه الأصول، فإن معظمها يلزم توفيره من القطاع العام. وفي هذا السياق. يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي أن يدعم كل منهما الآخر.

٥٥ - بالرغم من النمو الذي شهدته التدفقات الرأسمالية الخاصة على نحو ما تمت الإشارة إليه في الأجزاء الأخرى من هذا التقرير، فإن معظم البلدان النامية تفتقر إلى الفرص في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. ويمكن من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال تعزيز الفرص لبعض المقترضين عبر الحدود في الحصول على أنواع خاصة من الاستثمار في الحوافظ الدولية مثل أموال رأس المال المشترك وأموال الأسهم من أجل المشاريع الكبيرة المتعلقة بالهياكل الأساسية بل ويمكن تعزيز إصدار السندات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وكإجراء جزئي مؤقت لسد الفجوة يمكن أن تستخدم المؤسسات المالية ذات الصلة سلطاتها في الضمان لتمكين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية الخاصة ومساعدتها بالتالي في كسب الجدارة الائتمانية لدى المقرضين والمستثمرين الدوليين. ويتسم هذا الدور بأهمية خاصة في تنمية الهياكل الأساسية في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية والبلدان منخفضة الدخل نظرا لأن تحسين مرافق الهياكل الأساسية يمثل المفتاح ليس فقط لتحقيق التنمية الشاملة في هذه البلدان وإنما أيضا لتحسين فرصها في جذب رأس المال الخاص.

**ينبغي للبلدان أن تدرس المعوقات الكبيرة في الهياكل الأساسية التي تحول دون تنمية القطاع الخاص. كما يتعين تحديد الأولويات لمشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي من شأنها أن تساعد في سد الفجوة الرقمية. وربما تساعد الشراكات التجارية بين القطاعين العام والخاص (على سبيل المثال التمويل المشترك والضمانات الجزئية أو الكاملة ضد المخاطر والمساعدة التقنية وخدمات المشورة) في توفير الدعم لما ذكر أعلاه أيضا. وفي الحالات التي تقدم فيها البلدان المضيفة حوافز لتشجيع التمويل من القطاع الخاص يتعين تحديد الضمانات بشكل كامل وتصنيفها ورصدها بشكل ملائم حتى لا تخفي مخاطر مالية محتملة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي.**

٥٦ - تقوم الشركات من البلدان النامية نفسها بالاستثمار بشكل متزايد في الخارج. فقد ارتفع حجم الاستثمار المباشر الأجنبي من البلدان النامية من نسبة ٢ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الخارج في أوائل الثمانينات ليصل إلى ١٠ في المائة في الوقت الحالي. وكان هذا النمو مهما بصفة خاصة فيما بين المناطق.

**ينبغي أن يقترح الاجتماع الرفيع المستوى إنشاء فريق من الخبراء لدراسة السبل والوسائل التي يمكن من خلالها زيادة تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين البلدان النامية. ويتعين منح الاهتمام لمثلثات النمو ولا سيما تلك التي تشمل المناطق المتقاربة جغرافيا ولدور أطر الاستثمار الإقليمي في تيسير توزيع العمل فيما بين المناطق والمساعدة في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي.**

**تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار**

٥٧ - ينعكس تعزيز الأثر الإنمائي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في تسخير فوائده المحتملة، ولا سيما في تعزيز القدرات التكنولوجية وزيادة قدرة الصادرات على المنافسة وتوليد العمالة وتعزيز قاعدة المهارات. ويمثل تعزيز الروابط بين الفروع الأجنبية مع اقتصاداتها المضيفة ولا سيما مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الوسائل لنشر هذه الفوائد على المشاريع المحلية. ونظرا لأن التكنولوجيا تمثل أحد أهم مكونات الاستثمار المباشر الأجنبي وهي ضرورية لتحقيق التنمية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتشجيع نقلها ونشرها فيما بين البلدان المضيفة وبعد ذلك إنشاء قدرات محلية في مجال البحث والتطوير.

**ينبغي أن تعمل البلدان المضيفة وبلدان المنشأ وكذلك الشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية من أجل تجميع قائمة بأفضل الممارسات التي يمكن من خلالها تشجيع إقامة المزيد من الروابط الأعمق بين الفروع الأجنبية والمشاريع المحلية وذلك من أجل المساعدة في تعزيز قطاع نشط للمشاريع المحلية في البلدان النامية ويتعين أن تشتمل هذه القائمة بصفة خاصة على الممارسات الناجحة في نقل ونشر التكنولوجيا إضافة إلى بناء القدرات المحلية في مجال البحث والتطوير. كما يتعين أن تجري الشركات عبر الوطنية مضاهاة لأفضل هذه الممارسات إلى أكبر قدر ممكن. ويتعين أيضا تحديد الخيارات التي يمكن من خلالها تفعيل الالتزامات الحالية المبرمة في الاتفاقات الدولية لتشجيع نقل التكنولوجيا.**

٥٨ - يتطلب تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي أيضا الحد من الآثار السلبية المصاحبة للاستثمار المباشر الأجنبي على سبيل المثال عندما تتعرض أسعار النقل للمضاربة وتتأثر القاعدة الضريبية في البلد سلبيا أو عندما تستخدم ممارسات غير تنافسية. وفيما يتعلق

بالموضوع الأول إن من شأن بروز نظم تجارية معقدة للإنتاج الدولي وتوزيع العمل فيما بين الشركات أن يزيد من صعوبة تحديد مكان تحقيق الأرباح أو وقوع الخسائر، وبالتالي نوع الضرائب التي ينبغي دفعها ومن أي جهة. ونظرا لأن الضرائب هي القاعدة الأساسية للقدرات المالية الحكومية يتعين تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية الناجمة من زيادة الإنتاج الدولي والتجارة (انظر التوصية في الفصل السادس).

٥٩ - يتعزز النمو في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل متزايد من خلال عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود. وفي حين أن اندماج وشراء الشركات يثير عددا من القضايا فإن ما يتسم منها بأهمية خاصة هو أثرها على هيكل السوق من خلال زيادة التركيز في السوق والحد من المنافسة. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن اندماج وشراء الشركات قد يؤدي إلى الحد من المنافسة حتى في الأسواق التي تقبل المنافسة عموما. ويستدعي اندماج وشراء الشركات عبر الحدود بطبيعته اهتماما من أكثر من جهة منافسة واحدة. ويثير ذلك عددا من القضايا بما فيها معيار التقييم وتعريف السوق المعني والفترات الزمنية لإجراء الاستعراضات ومقاييس التنفيذ. وكلما تسارعت الخطى للاندماج وشراء الشركات عبر الحدود كلما أصبحت الحاجة إلى تعزيز التعاون أشد، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي قد لا يكون في مقدورها اتخاذ الإجراء التصحيحي الفعال من طرف واحد إذا ظهرت الحاجة لذلك. والمنتديات المتعددة للأطراف الرئيسية التي تجري فيها مناقشة هذه المسائل في الوقت الحاضر بجانب منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي هي الفريق الحكومي الدولي المعني بسياسة المنافسة وقانونها التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة التابع لمنظمة التجارة العالمية.

**هنالك حاجة لتحقيق المزيد من التعاون الدولي فيما بين هيئات المنافسة الوطنية وتعزيزه. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للعمل الرامي إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن سياسة المنافسة وتنظيمها، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات اندماج وشراء الشركات وذلك بغرض تشجيع زيادة فهم هذه القضايا، وبصفة خاصة في البلدان النامية، وزيادة التعاون في مجال التنفيذ فيما بين جميع البلدان المعنية. وتؤدي المبادئ التوجيهية لاستعراض الاندماج دورا مهما في هذا الصدد وذلك بزيادة حجم الشفافية والحد من الاختلاف في المعايير التقنية المستخدمة.**

٦٠ - في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات بدور رئيسي في زيادة الآثار الإيجابية وتخفيض الآثار السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي تتحمل الشركات عبر الوطنية المسؤوليات الخاصة بها في هذا الصدد. وتمثل المبادئ التوجيهية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي التي استكملت مؤخرا والمتعلقة بالمشاريع المتعددة الجنسيات نموذجا لكيفية تعريف هذه المسؤوليات ويمكن اعتبارها جزءا من مفهوم أوسع للمواطنة التجارية الجيدة. وتتخطى المواطنة التجارية الجيدة أنشطة السعي للحصول على قيمة أو ربح. ويصبح ذلك أكثر أهمية نظرا للحاجة إلى استكمال الأسواق العالمية ونظم الإنتاج بنظام مشترك للقيم والمسؤوليات. ويوفر الميثاق العالمي الذي قدمته الأمم المتحدة إطار عمل في هذا الصدد للتفاعل بشكل أفضل بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة.

**يتعين أن تقبل الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات مبدأ المواطنة التجارية الجيدة وتنفيذه وأن تلتزم من جملة أمور وبشكل كامل بميثاق الأمم المتحدة العالمي. ويتعين أن يتخذ المشاركون في الميثاق العالمي تدابير محددة تساعد في تعزيز التنمية بما في ذلك إقامة شراكات وروابط جديدة وتنفيذ إجراءات جماعية وتبادل خبراتها مع جميع المهتمين.**

**المساعدة في الحد من الجوانب السلبية**

٦١ - في الوقت الذي يعترف فيه من جهة بأن الاستثمار المباشر الأجنبي يمثل مصدرا ثابتا نسبيا للتمويل فإن التدفقات المالية الصرفة لفترات قصيرة (ولا سيما القروض والودائع المصرفية التجارية قصيرة الأجل) تثير القلق بشأن تقلبها من الجهة الأخرى. ومن شأن العوامل والسياسات المتبعة في البلد المضيف والعوامل الخارجية التي تشمل سياسات الاقتصاد الكلي المطبقة في بلدان المنشأ واستراتيجيات المستثمرين الدوليين وعدم الاتساق في المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية والآثار المالية الدولية أن تؤدي جميعها دورا في عدم استقرار التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل. وفضلا عن ذلك قد تؤدي التدفقات الكبيرة في رأس المال إلى الداخل إلى حدوث ضغوط تضخمية وزيادة فعلية في سعر الصرف ولذلك ينبغي أن تخضع لرصد وتنظيم دقيق حسب الاقتضاء من جانب البلدان المضيفة. ومثلما تمت الإشارة إليه في الفصلين الأول والسادس، فإن من المهم بالتالي تحديد آليات لتسخير المساهمة الإيجابية للتدفقات المالية مع الحد من المخاطر التي تنطوي عليها.

٦٢ - تؤدي وكالات تقدير درجة الجدارة الائتمانية دورا حيويا في تقديم المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويمكن أن يصبح الأثر الناجم عن إعلانات درجات

التقدير السلبية مهما بصفة كبيرة أثناء أوقات الاضطرابات المالية كما يمكن أن يضاعف من ردود الفعل السلبية للأسواق تجاه البلدان التي تشهد أزمة وتشجع على انتشار الذعر المالي في أوساط المستثمرين. ومن شأن النظم المحلية المأمونة والسليمة للمعلومات الائتمانية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن توفر ومن خلال التعاون الوثيق مع وكالات تقدير الجدارة الدولية المعلومات الإضافية المتعلقة بالمقترضين المحليين وأن تساهم في خفض تكلفة تقديرات الجدارة.

**ينبغي لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أن تسعى إلى تقدير خطر السيادة وفقا لأكثر المعايير الموضوعية والشفافية. وينبغي أن تعطي البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المقترضة الأولوية لوضع نظم محلية مأمونة للمعلومات الائتمانية وفقا للممارسات الدولية وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الدولية لتقدير الجدارة الائتمانية.**

٦٣ - يمثل الإفراط في ممارسة الضغط من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية وزيادة التعهدات الائتمانية لبعض فئات الأصول أسبابا مهمة أيضا في عدم استقرار الأسواق المالية. وشدّدت مختلف المنتديات الدولية على الحاجة إلى تعزيز الإشراف الوطني على نشاط السوق المالي. وتتسم بالمحدودية المعلومات المتعلقة بتعهدات المستثمرين بشأن مختلف فئات الأصول، ولا سيما التعهد للمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك المؤسسات المعرضة لضغط كبير. ومن شأن زيادة الشفافية من قبل جميع الأطراف أن تساعد في الحد من احتمال تقلبات الدورة الاقتصادية والتحيز المعدى لتقديرات درجة الجدارة السيادية. وستجرى مناقشة هذه القضايا بمزيد من التفاصيل في الفصل السادس.

**يتعين أن تنفذ الحكومات والمنظمات الدولية تدابير لتعزيز الشفافية في الأسواق المالية وينبغي أن تقترح الهيئات الأخرى ذات الصلة أثناء استعراضها لأثر الأنشطة التي ينفذها المستثمرون الدوليون الذين يمارسون ضغطا كبيرا على استقرار النظم المصرفية الوطنية السبل التي يمكن من خلالها مراعاة المخاطر المرتبطة بهذا الأثر عند تنقيح المعايير الحالية للكفاية الرأسمالية للمصارف.**

٦٤ - تتطلب شفافية الأسواق المالية الاهتمام بمسألة النقل غير المشروع للأموال وغسيل الأموال. وتتطلب سلامة الأسواق المالية وبالتالي النظام المالي الدولي فرض حماية فعالة ضد سوء الاستعمال والأنشطة الجنائية. ومثلما اعترفت به الجمعية العامة في القرار ٥٤/٢٠٥ وكما ورد في بيان لجنة النقد والمالية الدولية الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تتسم الجهود الدولية والوطنية المستدامة بأهمية حاسمة في مكافحة غسيل الأموال. ووافق فريق يتألف من ١١ مصرفا دوليا خاصا كبيرا مؤخرا على اتخاذ تدابير مشتركة لزيادة المراقبة للتأكد من مصدر الأموال المقدمة بغرض الإيداع وكذلك من المستفيدين الحقيقيين من الحساب.

**ينبغي متابعة المبادرات الأخيرة للجمعية العامة ومؤسسات بريتون وودز لمكافحة غسيل الأموال وأن تواصل الدول الأعضاء تعزيز التدابير لمكافحة نقل الأموال غير المشروعة ولتحسين تبادل المعلومات عبر الحدود وتشجيع اتخاذ تدابير إضافية بواسطة المصارف الدولية الكبيرة وتعزيز التعاون الدولي بغرض التوصل إلى نهج مشترك لمكافحة غسيل الأموال والجريمة الجنائية (انظر أيضا التوصية في الفصل الأول).**

**بناء القدرات المساعدة التقنية**

٦٥ - زادت حاجة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لتعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية في المسائل ذات الصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي. وتعتبر المساعدة ضرورية بصفة خاصة في المجالات التالية: استكمال أطر العمل التنظيمية للاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز القدرات لتحقيق واستدامة هذا الاستكمال وإجراء تحليلات تتعلق بالسياسات تهدف إلى تحسين فهم الدور الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصاد العالمي وأثره على التنمية وتوفير معلومات عن فرص الاستثمار والتدابير المتخذة لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي (والتكنولوجيا التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه) والجهود المتعلقة بالاستفادة منه إلى أقصى مدى ممكن وإنشاء مشاريع تنافسية على الصعيد الدولي.

٦٦ - في ضوء حقيقة أن التدفقات الخاصة تمثل حاليا الحصة الكبرى من التمويل الخارجي فكثير من البلدان النامية (بالرغم من عدم انطباق ذلك على أقل البلدان نموا) ونظرا لأهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الاقتصاد العالمي سيكون من الملائم النظر في إنشاء آلية يمكن من خلالها مناقشة القضايا ذات الصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين جميع المهتمين الرئيسيين. وسوف تتطلب هذه الآلية بالضرورة أن تكون لها سلطة اتخاذ القرارات ويمكن

خدمتها من خلال قوة عمل مخصصة من الموظفين التابعين للمنظمات الدولية. وسوف تتيح ذلك الفرص لتبادل الخبرات عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بجذب الاستثمار المباشر الأجنبي والاستفادة منه ودور المجتمع الدولي في هذا الصدد.

**ينبغي أن ينظر الحدث رفيع المستوى في إنشاء منتدى مخصص ليجمع بين ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية ورجال الأعمال والعمل والمنظمات غير الحكومية لتيسير الحوار بشأن السياسات وقضايا المساعدة التقنية ذات الصلة بالاستثمار المباشر الأجنبي. كما ينبغي أن يكون الهدف هو تسهيل توجيه هذه التدفقات إلى البلدان النامية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا وتحديد المعوقات ودراسة أفضل الممارسات فيما يتعلق بالسياسات الحكومية لزيادة مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في التنمية والحد من أي آثار سلبية.**

# الفصل الثالث

## التجارة

**زيادة التبادل التجاري من أجل تمويل التنمية: ضمان وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق؛ ومعالجة المسائل المتصلة بانخفاض الإيرادات العامة نتيجة تحرير التجارة؛ وتعزيز التعاون/التكامل الإقليميين من أجل توسيع نطاق التبادل التجاري على الصعيد العالمي؛ وبناء القدرات والمساعدات التقنية، بما في ذلك المساعدة في إجراء المفاوضات التجارية وتسوية المنازعات؛ والاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتواجه صعوبات خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية.**

٦٧ - يسود الاقتناع الآن بأن توسيع نطاق التجارة الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي عنصران ضروريان، على المدى البعيد، لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر والقضاء عليه قضاءً مبرماً، خاصة من حيث إنهما يتيحان للقوى الاقتصادية استخدام قدراتها الإنتاجية الكامنة على أفضل وجه ممكن، ويساهمان في زيادة الإنتاجية، ويحدان من التدخلات التعسفية في السياسات ويساعدان على الوقاية من الصدمات الاقتصادية. وقد تمكنت البلدان النامية ككل من تحقيق توسعات كبرى في نطاق صادراتها وحققت تقدماً هائلاً في تحرير نظمها التجارية منذ الثمانينات. وفي نهاية التسعينات، انخفض متوسط التعريفات الجمركية الاسمية في البلدان النامية إلى أقل من نصف معدلاتها في منتصف السبعينات. وارتبط هذا الضرب من تحرير نظم التجارة بتسارع كبير في نمو الدخول والصادرات في عدد من البلدان النامية في التسعينات. غير أنه ينبغي التطرق إلى تحرير التجارة على نحو متدرج. ويجب أن يتكامل هذا التحرير مع تدابير أشد تستهدف تنويع القدرة الإنتاجية وتوسيعها. ويمكن أن يستتبع التحرير السريع للتجارة فيما بين المدى القصير والمتوسط تكاليف باهظة للتكيف مثل تخفيض العمالة وتقليل الإنتاج، وفقدان رأس المال البشري المؤهل للعمل في الصناعة والشركات، واحتمال تزعزع الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي نتيجة مصاعب ضبط ميزان المدفوعات، أو النقص في الإيرادات الحكومية.

٦٨ - ورغم التقدم العام، فمن الواضح أن الكثير من البلدان النامية، خاصةً أقلها نمواً، لم تحقق زيادات مستدامة في نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدار العقود

الثلاثة الماضية. وإن البيئة الاقتصادية العامة التي تعيش في ظلها الكثير من أفقر البلدان تجعل من الصعب عليها أن تحقق رفعاً سريعاً في مستويات المعيشة أو تحسين حصصها في التصدير في الأسواق التقليدية أو حتى الحفاظ عليها أو تشجيع التنويع السريع. وتعكس هذه النتيجة الأوضاع المعقدة التي سيعالج التقرير عناصرها في الأجزاء التالية منه. وتوحي تجربة الاندماج الناجح بأن تشجيع النمو السريع والاندماج أمران يتطلبان مبادرات متعددة ومنسقة عبر جبهة عريضة.

**ينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية أن تطبق برنامجاً عالمياً ممولاً بالكامل لمساعدة البلدان النامية صاحبة المصلحة، خاصة أقل البلدان نمواً، وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض على تحرير قطاع التجارة في اقتصاداتها على النحو الملائم، وبناء القدرات اللازمة لممارسة التجارة على نحو تنافسي في السلع والخدمات من حيث وضع السياسات والموارد المادية والبشرية، وضمان أن يصبح التحرير التدريجي للتجارة جزءاً من استراتيجيات التنمية والحد من الفقر ومتفقاً معها.**

**إمكانية الوصول إلى الأسواق**

٦٩ - تفرض أساليب الحماية التي تنتهجها الدول المتقدمة النمو في الوقت الراهن إزاء إمكانيات الوصول إلى الأسواق تكاليف باهظة على البلدان النامية تفوق إلى حد بعيد تدفقات المساعدات. ويقدر أن البلدان النامية يمكن أن تربح من مجموعة مختلفة من تدابير تحرير التجارة مكاسب تتراوح قيمتها بين ١٠٠ بليون دولار و١٥٠ بليون دولار. ومن ثم، فإن البلدان النامية يمكنها أن تغنم الكثير من الاستمرار في تحرير أسواق السلع. وأمامها في الوقت ذاته مجال عظيم لتوسيع صادرات الخدمات، خاصة الخدمات التي تتضمن تحركات الأشخاص الطبيعيين، ومن ثم يمكن أن تستفيد إلى حد بعيد من توسيع إمكانيات الوصول إلى أسواق الخدمات في البلدان ذات الدخل المرتفع. غير أن تقييم نظام التجارة لا ينبغي أن يتم من منظور ما إذا كان سيزيد من التدفقات التجارية للبلد النامي إلى أقصى حد، بل بالأحرى من منظور ما إذا كان سيساهم في تحقيق النمو المستدام ويوسع إلى أقصى حد من إمكانيات التنمية على الصعيد الوطني.

٧٠ - وحتى بعد التنفيذ الكامل لجولة أوروغواي، سيجاوز متوسط التعريفة الجمركية على صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ١٢ في المائة، وستصل الحدود العليا للتعريفة على بعض المنتجات الهامة إلى ٣٥٠ في المائة (وإن كانت متوسطات الواردات سوف تنخفض من حيث الوزن إلى حد ما). وكان من شأن إخضاع نظام الحصص

للتعريفات الجمركية والتدابير الأخرى غير الجمركية في القطاع الزراعي أن نشأ عدد من التعريفات الجمركية المرتفعة واقتصرت فرص الدخول في الكثير من القطاعات على الحصص التعريفية. فقطاع النسيج والملابس ذو الأهمية الحيوية للبلدان النامية خاضع لقيود كمية يجري تخفيفها على مراحل حتى عام ٢٠٠٥، وسوف يتأخر رفع أهم تلك القيود إلى المرحلة الأخيرة، وستظل التعريفات الجمركية في هذا القطاع مرتفعة. وعلاوة على ذلك، فإن تباطؤ البلدان المرتفعة الدخل في تخفيف القيود في قطاع النسيج والملابس يعوق اندماجه ويقلل من فرص دخوله إلى الأسواق.

**ينبغي لجميع الشركاء التجاريين أن يرفعوا القيود عن التجارة في السلع والخدمات ذات الأهمية الكبيرة لاقتصادات البلدان النامية بغية فتح أبواب الأسواق على نحو ملزم وموسع ومجد من الناحية الاقتصادية أمام هذه البضائع والخدمات. ويجب الاهتمام بشدة بدمج نظم تجارة المنسوجات والملابس دمجا كاملا في مع مبادئ منظمة التجارة العالمية؛ وتخفيف الحواجز التجارية بالنسبة للمنتجات الزراعية؛ وإلغاء التعريفات الجمركية القصوى والمتصاعدة التي تؤثر على منتجات التصدير للبلدان النامية؛ وعند الاقتضاء توسيع دوائر نظام الأفضليات المعمم.**

٧١ — اقترحت اللجنة الأوروبية فتح جميع أبواب أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي أمام سائر البضائع الواردة من أفقر البلدان في العالم، بما من شأنه أن يفتح الأبواب على مصراعيها أمام منتجات ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً بدون رسوم جمركية أو تحديد حصص. ومن المتعشم أن تحذو البلدان المتقدمة النمو الأخرى هذا الحذو. ويبدو أنه لا يوجد ما يبرر الخوف من احتمال أن يعرقل هذا التطور التجارة مع البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً. ولكن الأمر يتطلب تطبيق تدابير مماثلة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

**ينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تبادر على الفور إلى فتح أبواب أسواقها بدون رسوم جمركية وبدون تحديد حصص أمام صادرات أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، باستثناء الأسلحة، وأن تنظر في تطبيق إجراءات مماثلة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، خاصةً بلدان أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تواجه صعوبات خاصة في الحصول على تمويل من أجل التنمية.**

٧٢ - يرى الكثير من البلدان أن تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية أظهر اختلالات في التوازن وبعداً عن الاتساق، وأن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية لم تنفذ على نحو مناسب، حيث جرى التعبير عن الكثير منها باعتبارها ''أفضل المساعي''، وليس التزامات قانونية صارمة. وإلى جانب ذلك، فإن الاتجاه السائد في الأسواق صوب التوسع في استخدام المعايير الصناعية الآخذة في التعقد والقواعد التنظيمية التقنية والصحية وتلك الخاصة بمكافحة الآفات أوجدت صعوبات جديدة أمام البلدان النامية. وأكثر من ذلك، فإن تدابير الطوارئ التجارية، خاصةً التدابير المضادة للإغراق، أخذت تؤثر تأثيراً متزايداً على قطاعات ذات أهمية للبلدان النامية، مثل الأطعمة المحفوظة والمنتجات الزراعية الطازجة والأسماك والمعادن واللدائن والمنسوجات والملابس والنعال وأغطية الرأس. وقد واجهت أيضاً بعض البلدان النامية صعوبات في تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية بسبب القيود البشرية والمؤسسية والمالية.

٧٣ - يرى الكثير من المحللين كذلك أن اتباع نهج جديد للمعاملة الخاصة والتفضيلية مسألة ضرورية. وينبغي أن يضع هذا النهج أحكاما ملزمة تشمل جداول زمنية مناسبة لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ وتقديم مساعدات كافية ومناسبة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ وتوفير حيز لسياسات التنمية المناسبة لبناء القدرة العرضية التنافسية للاستفادة من فرص الدخول إلى الأسواق. ويشير البعض إلى ضرورة اتخاذ إجراء سياسي مباشر وتعزيز الدعم الدولي فيما يتعلق بالإنتاج الهيكلي وشروط الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من البلدان تعارض بوجه عام أن تثار على ساحة منظمة التجارة العالمية الشواغل غير التجارية التي يمكن أن تستخدم لأغراض حمائية.

**ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يضمنوا تطبيق الاتفاقات والضوابط المتصلة بها بطرق مواتية للتنمية، وينبغي للأعضاء من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية أن يضمنوا تقديم مساعدات مالية وتقنية كافية للبلدان النامية من أجل تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً أن يمتنعوا عن استخدام تدابير الطوارئ وقواعد المنشأ التقييدية وألا يستخدموا المعايير والقواعد التنظيمية والتدابير الخاصة بمعايير الصرف الصحي وإبادة الآفات لعرقلة التجارة وأن يضمنوا أن تتمكن البلدان النامية من مراعاة تلك المعايير والقواعد والتدابير على النحو الملائم، وأن يقدموا لها المساعدات المناسبة لكي تتمكن من القيام بذلك.**

**التمويل التعويضي وإدارة المخاطر المتعلقة بالأسعار**

٧٤ — جدت مؤخراً تغيرات هامة على آليات التمويل التعويضي التابعة لصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي المعنية بمعالجة التذبذبات قصيرة الأجل في عائدات التصدير وعلى التدابير الرئيسية لشبكة الأمان التي تحمي القوى المختلفة العاملة في قطاع السلع الأساسية من الآثار السلبية الناشئة عن عدم استقرار الأسعار. وفي ظل مرفق التمويل التعويضي المنظم التابع لصندوق النقد الدولي، ستتاح إمكانية تمويل ميزان المدفوعات بصورة طبيعية في سياق الترتيبات العادية للصندوق. ويوفر الاتفاق الجديد المبرم بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ مدخلاً جديداً للاستفادة من حساب خاص سيستخدم لمعادلة أي انخفاض في عائدات الصادرات الزراعية والمعدنية من خلال إنشاء آليات قائمة على أساس السوق، مثل اعتماد استراتيجيات قائمة على أساس سوق العمليات الآجلة وأسواق البيع المباشر.

**ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تواصل تطويع الآليات التي توفر من خلالها الدعم لميزان المدفوعات في الأوقات التي تتعرض فيها أسعار السلع الأساسية لتقلبات حادة، وأن تكسب هذه الآليات المزيد من المرونة.**

٧٥ - لقد تعرضت ديناميات قطاع السلع الأساسية إلى تحولات هائلة مع التغيرات الحادة التي تمر بها السياسات الخاصة بالموارد الزراعية والمعدنية في البيئة الجديدة القائمة على أساس السوق. ولمسايرة هذا التطور، سعى المجتمع الدولي منذ مطلع التسعينات إلى التماس نهج مبتكرة تتضمن وضع صكوك على أساس السوق لحماية الجهات المتعاملة في السلع الأساسية (المنتجين والمصدرين المحليين والتجار والحكومات والهيئات شبه الحكومية، وكذلك مستوردي السلع الأساسية وشركات التجهيز والمستهلكين) من الأثر السلبي لعدم استقرار الأسعار.

٧٦ - ويتسبب عدم استقرار الأسعار في إحداث مشاكل للبلدان المعتمدة على إنتاج السلع الأساسية على صعيدي الاقتصاد الكلي والجزئي على السواء. فالتذبذب غير المتوقع في أسعار الصادرات والواردات يفسد على الحكومة خططها المالية ويعجزها عن تحقيق أهدافها الاستئمانية. أما من ناحية المصدرين المحليين وشركات التجهيز المحلية، فإن تغير الأسعار يزيد من تقلبات التدفقات النقدية، ويقلل من القيمة الضامنة لمخزون السلع، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الاقتراض. وبالمثل، فإن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يعانون في كثير من الأحيان من ضآلة إمكانيات الادخار الفعال والانتفاع من صكوك

التأمين، يتأثرون تأثراً شديداً بتدني الأسعار، ويجدون المجال ضيقاً أمامهم للاستفادة من تدابير شبكة الأمان. وليس من الواضح بعد مدى تأثير تحرير التجارة والحد من التدخلات على استقرار الأسعار: ويقدر بعض المحللين أن تحرير التجارة سوف يساعد على استقرار الأسعار، بينما يقدر آخرون أن احتمالات انخفاض حيازات الأسهم قد تزيد من انعدام الاستقرار. ويوحي هذا بضرورة النظر في وضع استراتيجيات من شأنها على أقل تقدير أن تسعى إلى معالجة المخاطر المشار إليها سابقاً وإدارتها بطريقة فعالة إن لم تستطع تبديدها.

٧٧ - ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وبناءً على الجهود السابقة التي جرت أساساً على ساحة الأونكتاد، تبحث قوة عمل دولية معنية بإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية في البلدان النامية دور التعاون الدولي، وذلك باستكشاف النهج الجديدة القائمة على أساس السوق لمعالجة تذبذبات أسعار السلع الأساسية على مدار السنة الواحدة، ومن بينها بالأخص إمكانية توفير أدوات إدارة المخاطر، والوساطة، وتوفير الضمانات للتعاملات من خلال هيكل دولي، وإقامة شبكة أمان للأسعار، وإقامة مؤسسات لإدارة المخاطر وتقديم المساعدات التقنية في هذا الشأن.

**ينبغي أن تسارع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى وضع تدابير لمساعدة البلدان النامية على معالجة المخاطر المتصلة بأسعار السلع، بما في ذلك إمكانية إنشاء مرفق عالمي جديد لتيسير بناء إمكانيات قطرية لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار السلع الأساسية وآليات هيكلية لتمويل السلع الأساسية وللمساعدة في تطوير عمليات تبادل السلع الأساسية إقليمياً ووطنياً.**

**جوانب الضعف**

٧٨ - يمكن للبلدان في سعيها للحد من جوانب الضعف عن طريق زيادة تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية أن تستفيد من مجموعة واسعة من السياسات التي تجيزها ضوابط منظمة التجارة العالمية، ومن بينها الدعم غير المحدد والدعم الموجه للتنمية الإقليمية وتطوير التقنيات وتطويع النظم الصناعية للتوافق مع قواعد حماية البيئة. وتستوجب جوانب الضعف في القطاع الزراعي عناية خاصة حيث ما زالت قطاعات واسعة في البلدان النامية، خاصة النساء، تعتمد على القطاع الزراعي في سد احتياجاتها الغذائية الأساسية وفرص التكسب.

٧٩ - وقابلية الاقتصادات الصغيرة للتأثر بشدة بالصدمات الخارجية راجعة إلى ثلاث مجموعات متشابكة من العوامل: جغرافية (حجم البلد وموقعه) وديموغرافية واقتصادية. والإغراق في الانفتاح التجاري والتشدد في وضع هيكل تصديري صارم أمران تكتنفهما

أخطار خاصة على السواء. وتنحو الصادرات التقليدية وغير التقليدية القادمة من البلدان الصغرى إلى التركز في مجالات رئيسية مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس. وكل مجال من هذه المجالات حساس للضغوط الحمائية التي تُمارس داخل البلدان الصناعية.

٨٠ - غير أن البلدان ذات المستويات المتوسطة من نصيب الفرد من الدخل والتي لديها قدرة أكبر على تنويع خليط الصادرات معرضة أيضاً للتأثر بالإجراءات التعسفية في أسواق الواردات. ورغم نجاح اتفاقات جولة أوروغواي في الحد من التمييز والقواعد ''البينية''، لكن هناك شواهد متزايدة على استخدام التدابير المضادة للإغراق بطريقة لا تتناسب مع حجم الصادرات الواردة والتصاعد في إبرام الاتفاقات الطوعية لتقييد الصادرات في قطاعات معينة من التكنولوجيا المتطورة. والدليل واضح على أن توفير إمكانيات مستقرة ويمكن التنبؤ بها أمام صادرات البلدان النامية لدخول الأسواق هو أمر أساسي لاستمرار الارتفاع في معدلات الاستثمار في قطاع السلع القابلة للتداول.

**ينبغي لمصارف التنمية متعددة الأطراف أن تقود العمل صوب وضع برنامج رئيسي لمساعدة البلدان النامية، خاصة ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، على تنويع قاعدة صادراتها من حيث خليط المنتجات (البضائع والخدمات) وأسواق المقصد الرئيسية على السواء. وينبغي للجهات المانحة الثنائية وجميع وكالات المساعدة متعددة الأطراف أن تراعي أهمية برنامج التنويع عند النظر في أولويات الإنفاق والمساعدة وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تواظب بلا كلل على رصد استخدام التدابير المضادة للإغراق وأي اتفاقات طوعية مقيدة للصادرات، خاصةً عندما تستخدم ضد البلدان النامية.**

**المساعدات التقنية وبناء القدرات**

٨١ - أوضحت التجربة أثناء جولة أوروغواي وبعدها وجود قصور في القدرة المؤسسية في معظم البلدان النامية فيما يتعلق بوضع السياسات الخاصة بالتجارة وبالتفاوض حولها وتنفيذها. كما أن الأمر يتطلب بالتوازي وضع إطار تحليل سياسي من أجل إدراج التجارة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية. وما زال الإطار الموحد الذي كان القصد منه أن يلبي هذه الحاجة الماسة لـ ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً هيكلاً ذا ولاية تفتقر إلى التمويل، ولا توجد ولاية مماثلة من أجل البلدان النامية الأخرى التي هي بحاجة إلى بناء هذه القدرات.

**ينبغـــي للبلدان المانحة أن تبادر إلى تقديم تبرعات سريعة سخية إلى الصندوق الاستئماني المنشأ في سياق الإطار المتكامل. وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يوسعوا من نطاق الإطار المتكامل ليتجاوز دائرة أقل البلدان نمواً حتى يغطي البلـدان الناميـة الأخـرى، خاصـة بلـدان أفريقيـا والـدول الجزريـة الصغـيرة والبلـدان غـير الساحلية وبلدان العبور النامية.**

# الفصل الرابع

## زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، عن طريق سبل منها المساعدة الإنمائية الرسمية

**زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية: إعادة تنشيط الالتزام بتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة، بما في ذلك تجديد القيادة بالاستناد إلى أفضل الممارسات، وتحسين الدعوة، والسياسات الإعلامية السليمة التي تتصدى للاعتقادات الخاطئة وتميز بين المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل النمو الاقتصادي وتمويل المنافع العامة العالمية؛ وزيادة فعالية وكفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية، عن طريق سبل منها تعزيز الملكية وتحسين وتنسيق مبادرات من قبيل إطار التنمية الشامل، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية التخفيف من حدة الفقر؛ والاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وغيرها من البلدان النامية التي تواجه صعوبات خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية**

٨٢ - يضم إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) مجموعة من الأهداف التي ينبغي أن تحشد لها الجهود الإنمائية بوجه عام وتعبأ لها المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أنواع المساعدة الرسمية بوجه خاص. وثمة هدف رئيسي يوجز بشكل واضح جدا التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي وهو هدف خفض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فلبلوغ هذا الهدف، يجب على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تحقق معدلات نمو عالية وتحافظ عليها وتزيل الحواجز الاجتماعية التي تحول دون الحد من الفقر. وهذا يتطلب بدوره وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تستند إلى نهج تشاركي وتأخذ في الاعتبار الآثار التي قد تترتب على الفقراء من أجل كفالة الفعالية بل والعدالة أيضا في تخصيص الموارد. وعلاوة على ذلك، أصبحت الحكومات تدرك أنه لا بد لجني ثمار العولمة من توافر مؤسسات تتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة تساعد على تهيئة البيئة المواتية وعلى توليد الزخم الضروري لحشد الموارد المحلية والخارجية.

٨٣ - وقد تكتسي المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أنواع المساعدة الرسمية، التي تكمل الجهود المحلية وتنضاف إلى تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي، أهمية حاسمة في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولكن حتى تسهم موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إسهاما فعالا في عملية التنمية ينبغي أن تتمحور على مبدأين أساسيين هما: دعم الاستراتيجيات التي تركز على هدف الحد من الفقر والتي تكفل تحقيق النمو المستدام

والعادل؛ والاعتماد على سياسات وبرامج تنتمي إلى حكومات البلدان المستفيدة والمجتمعات المدنية. ومفاد هذين المبدأين أن الشراكة القائمة بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة – لنقل الموارد المالية وإتاحة الاستفادة من المعارف وبناء القدرات وكذا المساعدة في تمكين الفقراء، ولا سيما النساء – يجب أن تستند على الاحترام المتبادل والأهداف المشتركة والاعتراف بالمصالح المشتركة الناشئة عن العولمة.

٨٤ – وفي هذا الصدد، تضطلع مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والمتعددة الأطراف ودون الإقليمية بدور هام في تعبئة الموارد التساهلية وغير التساهلية لأغراض التنمية. وهذا الدور أساسي لتوفير التمويل للبلدان ذات الدخل المنخفض التي لا تصل إلى الأسواق الخاصة إلا بشكل محدود. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الرسمي يتميز عن التمويل الخاص من حيث آجال استحقاقه وتكاليفه ويمكن توفيره لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية (انظر الفصل السادس). لذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه المؤسسات وإمدادها بصورة مطردة ومضمونة في إطار قابل للتنبؤ به بما يلزمها من موارد للاضطلاع بالأنشطة المسندة إليها.

**حجم المساعدة الإنمائية الرسمية**

٨٥ – بلغت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ذروتها في أوائل التسعينات وأخذت منذئذ في الانخفاض حتى وقت قريب – وكان الانخفاض كبيرا جدا بالقيم الحقيقية. وكان العجز المالي في البلدان المانحة أحد العوامل الأساسية لهذا الانخفاض حتى منتصف التسعينات، لكن الموازين المالية قد تحسنت تحسنا كبيرا في معظم هذه البلدان. وقد تكمن العوامل الرئيسية الأخرى لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في انعدام الحوافز (المرتبط جزئيا بنهاية الحرب الباردة)؛ واستمرار التشكيك في مدى كفاءة المشاريع والبرامج المدعومة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والزيادة في حجم العرض من الرأسمال الخاص.

٨٦ – أثارت الزيادة السريعة في حجم التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الثمانينات والتسعينات شعورا بأن استمرار هذه الزيادة سيكفل توفير الموارد التي تحتاج إليها هذه البلدان للإسراع بوتيرة الاستثمار والنمو. بيد أن هذه التدفقات قد انخفضت وأصبح الشك يلقى بظلاله على توقعاتها منذ عام ١٩٩٧ على إثر الأزمات المالية. والأهم من ذلك كله هو أن الرسم البياني الذي غالبا ما يرد على شكل ''مقص'' (والذي يبين ارتفاع إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ثم انخفاضه الكبير قياسا إلى إجمالي التدفقات الخاصة) يعطي صورة خاطئة عن الحالة التي تواجهها أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض. وقد حدث هذا حتى في عام ١٩٩٦

الذي بلغت فيه التدفقات الرأسمالية الخاصة ذروتها. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق، لا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل الجزء الأعظم من التمويل الخارجي في جميع البلدان منخفضة الدخل وتكتسي أهمية حاسمة لبلوغ آفاقها الإنمائية.

٨٧ - ولذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا زالت تعتبر بالنسبة للعديد من البلدان مصدرا للتمويل، والمساعدة التقنية، ويمكنها أن تسهم إسهاما أساسيا في إنجاح جهودها الرامية إلى تحقيق النمو المستديم والسعي دوما إلى الحد من الفقر. وبوسع المساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد البلدان على بلوغ المستويات المناسبة لتعبئة الموارد المحلية في حيز زمني مناسب بمساعدتها على زيادة رأسمالها البشري وقدرتها الإنتاجية وعلى تنويع أسس صادراتها. كما أن بوسعها أن تساعد البلدان على تهيئة بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص من خلال تطوير الهياكل الأساسية والمؤسسات وبالتالي تمهيد الطريق لتحقيق نمو قوي يعتمد على كل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

٨٨ - وقد ساهمت الضغوط المالية في البلدان المانحة في انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن هناك العديد من البلدان المانحة التي تشهد رخاء لا سابق له. ورغم تقلص العجز بل وتحوله إلى فائض أحيانا، فإن عددا قليلا فقط من البلدان المانحة هي التي استطاعت أن تعكس الاتجاه لترتفع الميزانيات المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالقيم الحقيقية. وقد مهد تحسن الصحة المالية وازدياد الازدهار في العديد من البلدان النامية السبيل لزيادة حجم التمويل الإنمائي. ومع ذلك، فبدل الاتجاه نحو بلوغ مستوى الـ ٠,٧ في المائة، انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من إجمالي الناتج القومي للبلدان المانحة ككل (من ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩) كما انخفضت في معظم فرادى البلدان المانحة.

٨٩ - ولذلك، فإن التحدي ينطوي على ثلاثة جوانب هي: الدفع بالزيادة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من تدفقات الموارد ذات الصلة؛ وكفالة توفير الموارد بشكل يستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الأمدين القريب والبعيد؛ وتحسين آليات الإيصال والتنسيق وغيرها من العوامل التي تحدد مدى كفاءة الموارد المتاحة وتأثيرها.

**ينبغي للدول الأعضاء أن تسلم بأن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا تؤديه في كفالة استفادة من يعانون من الفقر في العديد من البلدان المنخفضة الدخل من فوائد العولمة وبأنه ينبغي أن تركز على بلوغ هدف الحد من الفقر من خلال تحقيق النمو المستديم والعادل. ولهذه الغاية، يجب تعزيز الشراكات بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية وينبغي أن تتمحور المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة على الاستراتيجيات الخاصة بالبلدان المستفيدة للحد من الفقر والقضاء عليه، في سياق أهدافها الإنمائية العامة.**

٩٠ - ولذلك، فإن الأهداف الإنمائية المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى المعقودة في التسعينات والتي أيدت بشدة في إعلان الألفية، ولا سيما هدف خفض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يمكنها أن تكون أساسا لإعطاء زخم جديد للمساعدة الإنمائية الرسمية. فتسليط الضوء على هذه الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية سيخدم هدفين. فمن جهة، سيمكن من كفالة تتبع التقدم المحرز (أو عدمه) نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، والتنبيه إذا ما حصل انحراف عن الطريق المنشود ومراعاة الاحتياجات من الموارد والتغييرات في السياسات بالنسبة للقطاعات أو البلدان المتخلفة. ومن جهة أخرى، سيمكن من تعزيز الاهتمام بالمساعدة الإنمائية في البلدان المانحة بربطها بأهداف محددة تجد قبولا لدى الجمهور عامة، ولا سيما دافعي الضرائب والرأي العام في البلدان المانحة.

٩١ - وليس من الواقعي التطلع إلى إمكانية تقدير تكاليف الموارد اللازمة للعديد من البلدان تقديرا موثوقا لفترة تدوم ١٥ سنة وعقد البلدان المانحة التزامات لفترة طويلة مثل هذه. ومن هنا، ينبغي إرساء عملية تفاعلية لتقييم الاحتياجات وتحديد الاحتياجات من الموارد لبلوغ الهدفين المتمثلين في تتبع التقدم وتعبئة الموارد. وثمة تجربة أولى مفيدة في هذا الاتجاه تتمثل في المبادرة المشتركة بين الوكالات التي تمت في النصف الأول من عام ٢٠٠٠، (بمشاركة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). بيد أن هذه التجربة قد أظهرت أيضا الحاجة إلى نهج أشمل من حيث المشاركين والأهداف. وقد تكرس حملة ''واضحة الرؤية'' للإلحاح على ضرورة توفير الموارد المطلوبة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عواصم البلدان المانحة ولحفز الوكالات الدولية المنفذة ذات الصلة بصورة بناءة.

**ينبغي تنظيم حملة للتعريف بالأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وستمتد هذه الحملة على خمس سنوات. وستهتم بدمج المعلومات التي جمعتها مختلف الوكالات والحكومات بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف في مختلف البلدان، وبشأن الآثار المترتبة من حيث التكاليف في كل مرحلة من المراحل، وبشأن الموارد المتاحة للدفع بهذا التقدم.**

٩٢ - سيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية وضع سياسات محلية فعالة وتعزيز القدرة الوطنية وتماسك السياسات الدولية، فضلا عن تحسين آليات إيصال المعونة وتنسيقها. وسيتطلب أيضا (أ) ضمان إيصال تحويلات إضافية من الموارد بقدر أكبر من المرونة؛ و (ب) كفالة وسائل التيسير (بما فيها المنح) الملائمة لأغراض البلدان المستفيدة وأحوالها؛ و (ج) تنويع قنوات المعونة لإتاحة طائفة من الخيارات للبلدان المستفيدة تلائم احتياجاتها (بما فيها الاحتياجات من المساعدات في حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية). وفي هذا السياق، يثير تضعضع التبرعات لصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قلقا شديدا.

**ينبغي دعوة البلدان المانحة إلى مضاعفة الجهود لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها في هذا الإطار دون أي تأخير. وينبغي للمانحين أن يلتزموا فورا بتجنب أي انخفاض في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وينبغي للبلدان، التي ما زالت مساعدتها الإنمائية الرسمية أقل بكثير من مستوى الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أن تتعهد بالوفاء بالالتزام بكفالة الزيادة المطردة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيم الحقيقية في إطار زمني محدد. كما ينبغي حث البلدان المانحة على أن تستكشف بعزم سبل زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي توفرها وتعزيز المرونة عند إتاحة الموارد.**

٩٣ - لكيما تعالج المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة ملائمة الحالات التي تواجهها مختلف البلدان، يجب أن تتاح عبر مزيج متوازن من القنوات وفي شكل سلسلة متصلة من الأدوات المالية وغير المالية. ويحدث التضعضع الخطير في التمويل الأساسي للنظام الإنمائي للأمم المتحدة ثغرات في نظام المعونة. وكنتيجة لذلك، يصبح وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى مجموعة كافية من خيارات المساعدة الإنمائية محدود النطاق.

**ينبغي حث البلدان المانحة على كفالة توفير موارد كافية عن طريق مختلف وكالات المساعدة المتعددة الأطراف، بما يمكنها من الاضطلاع بولاياتها والإبقاء على آليات وقنوات المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لهذه الآليات والقنوات أن تكون متماشية مع احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن تتيح في الوقت ذاته توازنا سليما بين تعدد القنوات والكفاية في تقديم المساعدة.**

٩٤ - وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، لكيما تعالج المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة ملائمة الحالات التي تواجهها مختلف البلدان يجب أن تتاح في شكل سلسلة متصلة من الأدوات المالية وغير المالية. ويجب أن يكون المقدار المتاح من إجمالي الموارد وافرا ولكن يجب أيضا أن يكون المقدار المتاح لكل نوع من أنواع الموارد كافيا للاستجابة لفرص تدخلات المساعدة الفعالة. وتبدأ هذه السلسلة بالحالات التي لا يكون فيها شيء أنسب من المنح (مثل حالات الطوارئ والكوارث وحالات ما بعد انتهاء الصراعات والتعاون التقني لدعم إيجاد الظروف المواتية فضلا عن المساعدة التقنية المقدمة لتطوير القدرة على إدارة تدفقات المعونة). كما تتراوح هذه الأدوات بين تمويل ميزان المدفوعات لمساعدة البلدان على مواجهة صدمات معدلات التبادل التجاري، وتمويل النفقات العامة لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان منخفضة الدخل، مرورا بالدعم الخاص بالمناطق الفقيرة في البلدان المتوسطة الدخل من الشرائح الدنيا وانتهاء بتمويل المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية وغير ذلك من أنواع الدعم.

**ينبغي مواصلة الاستعراض المنتظم لحجم وتكوين المساعدة الإنمائية الرسمية وشكلها والتدفقات ذات الصلة بهدف تعيين الثغرات الرئيسية وغيرها. وينبغي لجميع المنظمات الدولية ذات الصلة أن تستعرض نطاق الاحتياجات والأدوات الإنمائية والتشاور فيما بينها لتعيين هذه الثغرات. ومن المهم على وجه الخصوص تحديد الحالات التي لا تصل فيها المساعدة الإنمائية إلى المناطق ذات التركزات السكانية الفقيرة. وبناء على هذا الاستعراض وبمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي التنسيق من أجل تقديم مقترحات إلى هيئات إدارة المؤسسات ذات الصلة لسد الثغرات الأكثر صلة بولاية وقدرات كل كيان على حدة.**

**فعالية المساعدة وكفايتها**

٩٥ - تعود فعالية المعونة إلى نوعين من العوامل. أما العامل الأول فيرتبط بالشروط المسبقة المتصلة بالسياسات العامة في البلدان المستفيدة ومؤسساتها (بما في ذلك توجيه النفقات العامة إلى الميادين التي تحظى بالأولوية باتساق مع أهداف الحد من الفقر). وأما العامل الثاني فيتصل بمستوى ونوع تكاليف المعاملات في نظام تقديم المعونة. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في فهم الشروط المسبقة لفعالية المعونة. وهي تدور حول ذات العوامل التي تحدد تعبئة الموارد الداخلية وتؤكد أن المساعدة الإنمائية ليست سوى تكملة للجهود الداخلية. فالإعداد السليم للسياسات الداخلية ليس عاملا أساسيا في تأمين الاستخدام الكفء للموارد فحسب وإنما يشكل أيضا القاعدة التي يجب أن تستند إليها مساعدة الجهات المانحة. وفي هذا السياق، ثمة فرضيتان هامتان لفعالية المعونة وهما:

(أ) العمل على أن تكون الحكومات المستفيدة من المعونة مركزا لإعداد البرامج التي سيجري دعمها من قبل الجهات المانحة والوكالات الدولية، وأن يجري السعي أيضا إلى رصد أثر المساعدة الخارجية سعيا يقوم على المشاركة والشفافية؛

(ب) التأكد من أن الحد من الفقر يمثل فعلا الهدف الأول للمساعدة الدولية الرسمية، على أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي المتجهة نحو التنمية والمؤدية إلى تحقيق التنمية أحد الوسائل الرئيسية لبلوغ هذه الغاية وإتاحة التعديلات المالية المناسبة لحالة كل بلد بحدته.

٩٦ - ويقوم عدد متزايد من البلدان المستفيدة من المعونة بوضع خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية في شكل أطر إنمائية شاملة وتتوقع من الوكالات الخارجية (بما في ذلك الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية) أن تضع استراتيجياتها للمساعدة كجزء من تنفيذ تلك الخطط والبرامج. وعلاوة على ذلك، من المهم أن يتمحور التحليل التشخيصي وجهود إعداد السياسات العامة حول أهداف الحد من الفقر وعلاقاتها باستراتيجيات التنمية الوطنية. وتمثل استراتيجيات الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خطوات هامة في هذا الاتجاه وينبغي تحليل التجارب الأولى لتنفيذها تحليلا دقيقا.

**ينبغي للبلدان النامية أن تعمل على وضع أطر شاملة للنمو المنصف وإعداد استراتيجيات للحد من الفقر، وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تتيح الريادة للمساعدة الخارجية وأن تكون بمثابة قاعدة ترتكز عليها فرادى الجهات المانحة في وضع استراتيجيات المساعدة للبلد المعني، فضلا عن توجيه الجهود الوطنية. وعلى نحو مماثل، ينبغي أن تتعاون الوكالات المانحة فيما بينها ومع حكومة البلد المستفيد لخفض العدد الكبير من أدوات التشخيص والبرمجة المطلوبة.**

٩٧ - تعمل الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في ضوء عدد من السياسات المحددة والمتطلبات الإجرائية. وهي تشمل ميادين متنوعة كالتقييم البيئي والاجتماعي، والمشتريات، والإدارة والمالية والتحليل، وتجهيز المشاريع وتقييمها، فضلا عن إعداد الاستراتيجيات القطرية والقطاعية. وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية في إمكانية اختلاف الشروط المحددة لوكالات التنمية، حتى عندما تكون أهدافها متشابهة. وكنتيجة لذلك، تواجه البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية - وبالأخص البلدان المقترضة الأفقر والأصغر التي توجد لديها قدرة محدودة على التنفيذ - تعقيدات إدارية كثيرة وارتفاعا في تكاليف المعاملات لدى التعامل مع جهات مانحة متعددة.

٩٨ - وقد أدى الاهتمام بخفض هذه التكاليف والتعقيدات وتعزيز أثر التنمية إلى بذل جهد ''للتنسيق''. ويشتمل ذلك على مبادرات تقوم بها مصارف التنمية المتعددة الأطراف وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغير ذلك من الجهات المانحة، بما في ذلك المائدة المستديرة بشأن السياسات التنفيذية والاستراتيجيات والممارسات التي تشارك فيها مصارف التنمية المتعددة الأطراف وفرقة العمل المعنية بتنسيق إجراءات الجهات المانحة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة بدورها لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. على أن الحل الأكثر فعالية واستمرارية يتمثل في اضطلاع البلدان بوضع أطر سليمة للسياسات التنفيذية وأخرى إجرائية يكون من شأنها أن توفر قاعدة لإدارة جميع النفقات الإنمائية - سواء كانت ممولة من قبل الجهات المانحة أم لا. وفي هذا الصدد، فإن بناء القدرة الداخلية للبلد يكتسي أهمية حاسمة في فعالية المساعدة.

**ينبغي للوكالات المانحة أن تسعى إلى إعطاء الأولوية لجهودها من أجل تبسيط وتنسيق السياسات والإجراءات التنفيذية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تبذل الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية كل ما في وسعها من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها في مجال وضع وإدارة سياساتها وإجراءاتها التنفيذية.**

٩٩ - وبالإضافة إلى تنسيق الإجراءات وزيادة مرونة آليات تقديم المعونة، يتطلب خفض تكاليف معاملات المعونة جهدا واسعا لتنسيق تدخلات الجهات المانحة بما يشمل نطاق مشاركتها برمته. وقد تطور النظام الحالي لاجتماعات الفريق الاستشاري والموائد المستديرة ليعكس الاعتراف المتزايد بأهمية المشاركة الواسعة. ويتعين حاليا اتخاذ خطوات أكثر حسما

في هذا الاتجاه باتساق مع نهج إطار التنمية الشامل والأدوات المماثلة، لكفالة المشاركة ليس فحسب من جانب حكومات البلدان المستفيدة ولكن من جانب المجتمع المدني أيضا.

**ينبغي أن يؤيد الاجتماع رفيع المستوى المبدأ الذي قوامه أنه يجب ألا تكون البلدان المستفيدة هي المخططة الرئيسية لبرامج التنمية فحسب بل وأن تكون بمثابة الحجر الأساس لآليات تنسيق المعونة، وذلك بمساعدة ودعم المنظمات الدولية ذات الصلة والجهات المانحة الثنائية، حسب الاقتضاء. وينبغي تنسيق الجهات المانحة داخل البلد تحت قيادة حكومة البلد المستفيد.**

١٠٠ -وفي ضوء التحليل المنتظم لدروس التجربة المكتسبة في مجال فعالية المعونة، بدأت الجهات المانحة تركز الموارد في البلدان المحتاجة على القطاعات التي يعتبر فيها إطار السياسات العامة مساعدا على تحقيق فعالية المعونة. وقد حولت التدفقات المالية عن الحالات التي يستبعد أن تؤدي المعونة فيها إلى أثر إيجابي، بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية أو أشكال الحكم السائدة. على أنها لن تتمكن من تكثيف تحويلات الموارد بصورة كافية لدعم جهود البلدان التي اتخذت سياسات سليمة وعملت على تحسين أساليب إدارة الشؤون العامة بشكل مطرد.

١٠١ -وتتسم برامج المساعدة التقليدية المرتكزة على المشاريع بمحدوديتها كقناة لتحويل الموارد ونتيجة لذلك ثمة إمكانية لأن تتحول دروس فعالية المعونة إلى حاجز يعوق تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بدلا من أن تؤدي إلى زيادة التدفقات إلى البلدان التي من المرجح أن تتحقق فيها الفعالية. وعلى العموم فإن الجهود الرامية إلى تنظيم دعم الجهات المانحة حول مجموعات المشاريع والبرامج القطاعية لم تحدث سوى آثار متواضعة ولا يبدو أنها تقدم حلا ملائما لهذه المشكلة.

١٠٢ -ويتعين النظر في نهج بديلة لئلا تخضع مؤسسات البلدان المستفيدة لشروط مفرطة أو غير واقعية بفعل آليات التنفيذ وإجراءات التسديد التي تضعها الجهات المانحة، بل ينبغي بالأحرى أن تدعم تلك الآليات والإجراءات تنفيذ البرامج الواعدة التي تتولى البلدان المستفيدة إعدادها واعتمادها. كما أن زيادة مرونة الجهات المانحة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية إزاء البلدان التي تعتمد سياسات سليمة ومناسبة وتقوم بتحسين هياكل ومؤسسات إدارة الشؤون العامة ستقدم حافزا للبلدان الأخرى على الاضطلاع ببرامج إصلاحية وإنمائية ملائمة للاستفادة من تلك المرونة.

**ينبغي للجهات المانحة أن تكافئ التقدم الذي تحرزه البلدان المستفيدة في مجال البرامج والسياسات التي تنهجها بزيادة المرونة في نظم التنفيذ والتسديد. ويتعين على الجهات المانحة أن تتخذ نهجا خاصة لإتاحة الدعم المنسق للميزانية والتمويل المشترك للبرامج القطاعية وغير ذلك من أوجه تعزيز مرونة التسديد، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان التي تبنت سياسات أفضل الممارسات وتسعى إلى تحسين هياكل ومؤسسات إدارة الشؤون العامة.**

١٠٣ -وعلى امتداد السنين، بذلت جهود عديدة من أجل تحسين فعالية تنفيذ الخدمات ووضع مشاريع يكون لها أكبر الأثر على التنمية. ومن شأن إصلاح مؤسسات القطاع العام المعنية بتقديم الخدمات وبناء قدراتها أن يساهم في تحسين الفعالية بدرجة كبيرة. وبالنسبة إلى بعض أنواع الخدمات، يمكن أن تتيح بدائل آليات التنفيذ التابعة للقطاع العام آفاقا أفضل لتحسين النتائج. ومن بين تلك الآليات إبرام عقود ''ترتكز على تحقيق نتائج''، إذ أنها تسخر مبادرة القطاع الخاص لتنفيذ الخدمات (تحصين الأطفال مثلا) التي ترغب الحكومات والجهات المانحة في إعانتها، على أن تكون النتائج المحققة شرطا للمكافأة. وهي تستفيد من التجربة في مجال الإصلاح ومشاركة القطاع الخاص في قطاعات الهياكل الأساسية للمساعدة على تخفيض العوائق الرئيسية في القطاعات المهمة من الناحية الإنمائية. وهذا النهج - الذي يمكن أن يسمى ''المساعدة المرتكزة على تحقيق نتائج'' - يربط تدفق الموارد عن طريق العقود والحوافز النقدية بالنتائج الإنمائية.

**من أجل تحسين كفاية المعونة والنفقات العامة بصورة أعم، ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تنظر في كفالة فتح هياكلها التنظيمية أمام آليات تنفيذ الخدمات التي تكمل القدرة العامة، كالآليات المرتكزة على تحقيق نتائج، بما في ذلك عن طريق وضع مؤشرات للرصد لإنجاح هذا النوع من المساعدة. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي للوكالات المتعددة الأطراف أن توسع جهودها لدعم وضع القدرات التنظيمية اللازمة لدعم الآليات المرتكزة على تحقيق نتائج، كما ينبغي للجهات المانحة الثنائية أن تغير إجراءاتها لتصبح قادرة على تمويل أو دعم طرائق تنفيذ المعونة تلك - حيثما تطلب حكومات البلدان المستفيدة ذلك.**

١٠٤ - ويلزم قطع خطوات مماثلة في سبيل تعزيز الملكية وضمان وجود علاقات شراكة في مجال المعونة على الصعيد الدولي. ووجدت البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية أداة مفيدة لبحث وتعزيز التحسينات المدخلة على سياسات المعونة. وربما يقتضي الأمر الآن إنشاء تجمع مشابه للبلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية بغرض تيسير تبادل وجهات النظر فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وبغرض كفالة أن تمثل البلدان المستفيدة تمثيلا ملائما في المناقشات الدولية الدائرة بشأن سياسات المعونة.

**ينبغي للدول الأعضاء أن تتفق على إجراء عملية تهدف إلى تيسير المشاركة الفعالة للبلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية، كمجموعة، في المناقشات الدولية الدائرة بشأن سياسة المعونة والهادفة إلى ربط علاقات شراكة متينة وتعزيز فعالية المعونة.**

**استكشاف مصادر مبتكرة لتمويل التنمية: بحث أدوات عالمية مبتكرة، بما في ذلك التعاون الضريبي وآليات التمويل العالمي للمنافع العامة؛ وزيادة مساهمة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ، في الابتكار في مجال التمويل دعما للتنمية وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية العامة/الخاصة**

**المنافع العامة والخدمات العامة العالمية**

١٠٥ - من الأبعاد الهامة للعولمة بعد انفتاح الحدود الوطنية الذي سهّل حجم التجارة والمالية والأسفار والاتصالات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، دفع هذا البعد بالمنافع والخدمات العامة العالمية، التي كان نطاقها يقتصر فيما مضى على الصعيد الوطني، لتصبح دولية: ولا يمكن لهذه المنافع والخدمات العامة مثل مراقبة المخدرات ومكافحة المرض والهواء النقي والقانون والنظام والسلم والأمن والاستقرار المالي أن تتوفر عبر عمل السياسة العامة المحلية وحدها.

١٠٦ -ويعتمد توفير هذه المنافع والخدمات في جزء منها على التعاون الدولي. ويمكن أن نجد مثالا عما يمكن أن يتحقق بواسطة هذا النوع من العمل المتضافر في نجاح المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في تعزيز تطوير بذور محسّنة لاستخدامها في البلدان النامية. وأصبحت مسائل المنافع العامة تتخذ على نحو متزايد شكل المنافع العامة الدولية

(الإقليمية والعالمية) والعكس بالعكس. وتكمن المهمة الهامة التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا في وضع طرائق تناسب التحدي الإضافي المتمثل في إتاحة ما أصبح يسمى بالمنافع العامة العالمية.

١٠٧ - وتظهر الحاجة المتزايدة للتوفير المتضافر للمنافع والخدمات العامة العالمية في عدد يتزايد على نحو سريع من الاتفاقات الدولية بشأن هذه المسائل التي تشكل خطرا في أن تصرف هذه الشواغل العالمية الانتباه والموارد التي ينبغي أن توجه لفائدة برامج المساعدة الإنمائية الرسمية قصد القضاء على الفقر وإشراك جميع البلدان والشعوب في فوائد العولمة.

**ينبغي للمجتمع الدولي أن يوافق على معالجة شواغل المنافع العامة العالمية معالجة واضحة وأن يسعى إلى إيجاد فهم مشترك للطابع الموسع الذي تتسم به خطة التعاون الدولي الحالية. وينبغي تنفيذ هذه المهام عبر المنتديات القائمة، ولا سيما في الأمم المتحدة، وبواسطة إنشاء منتديات جديدة إذا اقتضى الأمر ذلك.**

١٠٨ - وبدأ المجتمع الدولي شيئا فشيئا يدرك التحديات المتزايدة والجديدة للمنافع العامة العالمية والتفاعل بين هذه المنافع والإنفاق لأغراض التنمية على الصعيد الوطني في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن الحلول العملية المقترحة لمعالجة المشاكل في هذا المجال الحل القاضي بتمويل النفقات المتصلة بالمنافع العامة العالمية من أرصدة صناديق التعاون الدولي القائمة وذلك باستخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية على وجه الخصوص، وبالعمل عبر قنوات المعونة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن ١٥ في المائة من مجموع صناديق المساعدة الإنمائية الرسمية تستخدم لأغراض متصلة بالمنافع العامة العالمية.

١٠٩ -ومع الاعتراف بوجود خطة موسعة، ثمة حاجة ملحة لاستعراض مختلف الخيارات الهادفة إلى تمويل المنافع العامة العالمية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات ووضع أطر لمرجعيات هذه المناقشة في الحاجة إلى ضمان أن تكون الموارد المخصصة لمشاغل المنافع العامة العالمية إضافية بالنسبة لتلك الموارد المخصصة لبرامج المساعدة الإنمائية والتي يجري تنفيذها. وحتى يمكن تلافي توجيه موارد المعونة لأغراض المنافع العامة العالمية، سيكون كذلك من المهم تخصيص تعريف منفصل داخل نظم الإبلاغ الخاصة بهذين الجانبين من التعاون الإنمائي الدولي.

**ينبغي للبلدان المانحة أن تبحث طرائق فعالة لاستكمال المخصصات القطرية من المعونة بمخصصات إضافية لشواغل المنافع العامة العالمية. ولتحقيق هذه الإضافة، يمكن بحث أحد الخيارات المتمثل في زيادة الميزانيات الوزارية القطاعية في البلدان المانحة قصد تمكينها من تمويل التعاون الدولي المتصل بالمنافع العامة العالمية في قطاعاتها - في حين تظل الموارد القائمة للمعونة مركزة على تمويل البرامج الوطنية.**

١١٠ - ونظرا للنطاق الواسع الخاص بعديد من تحديات المنافع العامة العالمية وتعقدها، لا يمكن لأي من الفاعلين أن يواجهها بمفرده. وبذلك ينبغي للمالية العامة أن تستخدم على نحو استراتيجي وأن تسعى للحصول على التمويل الخاص، الذي بإمكانه أن يضاعف من إجمالي الموارد المتاحة. وفي هذه الحالات ينبغي استخدام الأموال العامة لإيجاد منافع عامة عالمية و ''إحداث'' تغيير إنمائي؛ وفي بعض الحالات الأخرى ينبغي لهذه الأموال أن تحشد للحصول على مساهمات خاصة. ويتطلب التمويل الذي يوفره القطاع الخاص لفائدة الإنفاق المتصل بالمنافع العامة العالمية وجود أطر سوقية الأساس وتنظيمها. وكقاعدة، يمكن للتمويل الخاص أن يكون خيارا عمليا وذلك عندما يستبعد إلى حد ما من الحصول على فوائد من ذلك أو عند وجود نظام قائم للإعانة.

**ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تتبادل الخبرة وتضع آليات تهدف إلى تركيز المالية العامة على إصلاح التفاوتات المتصلة بالحوافز بغية تشجيع العناصر الفاعلة الخاصة على المساهمة في المنافع العامة العالمية.**

١١١ - وغالبا ما يعتمد صانعو القرارات والخبراء العاملون حاليا في ميدان التعاون الإنمائي الدولي على الطرائق الثابتة للمعونة بطريق الخطأ، وذلك بسبب انعدام وجود أدوات ووسائل جديدة مناسبة لتمويل المنافع العامة العالمية. وبعض التحديات العالمية قابلة للتنبؤ وسهلة التوقع والمعالجة على المدى الطويل. والبعض الآخر يظهر فجأة ودون توقع. ولذلك، يتطلب المجتمع الدولي إطارا مؤسسيا/تنظيميا يكون مجهزا للاضطلاع بالوظائف الأساسية فضلا عن المبادرات الخاصة. وهذا الأمر يعني وجود حاجة إلى كل من التمويل الرئيسي والتمويل المتصل بالمبادرات الخاصة. والوقت مناسب لإجراء استعراض لمختلف الترتيبات المخصصة وغيرها من الترتيبات المبتكرة التي اتخذت بهدف تسهيل تمويل النفقات المتصلة بالمنافع العامة العالمية.

**ينبغي للبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المؤسسات المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تقوم باستعراض مشترك، بمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للترتيبات التمويلية والمؤسسية بهدف دعم توفير المنافع العامة العالمية، وتقييم الخبرة المستفادة، واستكشاف نهج جديدة ممكنة للتمويل واقتراح آليات محددة للتمويل والتنسيق. وينبغي لهذا العمل أن ينفذ بالتشاور المكثف مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها الوكالات المانحة الثنائية، وأصحاب المصالح من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والقطاع الخاص الدولي.**

**مصادر التمويل الابتكارية الأخرى**

١١٢ - توفر الحاجة إلى إتاحة كمية أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك أهمية الحصول على تمويل إضافي من أجل المنافع العامة العالمية، التبرير لبذل مجهود متجدد يهدف إلى تحديد مصادر جديدة للمساعدة الإنمائية الدولية، بما فيها ''المصادر المبتكرة'' لتمويل التنمية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك، فإنه من الواضح أن هنالك حاليا ندرة حادة في التمويل المرصود للتنمية وأنه من غير المستبعد أن يستمر وجود نقص فادح في التمويل بالمقارنة مع الاحتياجات.

١١٣ - دعت الجمعية العامة، خلال دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين التي عقدت تحت عنوان ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة'' إلى ''الاضطلاع بتحليل دقيق لمزايا المقترحات الداعية إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، على الصعيدين العام والخاص، ولعيوب تلك المقترحات والآثار الأخرى المترتبة عنها من أجل تكريسها لبرامج التنمية الاجتماعية واستئصال الفقر''، انظر الفقرة ١٤٢ (ز) من مرفق قرار الجمعية العامة (دإ-٢/٤٢). وأشارت بعض الوفود التي قدمت هذه الفقرة إلى أن المقترحات التي سيجري تحديدها ينبغي أن تتضمن الموارد المتصلة ''بالضريبة الوطنية الموظفة على المعاملات النقدية'' وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية وضع آليات من هذا النوع (ليست موجهة إلى تحصيل إيرادات عامة فحسب بل كذلك إلى التخفيف من الآثار السلبية للتغييرات المفاجئة والكبيرة في تدفقات رأس المال إلى الداخل وإلى الخارج) شكلت إحدى المسائل التي حظيت باهتمام كبير في ''جلسات الاستماع'' التي عقدت مع الجمعية المدنية المعنية بالتمويل لأغراض التنمية يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

**ينبغي للاجتماع رفيع المستوى أن يبحث، كجزء من مناقشته، نتائج التحليل الدقيق لمزايا المقترحات الداعية إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة على الصعيدين العام والخاص ولعيوب تلك المقترحات والآثار الأخرى المترتبة عنها، الذي سيعمل الأمين العام على إجراءه وفقا للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها دإ-٢٤/٢.**

# الفصل الخامس
# الديون

## التصدي لتحديات الديون الخارجية: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية، بما في ذلك حالات البلدان المثقلة بالديون والمسائل ذات الصلة بالأخطار المعنوية المترتبة عليها؛ والنهوض بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوسيع نطاقها؛ وتفادي عدم تكرار أزمات الديون عن طريق سبل منها، التدابير الوقائية لتفادي الديون في القطاعين العام والخاص التي لا يمكن الاستمرار في تحملها؛ والمساعدة التقنية في مجال إدارة الديون

١١٤ - إن تحقيق التنمية في بلد ما رهين بسياسة تعبئة الموارد المحلية وبغيرها من السياسات. ففي كثير من الأحيان يعتمد الوصول إلى الأسواق المالية الدولية والحصول على المساعدة المالية الرسمية على هذه السياسات مثلما يعتمد عليها توفير رؤوس الأموال الدولية والمخاطر المرتبطة باستخدامها وبصفة خاصة النظم والمعايير والممارسات التي تكّون البنية المالية الدولية. ولهذا السبب لا يتم التطرق إلى مسائل الديون الخارجية في هذا الفصل فحسب بل وفي الأجزاء ذات الصلة من الفصل الأول، وبصفة خاصة، في الفصلين الثاني والسادس.

١١٥ - وتشكل إدارة الديون الخارجية وتمويلها جزءا مهما من الخيارات المتاحة للبلدان لتعبئة الموارد الموجهة للاستثمار العام والخاص. وقد توسع نطاق الخيارات المتاحة للبلدان المؤهلة للحصول على القروض بفضل تطور أسواق رأس المال في السنوات القليلة المنصرمة مما يبرز ازدياد أهمية إدارة الديون بعناية. وقد استخدمت بلدان نامية كثيرة تمويل الديون استخداما فعالا لرفع مستوى استثماراتها على نحو أدى إلى تحقق النمو وتوليد موارد جمة لتسديد الديون ودعم الاستهلاك ونفقات الاستثمار على حد سواء. بيد أن بعض البلدان ألفت نفسها في نهاية المطاف مثقلة بأعباء غير محتملة من الديون. وتنقسم هذه البلدان إلى فئتين رئيسيتين هما:

(أ) البلدان المنخفضة الدخل التي لم يسفر الاقتراض في كثير منها عن النمو بسبب الصراعات المدنية أو العسكرية أو السياسات الاقتصادية غير الرشيدة أو الكوارث الطبيعية أو العوامل الخارجية. وبصفة خاصة راكم عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل الديون فأصبحت تواجه في الوقت الراهن التزامات تتعلق بخدمة الديون الخارجية تعوق قدرتها على تقديم الدعم لبرامج تخفيف وطأة الفقر ومن بينها البرامج التي تروم استيفاء الاحتياجات البشرية الأساسية وتمويل الاستثمارات ذات الأهمية البالغة الموجهة نحو النمو؛

(ب) البلدان النامية المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي يتسم كثير منها بمستويات من الديون يتعذر إدارتها و/أو بتفاوت خطير بين احتياجاتها التمويلية واستحقاقات المبالغ التي اقترضتها. وقد تكون إدارة هذه الديون مستطاعة في حالات النمو السريع وفي بيئة اقتصادية مواتية، إلا أن حالة هذه البلدان يجعلها شديدة الضعف أمام ما يحدث من تغيرات فجائية في العوامل الداخلية والخارجية.

**البلدان النامية منخفضة الدخل**

١١٦ - تشكل الفئة الأولى من البلدان الباعث لإنشاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أعدت بغية تخفيض ديون البلدان منخفضة الدخل إلى مستويات يمكن تحملها. وبوسع عشرين بلدا الاستفادة الآن من تخفيف الدين من خلال المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كما يمكن أن يستفيد ١٧ بلدا آخر من إغاثة مماثلة في المستقبل. ولقد لقيت جهود لجنة التنمية ولجنة النقد والمالية الدولية الرامية إلى زيادة تخفيف الدين وتسريع عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ترحيبا بوصفها خطوات في الاتجاه السليم.

١١٧ - ويعد تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا كاملا هدفا ملحّا ذا أهمية. وتستوفي كثير من البلدان المدينة الشروط التي يطلب منها المجتمع الدولي استيفاءها ومن اللازم أن يستوفي الدائنون الجانب الذي يعنيهم من التسوية على وجه السرعة. وثمة حاجة إلى أن يقدم المانحون الموارد اللازمة مع الحرص على ألا يكون ذلك على حساب التدفقات الأخرى من المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن أغلب البلدان المنخفضة الدخل تواجه مشاكل أخرى كثيرة غير مشكلة الديون. فهي تواجه مشكلة رئيسية تتمثل في تمويل التنمية. وفي ضوء التجارب المكتسبة في العقود الأخيرة المنصرمة، فإن من الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بتعبئة الموارد وأن يتوخى القدر اللازم من المرونة لإتاحة فرص النجاح لجميع البلدان المنخفضة الدخل التي تنفذ سياسات ترمي إلى تحقيق النمو وتخفيف وطأة الفقر. وستظل البلدان التي تصل إلى مستوى محتمل من الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحاجة إلى مزيد من المساعدة لتحقيق الأهداف المنشودة.

١١٨ - وقد تجد البلدان المنخفضة الدخل ذات الاقتصادات الهشة نفسها عاجزة عن خدمة التزامات الديون في بعض الظروف أيا كانت مهارة إدارتها الاقتصادية. وقد تشمل هذه الظروف الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية (مثل حدوث هبوط كبير في أسعار سلع التصدير أو الصدمات الأخرى في معدلات التبادل التجاري). وفي تلك الظروف، قد يستدعي الأمر اتخاذ تدابير خاصة لتخفيف عبء التزامات خدمة الديون بل لإلغائها.

**ينبغي للدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف الاستمرار في تخفيف الدين بقوة وعلى وجه السرعة، بما في ذلك الخطوات الكفيلة بتخفيف الدين بصفة كبيرة وفورية إلى أفقر البلدان. وينبغي أيضا النظر في اتخاذ خطوات لتأجيل الديون أو إلغائها في الحالات الاستثنائية وعند الاقتضاء. وعلى نفس الشاكلة، ينبغي على الدوام توخي المرونة في معالجة مشاكل ديون البلدان المنخفضة الدخل وإعداد مقترحات جديدة، عند الاقتضاء، لاستكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.**

١١٩ - وهناك ثلاثة أهداف ذات أهمية في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفي استمرار اللجوء إلى وسائل تخفيف الدين بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل الأخرى ذات الأهلية الضعيفة للاستدانة، بالإضافة إلى الوسائل التي قد تكون لازمة للتوصل إلى حل نهائي لمشكلة ديون هذه البلدان: يجب أن يكون التمويل إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية؛ وينبغي أن يرمي تخفيف الدين بوضوح إلى دعم برامج النمو وتخفيف وطأة الفقر؛ وينبغي أن تعد العملية على نحو يتيح تفادي حدوث اختناقات مؤسسية.

١٢٠ - وبما أن عبء الديون لا يمثل سوى بعد واحد من أبعاد مشاكل تمويل التنمية، فإن من الأهمية البالغة التحقق من أن تمويل تخفيف الدين يشكل إضافة لأشكال المساعدة الإنمائية الأخرى لا بديلا عنها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتحقق المنتفعون من تخفيف الدين أيضا من أن تكون السياسات المحلية ووسائل الحكم السليم الفعالة حافزا لاستخدام الوفورات ذات الصلة بالديون وجميع الموارد الأخرى على نحو فعال لدعم النمو وتخفيف وطأة الفقر. ومن المهم كذلك التحقق من اتسام نظرة المساعدة المالية الجديدة لاستدامة الديون بالواقعية وأن تكون المساعدة المالية الجديدة، تبعا لذلك، في شكل منح أو بشروط ميسرة جدا. ومن المهم على وجه الخصوص التأكد من ألا يكون تمويل تخفيف الدين على حساب التمويل الميسر للبلدان المنخفضة الدخل التي لا تواجه مشاكل ملحّة تتعلق بالديون.

**وينبغي دعوة المانحين إلى كفالة توفير الموارد لتخفيف الدين دون انقاص الموارد التي كان قد تقرر إتاحتها للمساعدة الإنمائية المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل. وعلى البلدان المدينة أن تتأكد بالمقابل من أن الموارد المتاحة بفضل تدابير تخفيف الدين تستخدم لدعم برامج النمو وتخفيض وطأة الدين. ولضمان عدم بروز مشاكل أخرى تتعلق بالديون، ينبغي بذل الجهود لتحسين إدارة الديون كما ينبغي أن يكون التمويل الجديد المقدم لجميع البلدان المنخفضة الدخل بشروط تيسيرية أو على سبيل المنحة؛ في حالة البلدان ذات القدرات المحدودة جدا على السداد.**

**البلدان النامية المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية**

١٢١ -وتتسم الحالات بقدر أكبر من التعقيد ويتعذر تعميمها بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان القليلة منخفضة الدخل التي تمكنت من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولي وأصبح لها خليط من الدائنين الرسميين وشبه الرسميين والخواص. ومن المرجح ألا تكون الحالات التي شهدتها السنوات الأخيرة آخر أزمات الديون التي سيكون على المجتمع الدولي التصدي لها، ومن ثم فهناك حاجة للاستعداد على نحو أفضل في المستقبل واتخاذ التدابير الوقائية الآن.

١٢٢ -وينبغي ألا يغيب عن البال أيضا أن هناك مخاوف كبيرة من حدوث ''مخاطر معنوية'' ومن أن يؤدي تخفيف الدين المقدم لبعض البلدان إلى تقليص الموارد المتاحة للبلدان النامية الأخرى. ولذلك فثمة حاجة إلى تفادي جعل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الأخرى تقوم بصفة غير مباشرة ''بدفع'' تكلفة إعادة هيكلة ديون بضعة بلدان متوسطة الدخل من جراء تأثير بعض العوامل مثل تكاليف الاقتراض الأكثر ارتفاعا بالنسبة لمصارف التنمية المتعددة الأطراف إذا تأثرت الديون المتعددة الأطراف غير الميسرة أو لم تتم حماية مركز الدائن المفضل الذي تتمتع به المؤسسات المالية الدولية.

١٢٣ -وقد درج نادي باريس على أن يكون مركزا لعمليات إعادة هيكلة الديون ومن المرجح أن يظل دوره رئيسيا في هذا الصدد. ورغم أنه يتخذ الخطوات الكفيلة بتحسين توافر المعلومات عن مداولاته، فلا تزال هناك حاجة لمبادئ أكثر وضوحا ولآليات أكثر شفافية لإيجاد حل لمشاكل الديون وهو أمر قد يستدعي ابتداع نهج تكميلية جديدة. وينبغي أن تكون مشاركة كافة الدائنين الثنائيين مشاركة تامة في مفاوضات الديون من الأهداف الرئيسية، مما يعني منحهم جميعا حوافز للمشاركة في الحوار.

١٢٤ -ومن المستحب أيضا توثيق التنسيق بين الدائنين من القطاع الخاص والعام. ويبدو أن الدائنين كثيرا ما يقللون من شأن المخاطر عند منحهم قروضهم. والمجتمع الدولي الآن ملتزم بتقييم تلك المخاطر على نحو أكثر إحكاما بافتراض إشراك القطاع الخاص في عمليات إيجاد حلول لمشكلة الديون في البلدان المرشحة للأزمات في المستقبل. ولتيسير هذه العملية فيما يتعلق بتمويل الأسهم، يخضع إدخال بنود ''العمل الجماعي'' في عقود الأسهم للنقاش في مختلف المنتديات المختصة. بيد أن توقع الأزمات أمر تكتنفه الصعوبات. ولتقليل خطر وقوع الأزمات إلى أدنى حد، ينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل، من خلال المؤسسات المناسبة، جهوده لتشجيع اتباع سياسات اقتصادية سليمة وإدارة حسنة للديون ورصد تدفقات رأس المال وكفالة تقاسم التكاليف على نحو عادل بين جميع الدائنين ذوي الصلة.

١٢٥ - وينبغي أن يتحلى واضعو السياسات بالقدر الكافي من المرونة لمعالجة الحالات الفردية؛ مما يستدعي تحقيق التوازن المناسب بين عناصر التقييم ونظما تتسم بالوضوح. وقد يكون إجراء استعراض للنهج التي كانت مقبولة في الماضي لمعالجة الديون والقيام بدراسات لإعداد عمليات تخفيف الدين بقدر أكبر من التنسيق مجديا بوصفه إحدى السبل الكفيلة باستيفاء شرط إيجاد حلول ناجعة للديون. ويمكن تحقيق ذلك بأن تضاف إلى القائمة المتاحة للبلدان المدينة آلية تكفل معالجة جميع التزامات البلد من الديون الخارجية في نفس الوقت وبطريقة عادلة وكاملة مع قيام المجتمع الدولي والدائنين الآخرين بتوفير الموارد المالية الجديدة اللازمة. ومن شأن استخدام هذه الآلية، التي يمكن أن يلجأ إليها في ظروف محددة بلد يتعاون أصلا مع صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، أن تتيح الجمع بين لجان تمثل المصارف الدائنة وحملة الأسهم ونادي باريس والدائنين الرسميين الثنائيين الآخرين، حسب الاقتضاء، والحكومة المدينة. فمن المستطاع، على سبيل المثال، تكليف وسيط مستقل، يساعده خبراء من صندوق النقد الدولي وخبراء آخرون، بمهمة تيسير التوصل إلى اتفاق مالي كامل. ويكمن الهدف المراد تحقيقه في كفالة النزاهة وتقليل المخاطر المالية بسرعة وتخفيض التكاليف التي يتحملها الدائنون وكذلك المدينون للتوصل إلى اتفاق نهائي لهيكلة الديون. وفضلا عن ذلك، يمكن التفكير أيضا في آليات ''الملاذ الأخير''، الأخرى لإضافتها إلى عدة المجتمع الدولي من الوسائل لحل أزمات الديون بطريقة تتسم بالنزاهة والسرعة.

**ويجب على جميع الدائنين للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعم التدابير التي تجعل تمويل الديون جزءا أصيلا من جهودها الإنمائية لا عائقا يقف في طريقها. ولاستكمال المبادرات الأخرى التي تعد في الوقت الراهن، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لما تنطوي عليه آلية من النوع القائم على الوساطة من قيمة. ويمكن إتاحة هذه الآلية للبلدان المدينة كخيار إضافي طوعي لإعادة هيكلة الديون الآتية من الدائنين الثنائيين الخاصين والرسميين.**

١٢٦ - ويكتسي تفادي تراكم ديون مفرطة أو ''تكديس'' التزامات خدمات الديون في فترة وجيزة أهمية بالغة للتأكد من أن تمويل الديون يقوم بدور بناء في تمويل التنمية. وسيكون لقيام البلدان النامية بتحسين آليات إدارة الديون دور هام في هذا الصدد. ومن شأن الكشف السريع عن المعلومات الإضافية بشأن الديون المستحقة للأجانب والوسائل الأخرى لتعزيز شفافية المعاملات المالية أن يشكل أيضا إسهاما بالغ الأهمية في تفادي أزمات الديون وتيسير

جهود المجتمع الدولي لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في إدارة ديونها.

**وينبغي للمنظمات الدولية أن تتحقق من أنها مزودة بالوسائل اللازمة للاستجابة الفعالة لطلبات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية المتعلقة بتحسين أنظمتها لإدارة الديون. وينبغي أيضا تشجيع المؤسسات المالية الدولية على أن تواصل بهمة جهودها الرامية إلى تعزيز الشفافية في المعاملات المالية دعما لقدرات السلطات الوطنية على إدارة الديون.**

# الفصل السادس

## معالجة المسائل الشاملة: زيادة التواؤم والتساوق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

### تحسين شؤون الإدارة العامة العالمية: توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرارات، ووضع القواعد، والمساءلة والشفافية والترتيبات الإقليمية وتنسيق السياسات من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي أكبر وأكثر إنصافا

١٢٧ - يعود تاريخ استحداث معظم الهياكل الدولية التي تدير النظامين المالي والتجاري العالميين، إلى فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما طرح تصور شامل لإدارة المؤسسات الدولية في مؤتمر بريتون وودز لعام ١٩٤٤، وفي المداولات التي أجريت بعد ذلك لإنشاء منظمة دولية للتجارة (بل إن تلك الهياكل بقيت غير مكتملة حتى ذلك الوقت، لأن منظمة التجارة الدولية المقترح إنشاؤها لم تنشأ).

١٢٨- ففي مجال التجارة، ظلت مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة هي المنتدى الدولي الرئيسي الذي جرت فيه مفاوضات استمرت ربع قرن، للاتفاق على سياسات لتحرير التجارة تتضمن أحكاما تقضي في جملة أمور، بمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية، في حين كان ينظر على نحو منفصل في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في عدد آخر من ''الأبعاد الإنمائية'' للتجارة كالاتفاقات الدولية للسلع الأساسية. ثم أنشئت في عام ١٩٩٥، منظمة التجارة العالمية، فجاءت في بعض منها امتدادا للتصور الذي طرح من قبل لإنشاء المنظمة الدولية للتجارة، ولكنها لم تأخذ شكل الوكالة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٢٩- وفي مجال العلاقات النقدية والمالية الدولية، ظل صندوق النقد الدولي ولا سيما من خلال لجنته الوزارية (غير اسمها في عام ٢٠٠٠ إلى لجنة المسائل النقدية والمالية الدولية) منتدى رئيسيا لمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي الدولية ومسائل التنسيق ومسائل إصلاح الهياكل المالية الدولية. وتضطلع اليوم بخطة إنمائية واسعة النطاق لجنة وزارية مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (لجنة التنمية) ركزت في البداية على سياسات تعزيز نقل الموارد إلى البلدان النامية. وقد تعين على كلتا اللجنتين وكلتا المؤسستين كما تعين على سائر المنظمات أن تتصديا لتحديات كثيرة لم تكن متوقعة.

١٣٠- فقد حصلت بالفعل تطورات عديدة منذ أواسط الأربعينات: ارتفاع عدد المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بتمويل التنمية، في الخمسينات والستينات، وانهيار نظام

سعر الصرف الثابت، في بداية السبعينات، والتغيير الذي تلاه في دور صندوق النقد الدولي، وأزمة الديون المستحقة على البلدان النامية المتوسطة الدخل، في بداية الثمانينات، وأزمة ديون البلدان المنخفضة الدخل، في التسعينات – وتعاظم أهمية سياسة التخفيف من عبء الديون، وزيادة تدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص في الثمانينات والتسعينات والأزمات المالية، في الشطر الثاني من التسعينات.

١٣١- وقد أدت جميع هذه التطورات إلى إدخال تغييرات أملتها الحاجة على المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة. فقد شكلت تجمعات للبلدان الصناعية الكبرى – أهمها مجموعة السبعة – لتسهيل التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي لبلدانها الأعضاء واستخدمت على نحو متزايد كمنتديات تتخذ وتطرح فيها مواقف ومقترحات بشأن السياسات الاقتصادية والمالية الدولية، تترتب عليها في أغلب الحالات آثار عميقة في بقية بلدان العالم. وأنشأت مجموعة السبعة في سياق معالجتها للأزمة المالية التي شهدها عقد التسعينات، منتدى لتثبيت الاستقرار المالي جمعت فيه عدة كيانات مالية مختصة، وصندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، والسلطات المالية الوطنية ولا سيما السلطات المالية للبلدان الصناعية، بينما أنشأت البلدان النامية من ناحيتها مع مرور الوقت، أجهزة حكومية دولية أوجبتها الظروف، وعهدت إليها بمهام متغيرة للنظر في مختلف مسائل التعاون الاقتصادي، مثل مجموعة ''الأربعة والعشرين'' ومجموعة ''الخمسة عشر''. وتم مؤخرا أيضا إنشاء عدة مجموعات لتقديم المشورة فيما يتعلق بالمسائل المالية بهدف تبادل وجهات النظر بين نخبة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وأحدث هذه المجموعات ''مجموعة العشرين'' التي أنشئت في عام ١٩٩٩.

**المشاركة والشفافية والمساءلة**

١٣٢- لا يكفي أن يمثل الأعضاء في أي منتديات أو مؤسسات تمثيلا مناسبا لتتحقق فعالية أداء هذه المنتديات والمؤسسات وإنما يجب أيضا إشراكهم على النحو الواجب، في اتخاذ القرارات و منحهم صوتا يؤثر في صنع السياسات. ذلك أن مشاركتهم في إدارة المؤسسات لا تقل أهمية عن تمثيلهم فيها لأنها تتيح للمنتديات و المؤسسات فرصة الاستفادة من تعدد وجهات نظر أعضائها إذ يعطيها دفعا قويا يرتقي بمستويات فعالية عملياتها ويعزز بين أعضائها الشعور ''بملكية'' المنتدى أو المؤسسة. وهكذا، فإن المسؤوليات المضطلع بها في إدارة مؤسسة من المؤسسات قد تعكس، الدور الدولي النسبي لكل عضو حسب تطور هذا الدور بمر السنين دون الإخلال بمبدأي التمثيل والمشاركة الرئيسيين. ويوصى إلى جميع المنتديات والمؤسسات أن تحيط أنشطتها بأقصى ما يمكن من الشفافية إذ أن ذلك شرطا لا تستقيم بدونه أي مساءلة أمام أصحاب المصلحة.

١٣٣- بيد أنه ينبغي في نفس الوقت، التسليم بأن المنظمات الدولية ولا سيما المؤسسات المالية الدولية قد قطعت في السنوات الأخيرة أشواطا بعيدة صوب تحسين الشفافية في عملياتها وزادت من فرص ومنتديات التفاعل مع المجتمع المدني، وبدأت تعيد النظر في كيفية اختيار القائمين عليها، مثلما يتضح ذلك في حالة صندوق النقد الدولي حيث يعاد النظر حاليا في طريقة توزيع الحصص وتقسيم الأصوات

١٣٤- والسؤال الجوهري الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا بشأن إدارة المؤسسات العالمية، هو ترى هل ثمة ما نضيفه على الترتيبات القائمة لوضع القواعد وتنسيق السياسات، من تحسينات ترفع مقاييس الفعالية والتكافؤ والمساءلة والشفافية والمشاركة والتصويت والجواب أن هناك قطعا ما يمكن أن نضيفه. ولو سألنا كذلك أنفسنا ما إن كان ينبغي قطع خطوات إضافية لزيادة تعزيز الهيكل الحالي للمؤسسات والشبكات الدولية ولا سيما من حيث علاقتها بتحقيق هدف زيادة معدل وتكافؤ النمو الاقتصادي العالمي، لخلصنا هنا أيضا إلى نفس الجواب. ولا ريب في أن هذين الاستنتاجين قد كانا حاضرين بقوة في أذهان زعماء العالم وهم يقررون في الإعلان الذي أصدروه بمناسبة الألفية، على نحو ما ورد ذكره في مقدمة هذا التقرير، أنهم يعقدون العزم على إيجاد بيئة تساعد على تحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي ويؤكدون أن تحقيق الأهداف الإنمائية ''يتوقف على توفر الإدارة الرشيدة داخل كل بلد والإدارة الرشيدة على المستوى الدول'' (انظر الفقرة ١٦ أعلاه).

**ينبغي الترحيب بجهود الإصلاح الجارية التي تبذلها مجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية وبمواصلتها بقوة على سبيل الأولوية وبأن تقدم المساعدة في جملة أمور إلى هذه المؤسسات لجعلها أكثر استجابة لتطور حركة العولمة والتحديات الإنمائية، وينبغي تحسين تمثيل ومشاركة البلدان فيها بوجه عام، ولا سيما البلدان النامية، وزيادة المساءلة والشفافية.**

١٣٥- وقد تخضع المنظمات الحكومية المتعددة الأطراف في بعض الحالات على أساس منتظم ''لمراجعة حساباتها'' أو للمراقبة من جانب أجهزة مستقلة ليتسنى مراقبة تنفيذ المثل والمبادئ والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، من جانب، ومساعدة الأجهزة المسؤولة عن وضع تلك السياسة على تقييم سياساتها بنفسها، من جانب آخر. وفي بعض المؤسسات، يضطلع بهذه الوظيفة من قبل، إما مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة أو إدارة تقييم العمليات أو فريق التفتيش التابع للبنك الدولي. أما صندوق النقد الدولي، فهو أنشأ مؤخرا مكتبا مستقلا للتقييم سيدخل حيز التشغيل في عام ٢٠٠١. وعادة

ما تحيل هذه الأجهزة تقاريرها مباشرة إلى القائمين على الشؤون التشريعية والرقابية في المنظمة المعنية، وتعتمد في أداء عملها على أمانتها الفنية الخاصة بها.كما أن عمل هذه الأجهزة يعد مناسبة لاستعراض سياسات المنظمات بعد وضعها على محك التجربة الملموسة، ويسهل كشف الأخطاء المرتكبة أثناء تطبيق السياسات الرسمية، ويساعد على تحديد العناصر التي تحتاج إلى إعادة صياغة الجوانب المتعلقة بها في تلك السياسات.

**ينبغي للمنظمات المالية المتعددة الأطراف بأن تواصل الاستعانة بأجهزة رقابية مستقلة كيما يخضع أداؤها – طبقا لصلاحيات يحددها مجلس إدارة المنظمة المعنية – لتقييم تجريه على أساس منتظم، جهة خارجية يجوز كقاعدة عامة منحها صلاحيات تخول لها الاستجابة لأنواع معينة من طلبات التقييم التي تقدمها حكومات دول الأعضاء، أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو النقابات، فضلا عن صلاحية إجراء تقييمات بمبادرة منها.**

**تنسيق السياسات**

١٣٦- لئن يجوز تفهم الأسباب التي قد تستدعي إنشاء منتديات أو لجان مخصصة الغرض عند اشتداد أزمة عالمية، فقد أصبح هناك ما يبرر أن يثير هذا الأمر قلق المجتمع الدولي، إذا تحولت هذه المنتديات واللجان إلى مؤسسات مستقرة ينتفي فيها أي تمثيل أو رقابة على أساس التوزيع الجغرافي العادل وبدأت تتخذ على أساس منتظم ودائم قرارات وتوصيات عليا تشمل حتى سياسات الاقتصاد الكلي، و تترتب عليها آثار عالمية. وهذه ممارسة أصبح يصعب على المجتمع الدولي تجاهلها، مما أدى إلى إنشاء عدة آليات مخصصة الغرض للتشاور بشأنها وإبداء تعليقات عليها من الخارج. بيد أن هناك ما يبرر إنشاء آليات أخرى تعمل على نحو منظم، ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، إقامة صلات أوثق مع عمليات منظومة الأمم المتحدة. وقد أصبح إنشاء مثل هذه الآليات أمرا ملحا ومبررا إلى أبعد حد بعد أن كثرت الأصوات المقتنعة من داخل البلدان الصناعية بأن توسيع قاعدة التمثيل يمكن فعلا من زيادة فعالية هذه الأجهزة وكفاءتها وأنه ينبغي كقاعدة عامة للكيانات التي تؤثر في إدارة المؤسسات الدولية أن تعمل من خلال عمليات مكشوفة تشرك الجميع وتقوم على مبدأ المشاركة.

**ينبغـــي، في حالـــة التجمعات والمنتديـــات مخصصة الغرض التي لا يتوفـر فيها تمثيل عالمي كاف ولكنها تصدر توصيات تترتب عليها آثار عالمية، أن تستخدم هـذه التجمعـات والمنتديـات بصـورة أساسـية باعتبارهـا مصـادر تقـدم إضافـات ومسـاهمات تثرى المناقشـات التي تعقد في منتديات تتوفر فيها قاعدة تمثيل أوسع وتعمل بموجب ولاية واسعة النطاق حددتها لها بوضوح هيئة حكومية دولية كما هو الشأن في حالة كل من صندوق النقد الدولي ولجنة المالية ولجنة التنمية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

١٣٧- وحتى في الحـالات المحـددة الـتي قـد تسـتدعي الحاجـة فيـها إنشـاء أجـهزة محـدودة العضوية، يجب تقديم السبب المنطقي لقصر عضويتها على عـدد محدود على نحو يجعله باديا للعيان وإعطاء المجموعات الناقصة التمثيل، الوسائل التي تكفل لها أن ترد على أي مقترحات تنظر فيـها تلك الأجـهزة و أن تقـدم إليـها مقترحـات مـن عندهـا. ويمكـن أن تشـمل هـذه الوسـائل إقامـة علاقـات مؤسسـية مـع منتـدى عـالمي وأجهزتـه الاستشـارية للحـوار والتعـاون، حسـب الاقتضـاء، مـرة في السـنة (أو في مواعيـد منتظمـة أخـرى)، مـع الـدول غـير الأعضـاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص . ويوصى بتطبيق هـذه الممارسـة مثلا على منتـدى تثبيـت الاستقرار المالي الذي أنشئ كترتيب من ترتيبات التعاون بين عدة كيانـات وشـارك على نحـو نشط في معالجة جوانـب كثـيرة مـن مشـكلة انعـدام الاسـتقرار الـدولي، مسـاهمة اسـتمدها مـن دوره الاستشاري الصرف.

**ينبغي للأجهزة المحدودة العضوية التي تضطلـــع بوظائف تترتب عليها آثار في إدارة المؤسسـات العالميـة أن تطبـق أسـاليب وطرائـق لإحـلال إجـراءات واضحـة تكشف باطراد من اتصالاتها بجميع أصحاب المصلحة المعنيين من غير أعضائها ومن إشراكهم على نحو منتظم في أعمالها وتؤمن إطلاعها على آرائهم. وينبغي للأجـهزة الدولية المنشأة للنظر في معايير وقوانين ومبادئ توجيهيـة عالميـة في القطـاع المـالي أن تطبق مثل هـذه الإجـراءات وتسـتحدث طرائـق لأداء عملـها مـن خـلال عمليـات مكشـوفة تشـرك الجميـع وتكـرس مبـدأ المشـاركة والشـفافية. وينبغـي أن تطـرح التوصيات التي تصدر عن تلك الأجهزة على بساط المناقشات الجارية في الأجـهزة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.**

١٣٨- وقد ظلت مسألة تحقيق التماسك والاتساق بين السياسات النقدية والمالية الدولية والسياسات التجارية الدولية وتحقيق التماسك والاتساق بين كلتيهما والأهداف والالتزامات الإنمائية، مبعث قلق للمجتمع الدولي منذ أمد بعيد. فبالرغم من أنه وضعت في التسعينات ترتيبات رسمية للتعاون بين منظمة التجارة العالمية ومؤسستي بريتون وودز لتحسين تماسك واتساق السياسات والتدابير المتخذة في المجالات المشمولة بمسؤوليات كل طرف ، فإن قرار الدول الأعضاء عدم منح منظمة التجارة العالمية صفة العضو في منظومة الأمم المتحدة، طرح تحديات كبيرة يتعذر معها تحقيق تماسك النظم واتساقها كوحدة لا تتجزأ.

١٣٩- وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في التعاون بين الوكالات في السنوات القليلة الماضية وبخاصة على مستوى الإدارة والتجارة العالمية، ومن مشاركة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في الحوار السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السياسة العامة، لا يزال يتعين علينا أن نبحث عن طريقة لزيادة تعميق هذا التعاون. ذلك أنه ينبغي دعوة منظمة التجارة العالمية إلى الاستفادة على نحو كامل من الفرص الموجودة لزيادة تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة ومن الفرص التي يمكن اغتنامها فورا، لزيادة مشاركتها فيما يعقد في منتديات الأمم المتحدة من مناقشات لمواضيع تعنيها، مع التأسيس في ذلك بشكل خاص على الخبرة التي اكتسبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا وعلى التعاون مع الأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت مؤخرا طريقة مفيدة لتحقيق التفاعل بين منظمة التجارة العالمية ممثلة في لجنتها المعنية بالتجارة والتنمية، ومكتب اللجنة التحضيرية لتمويل حدث التنمية. ويمكن أن تشكل هذه الطريقة قاعدة يؤسس عليها في اتخاذ مزيد من المبادرات بين مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ولجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية مثلا، والتوسع في التعاون بينهما بالتأسيس على تمتع كليهما بصفة المراقب لدى أجهزة الطرف الآخر. وبالمثل وعلى نحو ما ذكر آنفا، فإن التعاون المضطلع به في الإطار المتكامل لتنمية تجارة أقل البلدان نموا بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والدروس المستخلصة من هذه العملية أن يفضي إلى اتخاذ مبادرات تنفيذية أخرى. وحبذا، أخيرا، لو أدرج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في جدول أعماله بندا ثابتا يواصل فيه النظر في مسألة العلاقة المؤسسية بين المنظمة والأمم المتحدة.

**ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية أن يواصلا التعاون على نحو ابتكاري وبناء في تناول المسائل المتعلقة بتحقيق التماسك والاتساق بوجه عام بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، ولا سيما من حيث علاقتها بدعم التنمية. وينبغي في هذا السياق لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مواصلة تعميق التفاعل المنتظم مع لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة الدولية، وينبغي كذلك أن تسهل في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقد في كل من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية علاقات التفاعل الأخرى بين المنظمتين والمشاركات الشاملة لكبار المسؤولين ورؤساء اللجان وممثلي الحكومات المعنية.**

١٤٠- وتتزايد الحاجة إلى تحسين ترتيبات التعاون بين السلطات الضريبية الوطنية. ذلك أن تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين بلدان العالم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يحد من القدرات الوطنية على وضع وتنفيذ عدة صكوك ضريبية. وتضيق بإطراد أمام الحكومات بحكم المنافسة الدولية، خيارات فرض كل من شكل الضرائب ومعدلاتها. ويتيح تحسين التعاون الدولي بين السلطات الضريبية، عدة منافع من بينها الحد من حالات التهرب من دفع الضرائب وتجنبها، والمساهمة في التخفيف من عدم استقرار تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية ، وإحلال حوافر ومثبطات ضريبية لدعم المنافع العامة، مثل تجنب استتراف المشاعات العالمية.

١٤١- وتتطلب هذه الأهداف إدخال تحسينات كثيرة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتوجد منتديات هي عبارة عن منظمات محدودة العضوية أهمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعالج على مستوى الخبراء هذه المشاكل من وجهة نظر أعضائها، ولا سيما في منتدى فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وفي البعض من أفرقة الخبراء المعنية بالمحاسبة وبالمسائل الأخرى ذات الصلة التي تعقد اجتماعاتها بدعوة من الأونكتاد. وباستثناء ما قامت به مثلا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من اتصالات مع البلدان من غير أعضائها، لا يوجد اليوم أي منتدى حكوميا دوليا عالميا ينظر في المسائل الضريبية على أساس دائم أو يمكنه أن يضع مناقشة هذه المسألة في إطارها الصحيح في سياق أوسع يراعي البعد الإنمائي.

١٤٢- ولسد هذه الفجوة، يمكن إنشاء منظمة دولية للتعاون في المسائل الضريبية تجمع في كيان موحد مختلف الجهود الدولية المتصلة بالضرائب. ويمكن لمنظمة دولية كهذه ذات قاعدة

تمثيل واسعة أن تتحول إلى منتدى عالمي للمناقشة والتعاون بشأن مسائل ضريبية تشمل في جملة أمور، مشاطرة الخبرات الوطنية في المجال الضريبي ووضع تعاريف ومقاييس ومعايير للسياسات الضريبية والإدارة والمسائل المتصلة بها، وتحديد الاتجاهات والمشاكل الضريبية، والإقرار الضريبي وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الضريبية الوطنية، ولا سيما سلطات البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بفترة الانتقال. وقد قدمت كذلك مقترحات أخرى أقل طموحا من بينها تعزيز أفرقة الخبراء المخصصة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

**ينبغي للاجتماع الرفيع المستوى أن يأذن بإجراء دراسة متأنية ومتعمقة يضطلع بها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات المالية المعنية وتتناول الوسائل المحتملة لتحسين التعاون الدولي المتعلق بالمسائل الضريبية، بما في ذلك الإذن بالدخول في عملية محددة للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن هذا الموضوع والنظر في إمكانية إنشاء منظمة دولية أو منتدى دولي للتعاون بشأن المسائل الضريبية.**

**التنسيق الاقليمي**

١٤٣- في سياق التصدي للتحديات التي تطرحها العولمة، تجدد الاهتمام بمسألة التعاون الاقتصادي والمالي فيما بين بلدان المنطقة الواحدة وبلدان سائر المجموعات بما في ذلك في مسائل التجارة الدولية، الاستثمار والمسائل النقدية ومراقبة القطاع المالي. ولزيادة التوضيح، فقد أصبح ينظر إلى هذه المسائل باعتبارها تتيح فرصة للتشاور بشأن سياسات الاقتصاد الكلي وتنسيقها وتوفير السيولة في أوقات الأزمات وانشاء المصارف وما إلى ذلك. ومن شأن مثل هذه المبادرات أن تزيد من تعزيز مشاركة البلدان الصغيرة في تحديد المعايير أكثر مما هو معمول به في العملية العالمية الجارية في مجالات يمكن أن يطبق فيها على النحو الواجب مبدأ اللامركزية مثل صياغة واعتماد وإنفاذ قوانين ومعايير متبصرة في القطاع المالي. وينبغي للبلدان المهتمة أن تستكشف الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية التي قد تصبح صكوكا فعالة جدا في تعزيز التنمية وتتيح فرص تكثيف التكامل وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك البلدان في استكشافها لتلك الترتيبات.

**ينبغي تعزيز الدعم الدولي إلى أي تعاون إقليمي أو دون الإقليمي يكمل الاتفاقات العالمية ويتسق معها سواء كان بشأن مسائل مالية أو تجارية. وينبغي في هذا السياق للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع الأجهزة دون الإقليمية والإقليمية الأخرى بشأن هذه المشاكل كأن تسهل تبادل ما يتصل بهذه المسألة من معلومات عن الخبرات التي اكتسبتها والممارسات التي خبرتها.**

## تعزيز البنيان المالي الدولي لدعم التنمية: زيادة الاستقرار المالي، وتحسين القدرات في مجال الإنذار المبكر قبل حدوث الأزمات والوقاية منها والتصدي لها عن طريق سبل منها تحسين شبكات الأمان الاجتماعي، والمسائل المتصلة بالسيولة وبالغرض الأخير

١٤٤ - يتمثل التحدي المطروح على المجتمع العالمي فيما يتعلق بالأمور المالية العالمية، في بناء نظام مالي دولي يخدم التنمية كأفضل ما يكون في ظل بيئة يسودها الاتجاه نحو العولمة، والاعتماد المتبادل. ولا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف ما لم يكن هناك نظام مفتوح وكفء وابتكاري عادل يتيح الفرص للجميع ويكون على درجة معقولة من الاستقرار ويساعد على معالجة أي أزمة معالجة فعالة وعادلة. ويستدعي ذلك أيضا زيادة الجهود المبذولة لبناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها على المشاركة على نحو كامل في التجارة والشؤون المالية الدولية. كما أن وجود نظم مالية محلية سليمة في كامل أنحاء العالم عنصر أساسي لإقامة مثل هذا النظام الدولي.

١٤٥ - يشمل النظام المالي الدولي عاملين في القطاعين الخاص والعام يؤدون أدوارا متكاملة. فالتمويل الخاص يسعى لاغتنام الفرص ويتأثر بالتطورات الجارية داخل البلدان وحول العالم، موجها الموارد المالية بكميات وأشكال تختلف اختلافا بينا فيما بينها تبعا لذلك. ومثلما ذكر في الفصل الأول، إن أحد الأدوار الأساسية للحكومات، إفراديا وجماعيا، يتمثل بوضع أطر السياسات، والمؤسسات والقواعد القانونية والأنظمة التي توفر البنية التحتية والقواعد التي على التمويل الخاص أن يعمل في إطارها. وعلى القطاع الرسمي، من خلال هذه الوسائل، أن يسهِّل عمليات القطاع الخاص وأن يحد من تجاوزاته وأن يستكمله بالتدفقات المالية الرسمية.

١٤٦ - ومثلما جرت مناقشته أعلاه، على كل دولة، تعزيزا للتنمية، أن تسعى إلى أن يكون لديها مجموعة من السياسات والمؤسسات المالية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي، والقابلة للاستمرار اقتصاديا واجتماعيا، والملائمة لظروف البلد وعلاقته بالاقتصاد العالمي. وهذا

يتطلب، فيما يتطلبه، نظاما للحماية الاجتماعية يجري تعزيزه، على نحو متكافئ، مع زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. هذه الضرورة الوطنية مرغوبة أيضا من منظور النظام المالي الدولي. فمن هذا المنظور الدولي، تتخذ الإدارة الرشيدة لحسابات رأس المال وتنظيم المصارف وغيرها من الوسطاء الماليين أهمية خاصة.

١٤٧ -وعلى سبيل المثال، مثلما سبق ذكره في الفصل الأول، إذا قررت البلدان تحرير عمليات حسابات رأس المال الخارجية، فعليها القيام بذلك بخطوات متوالية تتسم بالدقة. وكجزء من هذه العملية، يمكن تطبيق عدة أنواع من التدابير على تدفقات رأس المال المتقلبة لمعالجة المخاطر المحتملة التي تشكلها للعديد من الاقتصادات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. وعلى الدول، عموما، أن تسعى إلى اعتماد ''أفضل الممارسات'' في إطار هذه التدابير، وأن تعتمد الشفافية فيما يتعلق بها بغية الحفاظ على الثقة بالأسواق المالية. فمثلا، إن البلدان التي تفكر باحتمال استخدام أساليب من نوع ''مفتاح قطع الدائرة'' للتحكم في تدفقات رأس المال إلى الخارج خلال فترة ذعر مالي، عليها أن تحدد المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها لدى اعتماد وسائل التحكم ولدى تخفيفها لاحقا.

**المعايير والممارسات**

١٤٨ -إن المعايير الدولية يمكنها أن توفر، طائفة واسعة من المجالات الاقتصادية والمالية، مؤشرات متسقة عن ''الممارسات السليمة''. وبالتعاون مع هيئات دولية ووطنية، يجري، أو قد جرى، وضع أو تحسين معايير دولية في مجالات كمجال نشر البيانات؛ والإشراف على المصارف؛ والشفافية في السياسات الضريبية والنقدية والمالية؛ وأنظمة الأوراق المالية؛ والمحاسبة وتدقيق الحسابات؛ وأنظمة التأمين؛ ونظم الإيفاء. وإن المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عمليات وضع هذه المعايير لأمر أساسي.

١٤٩ -وضع العديد من هذه المعايير الدولية ومدونات حسن الممارسة ليطبق في جميع أنحاء العالم، وبعضها الآخر أُعد ليطبق على المؤسسات والعمليات المالية الأكثر تقدما في البلدان المتقدمة النمو. في حالات كهذه، يتوقف ما إذا كان المعيار ذا صلة على درجة نمو البلد. فقد ترغب البلدان بإيلاء تنفيذ المعايير الدولية المختلفة أولويات مختلفة، وذلك نظرا للاختلاف في ظروفها الاقتصادية والتنظيمية والمؤسساتية. ويمكن للبلدان، إما إفراديا أو في إطار محافل إقليمية أو غير إقليمية، معالجة هذه الاعتبارات، كما يمكن لنظم مراجعة الأقران في البلدان المعنية أن تشكل آلية مفيدة لتنفيذ المعايير تنفيذا فعالا. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لبناء القدرات في مجال الإشراف على القطاع المالي في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وزيادة الدعم الدولي في هذا المجال ليس من شأنه أن يقتصر

على الإسهام بالاستقرار المالي فقط بل من شأنه أيضا أن يعبّر عن التزام أقوى بالتنمية. ويجب تجنب نهج ''القياس الواحد يناسب الجميع''. وإدراك صندوق النقد الدولي وغيره من الوكالات المشتركة بوضع المعايير وتقديرها لهذه الاختلافات ينبغي الترحيب به وتشجيعه.

**ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن تنفيذ المعايير والأنظمة الدولية الرشيدة على الأنظمة المالية الوطنية ينبغي أن يُراعي الاختلاف في مراحل النمو الاقتصادي والقدرات الإدارية، فضلا عن التقاليد الثقافية والقانونية بين مختلف البلدان. وفي الاقتصادات متقدمة النمو، يجب أن تخضع جميع المؤسسات والأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات ذات المردود العالي، لأنظمة ومعايير رشيدة. وفي الاقتصادات ذات القطاعات المالية الأقل تطورا، قد لا تكون جميع المعايير ذات صلة تامة بسبب عدم نمو بعض القطاعات أو نموها نموا محدودا. وتعزيزا لتنفيذ المعايير، يجب أن يتلقى بناء القدرات في الإشراف على القطاع المالي في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مزيدا من الدعم. ويجب صياغة أحكام خاصة لتمكين هذه البلدان من التغلب على المعيقات البنيوية أو النسقية لمشاركتها العامة في النظام التجاري والمالي الدولي.**

١٥٠ - يتطلب الحكم على صحة السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية قيام القطاعين العام والخاص برصد الحالة الاقتصادية والمالية والتوقعات للاقتصادات الوطنية. وهذا بدوره، يتطلب توافر بيانات صحيحة وفورية وعلنية عن أمور منها، ميزان المدفوعات، وحالة صافي الاستثمارات الدولية، وتدفقات الأموال من البلدان وإليها والتدفقات في الأسواق المالية الكبرى والكشف عن حالات العجز المالي فيها. وكان هذا هو الدافع الأساسي لوضع المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات التابعين لصندوق النقد الدولي. إضافة إلى ذلك، أن التعقيد المتزايد للأسواق المالية العالمية تستدعي قيام المؤسسات المالية الخاصة النشطة على الصعيد الدولي، والسلطات الوطنية كذلك وبإجراء كشف أكبر وأكثر اتساقا للمعلومات.

**ينبغي للسلطات الوطنية في جميع البلدان والمؤسسات الدولية ذات الصلة أن تنشط عملية جمع البيانات الاقتصادية والمالية وتقديم التقارير عنها بواسطة المكاتب الحكومية، والمصارف المركزية والسلطات المالية على المستويات الوطنية والدولية، مراعية في ذلك القواعد الموضوعة في محافل دولية. وينبغي تلبية هذه الحاجة الإضافية نتيجة للبيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب لطلبات المساعدة في هذا المجال من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.**

**الإشراف والمراقبة**

١٥١ -بما أن الأداء السلس للاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي لا يتأمن تلقائيا، فإن المطلوب هو إجراء مراقبة متعددة الأطراف للنظام ككل ولأجزائه المكوِّنة الأساسية، فضلا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الواسعة النطاق المتولدة عن عمل النظام. فالهدف ينبغي أن يكون ضمان النمو الاقتصادي الملائم والمستدام في جميع البلدان، بما يتفق والالتزامات الراهنة والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وهذا، كما ذكر، يتطلب بدوره وجود بيئة دولية مساعدة تشمل وجود فرص دينامية للتجارة وإجراء تحويلات كبيرة وثابتة ومستدامة لصافي الموارد إلى البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي الاضطلاع بعمليات رصد وتقدير الأوضاع الاقتصادية العالمية من منظور هذه الأهداف. وينبغي معالجة أمور منها، النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وميزان المدفوعات، والصرف، ومعدلات الفائدة - العائدة بالأخص للبلدان الأخرى - والتدفقات المالية العالمية، والأسعار الدولية للسلع ونمو التجارة العالمية، وعوامل ''المخاطر'' العالمية.

**من أجل توفير منظورات متنوعة لصانعي السياسات، لا بد من مواصلة الاضطلاع بعمليات رصد وتقدير اقتصادية عالمية في المؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية وفي منتديات ممثلة عالمية وإقليمية أخرى.**

١٥٢ -المراقبة المتعددة الأطراف للسياسات الاقتصادية والمالية في الاقتصادات الوطنية والإقليمية، خصوصا عندما يتولاها صندوق النقد الدولي، تشكل في الوقت نفسه خدمة لفرادى الدول الأعضاء وللصالح العام العالمي. فالمراقبة، بتعيينها مواطن الضعف في

الاقتصادات والسياسات الوطنية، بإمكانها أن تعطي إنذارا مسبقا للحكومات إفراديا عن الصعوبات الاقتصادية والأزمات المالية الوشيكة الوقوع. ولكن العالم عموما يستفيد أيضا من المراقبة المتعددة الأطراف، لأن التطورات الاقتصادية والإجراءات السياسية المتخذة في بلد ما يمكن أن يكون لها انعكاسات في الأسواق العالمية تؤثر على بلدان أخرى وعلى الاقتصاد العالمي ككل. والمثل الذي يتكرر ذكره في هذا الصدد يتعلق بالتغييرات في معدلات الفائدة التي يقوم بها مجلس مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة.

١٥٣ - وتحقيقا لهذه الأغراض، على المراقبة الاقتصادية والمالية المتعددة الأطراف أن تنصب على العناصر الجوهرية المحددة لـ ''الصلابة''، مع الإدراك بأن الاختلاف في ظروف البلدان قد يستدعي اعتماد نهج مختلفة تتلاءم معها. وتشمل الاهتمامات الأساسية توفير معلومات دقيقة وملائمة، واعتماد ممارسات شفافة، والالتزام الشديد بسياسات سليمة، والسعي للتوصل، وفقا للمبادئ المعروضة أعلاه، إلى اعتماد معايير ومدونات اقتصادية ومالية دولية. كما أن المراقبة الفعالة للأسواق المالية الدولية تعتبر أمرا حاسما، مع التشديد على الاهتمامات الرشيدة والتنافسية، وعلى الشفافية، وإتاحة فرصة الوصول لجميع مستخدمي الأموال ومقدميها بدون تمييز.

١٥٤ - تقع على صندوق النقد الدولي مسؤولية الاضطلاع الرئيسية بالمراقبة المتعددة الأطراف، وهو قد وجد أصلا ليصب اهتمامه أساسا على استقرار الاقتصادات الكلية الوطنية والعالمية، وعلى النمو الاقتصادي ذي الشأن الهام والموزع توزيعا جيدا، وعلى الحسابات المالية الخارجية المستدامة ومعدلات الصرف الملائمة. ويتطلب الفهم المالي لاقتصادات أعضائه واحتياجات سياساتهم القيام بعمليات استعراض واستكمال منتظمة، لا سيما في ضوء ضرورة مواجهة العولمة والتواكلية المتزايدتين. فالمراقبة المتعددة الأطراف للاقتصادات الوطنية - ولا سيما أكبرها - يجب أن تولي عناية متزايدة لآثار التطورات المحلية على البلدان الأخرى والاقتصاد الدولي عموما، وعلى الاستقرار المالي الدولي.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يؤكد على أهمية قيام صندوق النقد الدولي نيابة عن المجتمع الدولي بمراقبة كاملة ومتناسقة لجميع الاقتصادات الوطنية والإقليمية. وينبغي لهذه المراقبة أن تستمر في التشديد على الآثار النسقية للتطورات الاقتصادية والسياسات الوطنية، مع الأخذ بالاعتبار لما بين البلدان من اختلافات في الظروف. وينبغي الاستمرار في إبقاء مضمون وطبيعة المراقبة المتعددة الأطراف قيد الاستعراض وأن يجري تكييفها وتنشيطها مع تطور البيئة الاقتصادية والمالية العالمية.**

١٥٥ -في العديد من الحالات، كما ذكر في الفرع السابق، كونت البلدان مجموعات كثفت في إطارها الحوار بشأن أهداف السياسات الاقتصادية واتساقها المتبادل. فعلى سبيل المثال، أن حكومات الاقتصادات الكبرى العاملة بصفتها مجموعة السبعة سعت إلى تنسيق سياسات اقتصاداتها الكلية - وهي سياسات يمكن أن يكون لها تأثير واسع على الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، ومنها القدرة على إثارة تقلبات كبيرة في أسعار صرف عملات رئيسية والتسبب في حدوث تحولات مفاجئة في نسبة واتجاه تدفقات رأس المال الدولية. وكذلك، فإن التجمعات الإقليمية للبلدان النامية، كمجلس التعاون الخليجي، والمجموعة الإطارية لمانيلا، وعلى نحو أوسع نطاقا، مجموعة الأربعة والعشرين، اضطلعت أيضا بمناقشات متبادلة لسياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن للمراقبة المتبادلة التي تقوم بها مجموعات البلدان المحدودة العضوية أن تستكمل المراقبة المتعددة الأطراف التي نوقشت أعلاه.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يؤيد المبدأ القائل بأن الترتيبات الجارية بين مجموعات البلدان للقيام بالمراقبة المتبادلة هي عنصر مكمل مفيد للمراقبة المتعددة الأطراف، وأن يشجع البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاشتراك في هذه الممارسات. وعلى المؤسسات المالية الدولية والكيانات الأخرى الشبيهة أن تعمل معا على نحو وثيق على التعزيز المتبادل لجهود المراقبة وتنسيق السياسات الخاصة بكل منها.**

**التمويل والسيولة**

١٥٦ -ومن الأدوار التي تضطلع بها الأوساط المالية الدولية مساعدة البلدان على تخطي الأزمات الاقتصادية والمالية والتكيف معها، ومواصلة أو استعادة الاستقرار والنمو على صعيد الاقتصاد الكلي. وقد اكتسب هذا الدور أهمية خاصة بالنظر إلى أن التدفقات المالية الخاصة أصبحت أكثر شيوعا من التدفقات الرسمية، وكذلك بالنظر إلى التكاليف الاجتماعية الباهظة التي تترتب على انهيار الأسواق المالية. وفي سبيل معالجة هذه الشواغل، ينبغي على المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تواصل توفير طائفة من التسهيلات الائتمانية بشروط مناسبة، بما في ذلك التمويل المتوسط الأجل، من أجل دعم برامج التكيف الموجهة نحو تحقيق النمو والتنمية. كما ينبغي أن تواصل هذه المؤسسات بحث مسألة استحداث أو تعديل أدوات السياسة العامة التي من شأنها أن تفسح المجال أمام الاستجابة للأزمات على نحو سريع وأكثر فعالية.

١٥٧ -وفي إطار الترتيبات القائمة، يمكن في ظروف معينة تقديم دعم مالي يمكن صرفه سريعا بصورة شبه آلية من أطراف متعددة إلى البلدان التي تمر بأزمات. وفي حالات أخرى يكون على البلد المقترض أن يتفاوض أولا للاتفاق على مجموعة من التعديلات المتعلقة بالسياسات العامة تكون بمثابة شروط لاستخدام الموارد المتعددة الأطراف. وينبغي لشروط السياسة هذه أن تتمشى مع ولاية المؤسسات المقرضة ومسؤولياتها، وألا تتجاوز هذه الولاية والمسؤوليات. وعلاوة على ذلك، فقد ازداد الاعتراف بوجوب مراعاة الأهداف والشواغر الاجتماعية المراعاة الواجبة عند وضع هذه الشروط المتعلقة بالسياسات. وينبغي في أثناء الأزمات المتصلة بميزان المدفوعات أن يبذل كل جهد لاستمرار توفير الواردات الضرورية وكفالة ألا يؤدي العجز في الائتمان الداخلي إلى انهيار النشاط الاقتصادي. وفي بعض الحالات الشديدة قد يستدعي هذا وقف مدفوعات خدمة الدين مؤقتا، أي ''تجميد الديون''، إلى أن يكتمل وضع ترتيبات أكثر استمرارية بين البلد المعني ودائنيه (انظر أيضا الفصل الخامس).

١٥٨ -وحسب المشار إليه أيضا في الفصل الخامس، يمكن لمشاركة القطاع الخاص في صد الأزمات المالية وحلها أن تكون عنصرا هاما من عناصر الجهود التي تبذل لتعزيز النظام المالي الدولي. ومن الأمور الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد النجاح الذي أحرزه مؤخرا صندوق النقد الدولي في الأخذ بإطار يهيئ فرصة المشاركة أمام القطاع الخاص. بيد أنه ما زال من المرجح أن تتعرض التدفقات الخاصة الطويلة الأجل إلى الانخفاض أو التوقف في أثناء الأزمات، ويمكن للتمويل الرسمي أن يعمل بمثابة عامل حافز يفيد في استئناف هذه التدفقات، وربما في تقليص الحاجة إلى الانكماش المالي، والتعويض عن العواقب الاجتماعية السلبية التي تترتب على الأزمات. ويمكن أن يساعد البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية في مواجهة عواقب الكوارث، عن طريق مواصلة أو زيادة تدفقات التمويل الإنمائي الطويل الأجل المقدمة منها. بيد أن المصدر الرئيسي للتدفقات التعويضية يتمثل في التدفقات التي تأتي عن طريق صندوق النقد الدولي من خلال تسهيلات القروض التي يقدمها، والأهم من ذلك من خلال الدور الحافز الذي يضطلع به.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يؤكد مجددا أن برامج التكيف التي تلقى دعما دوليا ينبغي أن تركز في منحاها على العمالة والنمو، وينبغي أن تقلص إلى أقصى حد من التكاليف الاجتماعية للتكيف، ولا سيما الأثر المترتب عليها فيما يتعلق بالفقر ونيل الخدمات الاجتماعية الأساسية. وينبغي أن يجري تمويل هذه البرامج تمويلا كاملا، بما في ذلك إفساح المجال أمام إعادة هيكلة الالتزامات**

**المتعلقة بخدمة الديون الخارجية بصورة كافية. ولهذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل استكشاف الآليات التي يمكن إضافتها للأدوات القائمة في ميدان التمويل والسياسات العامة.**

١٥٩ -ومن الممكن أن يؤدي انتشار العدوى أو الذعر العالمي في الأسواق المالية بعد انهيار الثقة على نطاق واسع في أسواق مالية وعملات معينة إلى نشوب أزمات متزامنة ومتعددة فيما يتعلق بالمدفوعات الخارجية. وقد يتطلب علاج هذه الحالة إمداد البلدان التي تمر بأزمات بمبالغ سائلة كبيرة. كما أن العلم بوجود آلية يمكن أن توفر هذه السيولة - أي ''مقرض أخير'' - يمكن في حد ذاته أن يعزز من الثقة العامة ومن ثقة المستثمرين في النظام المالي الدولي. ورغم أن صندوق النقد الدولي يتوافر تحت تصرفه في الوقت الحالي قدر كبير من الموارد من خلال مختلف الآليات، بما فيها ترتيبات التوزيع السريع في إطار الاعتمادات الائتمانية الطارئة، فقد أثيرت بعض الشواغل بشأن مدى كفاية هذه الموارد في حالة نشوب أزمة عالمية. ومن الضروري أن يكون هناك فهم شامل للطريقة التي يمكن بها على وجه السرعة توزيع قدر كاف من السيولة الدولية من أجل التعامل مع الأزمات التي تهدد بالتأثير على الاقتصاد العالمي برمته. وقد تتمثل إحدى الوسائل الممكنة في الاقتراح الذي يدعو صندوق النقد الدولي إلى توفير مخصصات مؤقتة من حقوق السحب الخاصة حصلت تكون قد سبقت الموافقة عليها.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يقترح، بالنظر إلى إمكانية نشوب أزمات مالية متعددة ومتزامنة، أن يقوم البنك الدولي، بالتعاون مع غيره من المؤسسات الدولية ذات الصلة، بإجراء تقييم للقدرة العالمية على تلبية الاحتياجات من السيولة الدولية في حالات الطوارئ، بما في ذلك جدوى توفير مخصصات مؤقتة من حقوق السحب الخاصة.**

**بناء القدرات**

١٦٠ -يمكن تعزيز ثقة أصحاب المصلحة الاقتصادية في بلد ما عن طريق القيام بصفة منتظمة بتبادل المعلومات والحوار فيما بين المستثمرين والدائنين، سواء كانوا من الجهات المحلية أو الخارجية، أو الجهات الرسمية أو الخاصة، فضلا عن تبادل المعلومات والحوار مع الجهات الأخرى من أصحاب المصلحة في عملية التنمية. ويمكن لعمليات التبادل هذه أن تساعد أيضا على التنبؤ بالصعوبات وتسهيل التعامل معها في حالة ظهورها. وتتمتع منظومة

الأمم المتحدة بوضع فريد يمكنها من مساعدة البلدان على تسهيل إجراء هذا الحوار، بسبب وجودها على الصعيد المحلي في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن للأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية أن تساعد فرادى البلدان على الجمع بين ممثلين من جماعات متنوعة لإجراء مناقشات بشأن التنمية الاقتصادية الوطنية وتمويلها. ولن يؤدي هذا فقط إلى إذكاء المناقشة العامة بشأن التنمية الوطنية، بل يمكن أيضا أن يعالج مصادر انعدام اليقين المالي، وأن يعمق التحليلات التي تجرى لحالة البلدان من حيث أسواقها المالية، وقد يساعد حتى على التنبؤ بالصعوبات وبناء الثقة اللازمة لاتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب إذا ما بدأت أزمة مالية تلوح في الأفق.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يطالب منظومة الأمم المتحدة باكتساب القدرات الفنية والتنفيذية واستعمالها لمساعدة جميع من يهمهم الأمر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتشغيل الآليات المناسبة لإجراء حوارات وطنية ودولية بشأن التنمية وتمويلها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.**

## تعزيز دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة وإكمال الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات الدولية ذات الاختصاص، النقدية منها والمالية والتجارية، وفقا لولاية كل منها، بهدف تحقيق الاتساق والترابط دعما للتنمية

١٦١ - لم يكتف مؤتمر قمة الألفية بالاعتراف بالحاجة إلى ''الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي'' وإلى ''الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية''، بل أظهر أيضا قيمة الحوار المفتوح الديمقراطي الشامل على أرفع المستويات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالقضية الرئيسية، وهي العولمة، مع تركيز محور المناقشة على التمويل والتجارة والتكنولوجيا والديون.

١٦٢ -وحسب المشار إليه في الفروع السابقة من هذا الفصل، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يفرضها تزايد التكامل بين التجارة الدولية والأسواق المالية في ضرورة إدارة المخاطر والتفاوتات العامة التي تقترن بذلك داخل النظام، والتي يمكن أن تشكك في عدالة النظام وانفتاحه واستقراره على المدى الطويل. وقد أبرزت هذه التحديات، وطابع الاستجابات المطلوبة من السياسات لمواجهتها، مسألة الإدارة الدولية، والحاجة إلى وجود استجابات عالمية متساوقة على صعيد السياسات من أجل تخطي الفجوات القائمة، كما

أبرزت الدور الحاسم الذي يمكن للأمم المتحدة، بل ينبغي لها، أن تؤديه في المساعدة على تعزيز الترابط والاتساق المرغوب فيهما بصفة عامة.

١٦٣ -ويشكل مؤتمر قمة الألفية أهم وأحدث مثال على قدرة الأمم المتحدة على الجمع بين مختلف الأطراف وعلى تعزيز الحوار الديمقراطي المفتوح الشامل بشأن قضايا السياسات العالمية التي تضم طائفة عريضة من المسائل المتصلة بالسلام والتنمية. وقد ساعدت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي والدورات الاستثنائية التي عقدت لمتابعتها، في تكوين توافق في الآراء بشأن القواعد والمعايير المتعلقة بالمسائل الناشئة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والاستجابة لها على صعيد السياسات. كما أظهرت الأمم المتحدة بصفة خاصة انفتاحها إزاء مشاركة الجهات الأخرى المهتمة، من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص، في هذا الحوار.

١٦٤ -وفي هذا الصدد، أعرب قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية عن عزمهم على ''كفالة مزيد من الترابط في السياسات وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وأيضا الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى من أجل التوصل إلى نهج تام التنسيق في معالجة مشاكل السلام والتنمية''. (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٣٠) ويمكن للأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن توفر سبيلا يمكن المجتمع الدولي من التصدي لهذا التحدي - بما في ذلك الهدف المتمثل في مساعدة وتكميل الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية المناسبة، وفقا لولاية كل منها.

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يدعو إلى تعزيز الأمم المتحدة حتى تقوم، بوصفها أحد الأعمدة الرئيسية للنظام الدولي، وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بأداء دور رئيسي في إدارة التكامل الاقتصادي العالمي والمساعدة في الاستجابة بالصورة المناسبة على صعيد السياسات لضروريات النمو والإنصاف والاستقرار والترابط والاتساق. وينبغي لهذا الحدث أن يحث الدول الأعضاء على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تشجيع الحوار التشاركي الذي يضم قاعدة عريضة من المشتركين، وعلى استخدام هذه القدرة على نحو أكمل وأكثر فاعلية ضمن الجهود الدولية المبذولة لكفالة مساهمة العولمة في التنمية ووصول ثمارها إلى الجميع، وعلى وضع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف وخال من التمييز، يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى القواعد ويمكن التنبؤ به.**

**الجمعية العامة**

١٦٥ - وضعت الجمعية العامة على مر السنين سياسة عامة بشأن التنمية والمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي، مثلما فعلته من خلال استراتيجيات التنمية الدولية التي اعتمدت من أجل عقود الأمم المتحدة للتنمية؛ والمؤتمرات العشرة التي عقدها الأونكتاد؛ ومختلف الدورات الاستثنائية المكرسة لمسائل التنمية؛ وخطة التنمية التي وضعت في عام ١٩٩٧؛ والمؤتمرات المتخصصة التي عقدت في التسعينات؛ ومؤخرا من خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المكرسة لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، ومن خلال مؤتمر قمة الألفية ذاته. ومن ثم، فإن أي جهد يبذل لتعزيز الأمم المتحدة بهدف دعم التنمية، لا بد وأن يبدأ بزيادة تعزيز الجمعية العامة ذاتها وتعزيز أعمالها، وهي عملية جارية لا تنقطع. ولا بد من إيجاد السبل والوسائل اللازمة لمواصلة تعزيز فعالية أعمال اللجنة الاقتصادية والمالية (الثانية) التابعة للجمعية، وفعالية العلاقات القائمة بين أعمال اللجنة الثانية وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، وأعمال المنظمات الأخرى. وينبغي أن تركز المناقشة التي تجري في الجمعية كل سنتين بشأن تجديد الحوار المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة بصفة أساسية على المسائل المتصلة بالعولمة التي تستلزم تنسيق صنع السياسات الدولية على أرفع المستويات.

١٦٦ - وفي مؤتمر قمة الألفية، أعرب قادة العالم عن عزمهم على ''إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية'' (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٣٠). فالجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأعلى لتقرير السياسات في الأمم المتحدة، قد عُهد إليها بسلطات ومسؤوليات عريضة وشاملة لوضع القواعد في جميع المجالات التي تقع ضمن النطاق العريض الذي تشمله خدمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالتنمية. وقد رئي أن التفاعلات التي حدثت فيما بين رؤساء الدول والحكومات في أثناء اجتماعات الموائد المستديرة التي انعقدت ضمن مؤتمر قمة الألفية كانت قيمة إلى درجة أن تنظيم هذه المناسبات بصورة أكثر انتظاما قد اعتبر أمرا ضروريا.

**ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في أن تقوم، في إطار دورات الجمعية العامة، بعقد اجتماعات للمائدة المستديرة بصفة منتظمة على أرفع المستويات لمعالجة مسائل السياسات العريضة الشاملة المتصلة بالنمو الاقتصادي العالمي والاستقرار والإنصاف والتكامل. وينبغي أن يسبق هذه الموائد المستديرة عملية تحضير مفتوحة وتشاركية، تحظى بمشاركة كاملة من المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، ومن المجتمع المدني، والقطاع الخاص.**

١٦٧- وكما أشير إليه أعلاه، يتحكم في الاقتصاد الدولي مجموعة متنوعة من المؤسسات متعددة الأطراف، وتجمعات من الحكومات على الصعيد الإقليمي، ومحافل قائمة ومؤقتة للتشاور الحكومي الدولي، وشبكات من وكالات القطاع الخاص. وقد أدت عولمة النشاط الاقتصادي والمالي إلى نتائج هائلة خصوصا بالنسبة للاقتصادات الوطنية وما بذل من جهود فيما بين الدول وعلى الصعيد المتعدد الأطراف من أجل التحكم في العولمة. ومن أجل تحسين إدارة الحكم على الصعيد العالمي يلزم تكامل وتعزيز المبادلات على الصعيد الحكومي الدولي، على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي.

**ينبغي أن يدعى رئيس الجمعية العامة إلى القيام، بالاشتراك مع رؤساء التجمعات الإقليمية للحكومات المعنية، والمنظمات المالية والتجارية الدولية، وهيئات منظومة الأمم المتحدة المضطلعة بمسؤوليات اقتصادية، باستنباط طرائق مناسبة للتشاور مع بعضها البعض ومع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة مما يساعد على تحديد الثغرات في السياسات المؤسسية ومعالجتها وعلى تركيز الاهتمام على مسائل السياسات العامة المرتبطة بالتنمية التي تحظى باهتمام عالمي.**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

١٦٨ -تتمثل إحدى السمات المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الحالي في أن هذا النظام يتكون من مجموعة لامركزية من المؤسسات والمحافل والشبكات التي لا تركز اهتمامها على صنع السياسات فحسب بل تهتم أيضا بالتنسيق بينها. ولا توجد عملية تلقائية لضمان أن يتماشى ما تتخذه إحدى هذه الهيئات من قرارات على النحو الواجب مع القرارات التي تتخذها هيئة أخرى. وحتى عندما تكون هذه الهيئات تابعة لمؤسسات رسمية متعددة الأطراف، قد لا تكون مواقف ممثلي الحكومة نفسها لدى كيانات مختلفة متناسقة تماما، ولا سيما عندما يكون هؤلاء الممثلون تابعين لوزارات مختلفة.

١٦٩ -وقد أناط الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة مسؤوليات واسعة النطاق بالمنظمة فيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، وأشار إلى نهج يقوم على المشاركة في ممارسة هذه المسؤوليات، وإلى أن تعكف الأمم المتحدة على تحقيق هذه الأهداف بالاستناد إلى منظومة من الوكالات المتخصصة، تسهم كل منها في ميدان اختصاصها على النحو المحدد في ولاية كل منها. والفصل العاشر من الميثاق يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مركز هذا النظام. وتنص المادة ٦٣، على وجه التحديد، على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ''أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة''. وتنص المادة ٦٤ على أن

”للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة وله أن يضع من أعضاء الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كيما تمدّه بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه“. وتشكل هذه الأحكام الأساس العام الذي تقوم عليه الطرائق المحددة للتعاون الواردة في الاتفاقات التي أبرمت مع شتى الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز.

١٧٠ -وبالتالي، ونظرا للحاجة إلى زيادة التواؤم والتساوق بين السياسات العالمية فضلا عن احترام الولايات والمسؤوليات الخاصة بكل من المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية ذات الصلة، فإن ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والخبرة الإيجابية التي اكتسبها في الآونة الأخيرة في إشراك جميع الشركاء في حوار، تجعلان منه الجهة المناسبة للاضطلاع بالتنسيق والتواؤم والتساوق على الصعيد الدولي ولمعالجة المسائل ذات الصلة، بما فيها تلك التي قد تتطلب النظر على نحو تفصيلي في المحافل الأكثر تخصصا. ولذا يمكن للدول الأعضاء ومؤسسات المنظومة أن تستفيد بشكل أفضل وعلى نحو أكثر فعالية من المجلس بوصفه محفلا للحوار، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بترابط السياسات والتنسيق بينها، لا بل ينبغي عليها أن تقوم بذلك.

١٧١ -وكما ذكر أعلاه، أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في البروز كمحفل استراتيجي للمساعدة على تطوير التوجيه العام وتعزيز تنسيق السياسات ضمن منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر محفلا طبيعيا تلتقي فيه شتى العناصر المكونة للمنظومة وتشترك في حوار بنَّاء يشمل المواضيع الفنية والقطاعية والمؤسسية، حيث يمكن للعناصر ذات الصلة المكونة للمنظومة العالمية أن ”تتحدث“ إلى بعضها البعض حول شواغلها المشتركة، وحيث يمكن أيضا التحدث إلى العالم بأسره والاستماع إليه. وفي قمة الألفية، اعتزم زعماء العالم فعلا ”مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ارتكازا على المنجزات التي حققها مؤخرا، لمساعدته على الاضطلاع بالدور المسند إليه في الميثاق“ (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٣٠).

**ينبغي للحدث رفيع المستوى أن يوافق على تعزيزالجهود المبذولة للاستفادة على نحو أكثر فعالية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة كمحفل يجري فيه تحديد الثغرات القائمة في مجال التواؤم وتناقش فيه المسائل المتعلقة بتنسيق السياسات العامة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية وذات الصلة، وكذلك الشواغل المتصلة بهدف تعزيز التواؤم والتساوق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.**

١٧٢ -ومنذ أن بدأ بذل الجهود فعلا من أجل ''إصلاح وإعادة تشكيل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى'' في الثمانينات، تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز وإعادة تنشيط المجلس وأساليب عمله، بما في ذلك ما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ والتدابير الواردة في الفصل ٣ من ''خطة للتنمية''، بشأن المسائل المؤسسية وأعمال المتابعة. وقد أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل عددا كبيرا من التغييرات المبتكرة للنهوض بفعاليته، ولا سيما فيما يتصل بالجهود المبذولة لتحسين وإثراء علاقته بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية وغيرها من الهيئات والأجهزة المتخصصة. ولقد تزايد الاهتمام والمشاركة في الحوار السنوي بشأن السياسات العامة الذي يعقد أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس والذي يجلب إلى المجلس رؤساء المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرئيسية.

١٧٣ -وبالمثل، فإن الاجتماع الذي أصبح يُعقد كل ربيع بين المجلس والممثلين، ولا سيما كبار الموظفين في وزارات المالية المشاركين في اجتماعات مؤسسات بريتون وودز التي تعقد مرتين في السنة، يعتبر مبادرة ناجحة تجمع واضعي السياسات في مجالات المالية، والتعاون في مجال التنمية، والشؤون الخارجية (ينبغي النظر إلى ذلك بالاقتران بما ينظم الآن بانتظام من عمليات تبادل غير رسمية لتيسير الاتصال والتفاعل بين أعضاء المجلس والمدراء التنفيذيين لمجالس مؤسسات بريتون وودز). ويمكن مواصلة تعزيز هذه الوسائل وتكييفها لتيسير الاستفادة من تفاعلات المجلس في المناقشات الجارية في محافل أخرى ذات صلة، ويمكن بل يجب مواصلة تطوير جداول أعمال هذه الاجتماعات. وقد ذكرت فكرة أخرى مفادها أنه ينبغي للمجلس أن يعقد اجتماعات قصيرة ولكن متكررة تركز على مواضيع ذات أولوية عالية، عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك.

**ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تطبيق المبادرات وإثرائها، كالمبادرات التي طرحت في السنوات الأخيرة لتيسير تفاعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع ممثلي المؤسسات الدولية النقدية والمالية والتجارية. وينبغي النظر إلى الحوار السنوي بشأن السياسات العامة واجتماع المجلس بممثلي مؤسسات بريتون وودز باعتبارهما سلسلة متصلة من الفرص لتعزيز التنسيق والتواؤم بين السياسات، وينبغي تبعا لذلك تطوير جدولي أعمالهما والإعداد لهما بهدف تحقيق نتائج محددة بطريقة أكثر وضوحا.**

١٧٤ - وفضلا عن الدورات العادية التي يعقدها المجلس، يعتمد المجلس على نظام راسخ من اللجان الفنية وهيئات الخبراء يغطي نطاقا واسعا من المسائل الاجتماعية الاقتصادية (التنمية المستدامة، التنمية الاجتماعية، البيئة، المرأة، حقوق الإنسان، الإدارة العامة، الموئل، الجريمة). وتجتذب هذه عادة مشاركة الوزارات، وتتفاعل مع الآلية المشتركة بين الوكالات ذات الصلة. وتندرج تقاريرها في أعمال المجلس، وتبذل الجهود الآن لتمكين المجلس من معالجتها ضمن إطار شامل وبطريقة متناسقة. كما كثف المجلس حواره وتفاعله أيضا مع لجنة التنسيق الإدارية، وتبذل الجهود حاليا لتكثيف مشاركة الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات المنظومة في أعماله. وأصبح المجلس بما لديه من إمكانيات كبيرة قادرا على تدعيم المنظومة وتعزيز الحوار القائم بشأن المسائل المتعلقة بتنسيق السياسات العامة، بما في ذلك تحسين التواؤم والتساوق في النُهج التي تتبعها المنظومة إزاء المسائل المالية والتجارية والبيئية والاجتماعية.

١٧٥ - وكجزء من التقدم المحرز في هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية اعتمد المجلس بلاغات وزارية بشأن قضايا واسعة النطاق مثل الوصول إلى الأسواق، والقضاء على الفقر، والعمالة والمرأة، وتسخير تكنولوجيا المعلومات للتنمية. ولقد نجح في إشراك المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة الأخرى، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في حوار يضم مختلف أصحاب المصلحة ويسهم في تغيير طبيعة المجلس ذاتها. ولا يزال على المجلس أن يقطع شوطا بعيدا قبل أن يمكن القول بأنه حقق إمكانياته بالكامل، وينبغي العمل بنشاط على تحقيق الأفكار الأخرى المطروحة لمواصلة تعزيز الآثار المترتبة على الأعمال التي يضطلع بها المجلس.

١٧٦ - وقد ساعدت الجهود التي بذلها المجلس في الآونة الأخيرة من أجل الترويج لنهج متكامل لمتابعة أعمال المؤتمرات العالمية، على تركيز الاهتمام الدولي على مجموعة من الأهداف والأغراض الإنمائية المتفق عليها دوليا والتي أيدتها قمة الألفية، وعلى وسائل

تحقيقها. ويمكن للمجلس الآن أن يدفع هذه العملية إلى الأمام من خلال القيام، بدعم من لجنة التنسيق الإدارية وآليتها الفرعية، وبمشاركة المؤسسات الإنمائية والمالية والتجارية المتعددة الأطراف وبمشاركة المجتمع المدني، بوضع ترتيبات لإجراء استعراضات منتظمة وتقييمات للتقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف والأغراض، والاتجاهات التي تنحوها سياسات التعاون من أجل التنمية وأدائها، وإجراء تحليل وتقييم أكثر منهجية للأثر الإنمائي الشامل لسياسات التعاون في مجال التنمية والسياسات المالية والتجارية. ويتعين على لجنة التنسيق الإدارية، بوصفها الهيئة المكونة من الرؤساء التنفيذيين للمنظومة، أن تضطلع بالمسؤولية عن تحليل وتقييم الاتجاهات والسياسات، ووضع طرق للاستجابة، على نطاق المنظومة بكاملها للمسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة، ومساعدة المجلس على إجراء هذا الاستعراض.

**ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري استعراضا وتقييما دوريين ومنهجيين، كجزء من عملية المتابعة التي يقوم بها للمؤتمرات العالمية ولتمويل الحدث الإنمائي رفيع المستوى، لما يلي:**

**(أ) التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والأغراض المتفق عليها دوليا؛**

**(ب) اتجاهات سياسات التعاون في مجال التنمية وأداؤها؛**

**(ج) الأثر الإنمائي الشامل لسياسات التعاون في مجال التنمية والسياسات المالية والتجارية.**

**المتابعة واشتراك أصحاب المصلحة المتعددين**

١٧٧ - إن المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، أصبحت شاغلا رئيسيا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في إطار مبادرة تمويل التنمية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، وبغض النظر عن الطرائق المبتكرة الموضوعة لتيسير المشاركة الواسعة النطاق في عملية تمويل التنمية نفسها، فقد اقترح أنه يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كجزء من عملية متابعته للحدث النهائي، أن يخصص جزءا من دورته للمناقشات الخاصة بأعمال متابعة تمويل التنمية، وذلك باستخدام صيغة مرنة وذات قاعدة عريضة تشمل، بالإضافة إلى أعضاء المجلس، ممثلين عن الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس، والاتحادات المالية ورابطات الأعمال التجارية والنقابات العمالية المعنية. وينبغي لهذه الاجتماعات التي يمكن أن تعقد مرة كل سنتين حتى لا تزيد من أعباء المجلس، أن تعطي الأفضلية للمناقشة المفتوحة غير الرسمية، ويمكن تعزيز

الحوار القائم بين المشاركين من خلال اللجوء إلى اجتماعات المائدة المستديرة والمناسبات الخاصة. وكما أشير في التوصية السابقة، يمكن الربط بين هذه المناقشات وتلك الجارية بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة وقمة الألفية.

**ينبغي أن يطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في تخصيص جزء من دوراته، على أساس دوري، لإجراء مناقشة ذات قاعدة عريضة بشأن المسائل المتصلة بمتابعة وتنفيذ الحدث الخاص بتمويل التنمية، والتي ينبغي أن تشمل، من خلال آليات على قدر أكبر من الابتكار والمرونة، المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من المؤسسات ومن غير المؤسسات.**

الحواشي

(١) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٨ (A/55/28)، الجزء الثاني، الفصل السادس، الفرع باء.